التقـريـر الشهــري

تقرير الحالة الإيرانية

إبــريــل 2019

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

إبريل 2019

www.Rasanah-iiis.org

Rasanah_iiis info@rasanahiiis.com +966112166696

رقم إيداع: 1440/9668 - تاريخ: 18 / 09 / 1440 هـ - رقم ردمد: 8320 - 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3
الشأن الداخلي 7
الملف الآيديولوجي 8
أولًا: اعتراف قيادة الحرس الثوري بدعم تنظيم القاعدة 8
ثانيًا: أثر اعتراف قاسمي على الأمن القومي الإيراني 9
ثالثًا: إيران والقاعدة بين الخلاف الآيديولوجي والتعاون البراغماتي 10
الملف السياسي 13
أولًا: ردود الأفعال الرسمية على العقوبات النفطية 13
ثانيًا: الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة 15
ثالثًا: تهديدات الحرس الثوري بإغلاق مضيق هرمز 16
الملف الاقتصادي 17
أولًا: واقع التضخم والبطالة في إيران ومدى تأثيره على حياة الإيرانيين 17
ثانيًا: أسباب ارتفاع معدَّلات التضخم والبطالة مؤخرًا في إيران 19
ثالثًا: اتجاهات المستقبل 21
الملف العسكري 23
أولًا: رجلُ الصف الأول الجديد 23
ثانيًا: التعامل مع بيئة إستراتيجية متقلبة 24
ثالثًا: قيادة الحرس الثوري وسط التحركات الداخلية 25
رابعًا: البطاقة الرابحة للواء سلامي 25
الشأن العربي 27
إيران والعراق 28
أولًا: انعكاسات التقارب السعودي-العراقي على الدور الإيراني في العراق 28
ثانيًا:الموقف الإيراني من التقارب السعودي-العراقي 33
إيران واليمن 36
فرص وتحديات عملية السلام في اليمن 36
الشأن الدولي 41
إيران والولايات المتحدة 42
أولًا: طبيعةُ ومظاهرُ الضغوط الأمريكية على إيران: 42
ثانيًا: ردودُ الفعل الإيرانية واتجاهات التعامل مع الضغوط 43
ثالثًا: المواقفُ الدوليةُ من القرارات الأمريكية 45
رابعًا: الآثارُ والتداعياتُ المحتملةُ للقرارات الأمريكية 46
إيران وأوروبا 49
أولا: الموقف الأوروبي من الضغوط الأمريكية على إيران 49
ثانيا: تداعياتُ الموقفِ الأوروبيِّ على العلاقة مع إيران 51
إيران وروسيا 54
أولًا: العلاقاتُ الاقتصاديةُ بين روسيا وإيران 54
ثانيًا: العلاقاتُ السياسيةُ والأمنيةُ بين روسيا وإيران 57
إيران وباكستان 62
أولًا: هجومُ الميليشيات على القوات الباكستانية المسلحة 62
ثانيًا: زيارةُ عمران خان إلى طهران: التعاونُ الأمني 63
ثالثًا: قوةُ التدخلِ السريع: تفاصيل ومآلات 64

الملخـــص التنفـيذي

شكّل التصعيد الأمريكي ضد إيران بإلغاء الإعفاءات من العقوبات الأمريكية للدول الثماني المستوردة للنفط الإيراني وإعلان الحرس الثوري منظمة إرهابية الحدث الأبرز على الساحة الإيرانية خلال شهر أبريل 2019م، وهيمن البحث في سيناريوهات التصعيد التالية واحتماليات الصدام أو طرق تجنُّبه على التحركات الإيرانية على الأصعدة كافة، وسادت إيران أجواء تشبه إلى حد كبير أجواء ترقُّب الهجوم العسكري الأمريكي على إيران في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، وبشكل أو بآخر كانت التحركات الإيرانية هذا الشهر ردود أفعال على التصعيد الأمريكي.

على المستوى الداخلي، وفي الملف الآيديولوجي تحديدًا، أخذ الحرس الثوري يزيح الستار عن علاقة مشبوهة جمعت بين إيران وتنظيم القاعدة، في الفترة التي كان فيها الهلال الأحمر الإيراني يقوم بعمليات إغاثية في البوسنة والهرسك، عبر تصريحات لأحد قادته السابقين، وقد يكون مدفوعًا في ذلك بالرغبة في تعظيم دور ومكانة الحرس الثوري لدى الرأي العامّ الداخلي الإيراني، وإثبات أن لديه أذرعًا طويلة تصل إلى أي مكان في العالم، لكن الأمر جاء بنتائج عكسية، إذ أصبحت هيئة الهلال الأحمر الإيرانية موضع اتهام كهيئة إغاثية دولية لا يحقّ لها التدخل في أي صراع بأي شكل، كما أظهرت تلك التصريحات نوعًا من التقارب الحركيّ بين إيران وتنظيم

القاعدة على الرغم من الاختلاف الآيديولوجي الظاهر بينهما، لكن قد يكون هذا التقارب الحركي دافعًا إلى مراجعة الحكم بالتباعد الآيديولوجي بين إيران والقاعدة.

وفي الملف السياسي بدا واضحًا انزعاج الحكومة الإيرانية من إلغاء الإعفاء من العقوبات الأمريكية للدول الثماني المستوردة للنفط الإيراني، فهذه الخطوة من قِبَل الولايات المتحدة كانت بمثابة بدء العد التنازلي لإحكام حصار اقتصادي على إيران، قد يكون أشد مما كان عليه الحال قبل توقيع الاتفاق النووي، فسياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لا تستبعد المواجهة العسكرية مع إيران، وهو عازم ليس على إجبار إيران على التوقيع على اتفاق نووي جديد فحسب، وإنما تفكيك المشروع الإيراني الخاص بالتوغل وتوسيع النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، فضلًا عن البرنامج الصاروخي والنشاط البحري الإيراني المتزايد، ولذا جاءت ردود الأفعال الإيرانية على الخطوات الأمريكية انفعالية إلى حد كبير، ولم تتجاوز حد الخطابة والتصريحات التهديدية.

وباعتبار أن الاقتصاد يشكل الدائرة الأكثر تأزمًا على الساحة الإيرانية، خُصص الملف الاقتصادي لمناقشة قضيتَي التضخم والبطالة، وقد لوحظ أن معدَّلات التضخم قد زادت بشكل ملحوظ خلال هذا الشهر -وتحديدًا في قطاع المواد الغذائية- نظرًا إلى ما عانته إيران من كارثة السيول التي أضرت على نحو كبير بالإنتاج الزراعي الإيراني، فبات المواطن الإيراني بين فكَّي العقوبات وكارثة السيول، ونظام حاكم يتجاهل معاناة الشعب في سبيل تحقيق أهدافه المذهبية والسياسية التوسعية، كأن على رأسه إمبراطورًا يسعى لمجده الشخصي وليس رجل دين من المفترض أن يتسم بالقرب من الفقراء والمعوزين في بلاده. لقد زادت أسعار السلع الغذائية في شهر أبريل 2019م مقارنةً بنفس الشهر العام الماضي بنسبة 460% بالنسبة إلى البصل، 208% إلى البطاطس، و150% إلى الطماطم، أما اللحوم فزادت بنسبة 140% والسكر 88%، بينما أعلنت حكومة الرئيس حسن روحاني زيادة في الرواتب تبلغ 20%، وخصت الحرس الثوري بزيادات أخرى دون باقي المواطنين الإيرانيين. ولم يكن التضخم نتيجة للعقوبات والسيول فقط، بل أسهم سوء الإدارة النقدية إلى حد كبير في ارتفاع معدَّلات التضخم، نظرًا إلى عجز الحكومة الإيرانية عن ضخ السيولة النقدية في مشروعات إنتاجية.

وتناول الملف العسكري تحولًا لا يقل أهميةً عن سابقيه وإن كان ذا صلة بالحدثَين الأساسيَّين للتقرير، ففي ذروة تصاعد الأحداث بعد إعلان الولايات المتحدة الحرس الثوري منظمة إرهابية، يُقدِم المرشد علي خامنئي على تغيير قائد الحرس الثوري وتعيين اللواء حسين سلامي بدلًا من محمد علي جعفري، الخطوة التي فُسِّرت على عدة أوجه، وإن كانت جميعها أكدت على مدى هيمنة المرشد على الحرس وسيطرته على مقاليد الأمور، وتراوحت التفسيرات بين الرغبة في تولية قائد أكثر جهوزية للاشتباك المسلح، أو أكثر قدرة على إلقاء التصريحات النارية العدائية، وهو ما عُرف به سلامي.

الشأن العربي

تشكل زيارتا الوفدين الكبيرين السعودي لبغداد والعراقي للرياض خطوتين مهمتين على طريق عودة العراق إلى محيطه العربي، بما يحد من التوغل الإيراني في العراق، خصوصًا أن الزيارتين تأتيان وفق مفاهيم التعاون والبناء بعيدًا عن الاستثمار في المذهبية وفكرة الدويلة داخل الدولة كما تفعل إيران، ووفق هاجس عراقي من تأثير العقوبات الأمريكية على واردات الطاقة الإيرانية للعراق، في وقت يعاني فيه الأخير من نقص حاد في احتياجاته من الطاقة لمعالجة أزمة الكهرباء

التي تسببت في اندلاع احتجاجات مرتين خلال العام 2018، وبالتالي يسعى رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي لتخفيف وطأة العقوبات الأمريكية على المشهد العراقي.

ويبدو أن العراق بات أمام معضلة حقيقية تتعلق بكيفية تحقيق التوازن في معادلة أو إستراتيجية إدارة العلاقات الخارجية مع الجارتين السعودية والإيرانية، الواقفتين على طرفَي نقيض إزاء عدة ملفات إقليمية ودولية، فهو يدرك الأهمية الإستراتيجية لكلتا الدولتين الجارتين له، خصوصًا في ظل التجاذب العراقي الداخلي بين تحالفين أحدهما موالٍ لإيران ويسعى للحفاظ على بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني، والآخر يرفض الهيمنة الإيرانيةً ويسعى لعودة العراق إلى محيطه العربي.

وعلى صعيد التدخلات الإيرانية في الأزمة اليمنية، ما زالت إيران تواصل دعم الحوثيين بالسلاح وتحريضهم على تهديد الملاحة البحرية في البحر الأحمر، وإبداء قدر أكبر من التعنت إزاء مباحثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي كان آخرها وأبرزها مباحثات السويد. لكن الملاحَظ أنه كلما زادت الضغوط الأمريكية والدولية على إيران في ما يتعلق بالاتفاق النووي والبرنامج الصاروخي الإيراني واستحكم الحظر على صادراتها النفطية، نجد تراجعًا من قِبل الحوثيين عن مواقفهم المتعنتة من مباحثات السلام، وبدؤوا يبدون قدرًا من الانصياع لقرارات المجتمع الدولي وجهود إقرار السلام في اليمن.

الشأن الدولي

كثفت الولايات المتحدة ضغوطها على إيران، فقد أعلنت تسمية الحرس الثوري منظمة إرهابية في أول إجراء من نوعه تجاه قوة عسكرية نظامية لدولة ما، كما أعلنت إلغاء الإعفاءات على الصادرات النفطية في إطار الرغبة في الوصول بصادرات النفط الإيراني إلى الصفر، فيما يبدو أنه توجه أمريكي صارم نحو فرض واقع جديد أمام النظام الإيراني، الذي يصر على خيار المواجهة وعدم الاكتراث لدعوات الولايات المتحدة إلى إعادة التفاوض حول اتفاق جديد، ولا شك أن هذه الإجراءات كانت لها تداعيات ضخمة على الأوضاع الاقتصادية، ما قد يقلص خيارات النظام الإيراني في السابق.

ومن جانبها بدت ردود الفعل الأوروبية متواضعة تجاه القرارات الأمريكية، وهو الأمر الذي عزز فقدان الثقة لدى طهران في إمكانية البناء على موقف أوروبي يساعدها على الخروج من مأزقها الراهن، لا سيما أن آلية التبادل المالي التي وعدت الدول الأوروبية بدخولها حيز التنفيذ ما زالت متعثرة، ومفاوضاتها لم تراوح مكانها، هذا في ظل تراجع كبير لمؤشرات التعاون الاقتصادي بين الجانبين نتيجة العقوبات الأمريكية، وذلك لحساب عملاء آخرين بدؤوا يحتلون مكان إيران في السوق الأوروبية -لا سيما العراق والمملكة العربية السعودية- وهو الأمر المرشَّح للتفاقم في المستقبل مع سياسة الضغوط الأمريكية المتصاعدة.

على صعيد العلاقات الروسية الإيرانية، ما زالت الأزمة السورية وتفاعلاتها توجه مسار العلاقات الإيرانية الروسية إلى جوار أزمة الاتفاق النووي والتصعيد الأمريكي ضد إيران. فروسيا الراغبة في بدء عمليات الوضع النهائي ووضع دستور جديد لسوريا تصطدم بالرغبات الإيرانية الرامية إلى السيطرة على المقدرات السورية، عبر مشروعات إعادة الإعمار التي تتصارع كلٌّ من إيران وروسيا عليها، وبينما تحاول إيران التموضع في مناطق سبقت تسميتها بسوريا المفيدة، بالإضافة إلى الكوريدور الواصل بين إيران وسواحل شرق المتوسط عبر كلٍّ من الأراضي العراقية والبادية السورية، ترسم روسيا خريطة جديدة لوجود قواتها طويل الأمد في سوريا، فتقاطعت

مناطق النفوذ بين البلدين الحليفين حتى وقع تصادم مسلح بين القوات الروسية والقوات الإيرانية، سرعان ما احتوت تداعياته الدولتان لحاجة كل منهما إلى الأخرى.

وعلى الرغم من التوتر بين إيران وروسيا فوق الأراضي السورية حاليًا، تعول إيران كثيرًا على روسيا لتخفيف الضغوط الاقتصادية الأمريكية الواقعة عليها، وتطمح في رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى 10 مليارات دولار سنويًا، ولا شك أن روسيا لن تفوت الفرصة في الحصول على ميزات اقتصادية ضخمة من إيران في ظل تأزم موقفها الدولي.

وعلى الحدود الشرقية لإيران، تصاعدت التوترات الباكستانية الإيرانية، بسبب توالي الهجمات المسلحة للجماعات المعارضة البلوشية الإيرانية، وعلى الرغم من حرص البلدين على إقامة علاقات قوية بينهما، فإن التوتر ما زال قائمًا بسبب تبادل الاتهامات بالتقصير في مواجهة الجماعات المسلحة المنتشرة على الحدود بين البلدين، وعلى الرغم من تعرض قوات باكستانية للهجوم وتصفية 14 عنصرًا منها على الحدود الإيرانية، أتمَّ رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان زيارته لطهران، ودار الحديث في أثناء الزيارة حول تكوين قوة انتشار سريع لتأمين الحدود الباكستانية الإيرانية، لكن يبدو أن عقبات التمويل سوف تحول دون تنفيذ هذا المقترح على الرغم من حاجة البلدين إلى هذه القوة.

الشأن الداخلي

هيمنت على الشأن الداخلي الإيراني تداعيات الضغوط الواقعة على إيران على المستوى الدولي، فعكست أن إيران حاليًا في حالة رد الفعل وليس العمل الاستباقي كما كانت خلال الأعوام القليلة الماضية، فإلغاء الإعفاءات الأمريكية للدول الثماني المستوردة للنفط الإيراني وإعلان الحرس الثوري منظمة إرهابية شكّلا إلى حد كبير تفاعلات الداخل الإيراني على المستويات الآيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، فعلى المستوى الآيديولوجي أسهمت الضغوط في افتضاح العلاقة بين إيران وتنظيم القاعدة في دائرة جديدة هي الأنشطة الإغاثية الإيرانية في البوسنة والهرسك، وعلى المستوى السياسي ركزت الحكومة الإيرانية على معالجة الآثار المترتبة على إحكام حظر الصادرات النفطية، بينما على المستوى الاقتصادي تفاقمت أزمة التضخم والبطالة على نحو غير مسبوق، وتقف الحكومة الإيرانية عاجزة عن معالجة آثار الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له إيران، وعلى المستوى العسكري عمدت القيادة الإيرانية إلى تغيير قائد الحرس الثوري الإيراني بهدف التصدي للضغوط الخارجية الواقعة عليها.

الملـــفالآيـديـــولـوجـــي

يرصد هذا الملف التطورات الآيديولوجية في الساحة الإيرانية خلال شهر أبريل، وأثر تلك التطورات على الفواعل الداخلية في الحوزة والدولة. والموضوع الذي يتمحور حوله ملف هذا الشهر هو اعتراف أحد قادة الحرس الثوري السابقين بالتعاون مع تنظيم القاعدة في البوسنة.

أولًا: اعتراف قيادة الحرس الثوري بدعم تنظيم القاعدة

في الوقت الذي وضعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحرس الثوري الإيراني على قوائم الإرهاب بدايات هذا الشهر[1]، صرّح سعيد قاسمي أحد قادة الحرس الثوري المتقاعدين الكبار أنّ الحرس الثوري كان يدعم القوات الجهادية في البوسنة، وأنهم تحالفوا مع ودعموا تنظيم القاعدة، وحسب قوله: "لقد توجهنا إلى البوسنة تحت غطاء الهلال الأحمر، ودربنا القوات الجهادية، فقد كنا مع تنظيم القاعدة، وشكّلنا وحدات جهادية مع المجاهدين كافة بالعالم"[2].

وقد أيّد تصريحات قاسمي زميله حسين اللّه كرم، أحد قادة الحرس الثوري، ما أثار حفيظة المتشددين الذين بدؤوا بتصعيد المواقف ضد مطلقي هذه التصريحات[3]، بوصفها تصريحات تؤكد ما قامت به الإدارة الأمريكية من وضع الحرس الثوري على قوائم الإرهاب، تلك العلاقة التي طالما أنكرتها النخبة الحاكمة في إيران.

وقد نفى المتحدث الرسمي باسم الحرس الثوريّ تلك التصريحات، وقال: "إن التصريحات التي أدلى بها سعيد قاسمي، الضابط المتقاعد بالحرس الثوري عن استخدام الهلال الأحمر كغطاء للعمليات تفتقر إلى المصداقية"[4].

وكذلك نفى الهلال الأحمر الإيرانيّ تلك التصريحات، وقال في بيان له إنه سيقدّم شكوى رسميّة ضد قاسمي، وأكد أنّ هذا الإجراء الذي تحدث عنه قاسمي تمّ دون تصريح أو تنسيق مع الجمعية، وقال في بيانه إنه لا يُسمح مطلقًا بمنح شارته وزيه إلى القوات العسكرية، واستنادًا إلى اتفاقية جنيف فإن الهلال الأحمر جمعية محايدة في النزاعات المسلحة، وهدفها دعم الإنسانية ومساعدة المدنيين فقط[5].

وقد أثارت تصريحات قاسمي تكهنات إزاء عمل جمعية الهلال الأحمر في إيران، ومدى توظيفها من قِبل الحرس الثوري في دعم الميلشيات الإيرانية خارج الحدود، ما وضع الجمعية في حرجٍ

---

(1) تحديدًا يوم الاثنين 8 أبريل 2019م. وللتفصيل انظر: سي إن إن: أمريكا تصنف الحرس الثوري الإيراني كـ"منظمة إرهابية"، 8 أبريل 2019م. http://cutt.us/24App

(2) حلقة منشورة على يوتيوب، صفحة مجاهدي خلق قيادي سابق في الحرس الثوري الإيراني يعترف بالدخول إلى البوسنة تحت غطاء الهلال الأحمر مع أعضاء القاعدة، بتاريخ 15 أبريل 2019م. https://bit.ly/2HKxsX4

(3) العربية نت: استغلال الحرس الثوري للهلال الأحمر.. استدعاء وتصعيد مواقف، 24 أبريل 2019م. http://cutt.us/nykiS

(4) سي ان ان: إيران ترد على تصريح متقاعد بالحرس الثوري حول استخدم الهلال الأحمر كغطاء، 17 أبريل 2017م. http://cutt.us/CalMx

(5) بي بي سي فارسي: هلال احمر از سعيد قاسمى، از فرماندهان پيشين سپاه، شكايت مىكند. 16 أبريل 2019م. https://bbc.in/2GpUfs3

بالغ، مخافة اتهامها بانتهاك القانون الدولي، وتعريض مصداقية منظمة الإغاثة لخطر كبير.

فقد أشارت بعض التقارير إلى استخدام الحرس الثوري للهلال الأحمر كغطاء في حروبه الخارجية، وعلى سبيل المثال فقد أوقفت الحكومة اليمنية في عام 2009م أنشطة مؤسستين علاجيتين تابعتين للهلال الأحمر الإيراني كانتا تنشطان في اليمن، وفي أبريل 2016م اتهم مسؤولو الحكومة اليمنية إيران بأنها ترسل أسلحة إلى الحوثيين تحت غطاء مساعدات جمعية الهلال الأحمر، وفي رد فعل على هذا الاتهام أكدت الحكومة الإيرانية أنها قامت برحلات جوية لإرسال شحنات إلى الهلال الأحمر اليمني، ولكنها كانت تشمل مساعدات صحية وطبية، وفي ديسمبر 2010م نشرت وثائق ويكيليكس تقريرًا يؤكد أن إيران أرسلت أسلحة إلى حزب الله خلال حربه مع إسرائيل في عام 1998م عن طريق سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر، وقد جاء في وثيقة أخرى أن إيران أرسلت صواريخ أيضًا عن طريق طائرة تحمل معدات طبية متجهة إلى لبنان[1].

ثانيًا: أثر اعتراف قاسمي على الأمن القومي الإيراني

شنّ أصوليون ومحسوبون على النظام من النواب ورجال الدين هجومًا شرسًا على قاسمي بسبب تصريحاته، وارتأوا أنّها: "خطرٌ على الأمن القومي الإيراني"، وتُعد بمثابة الدليل لإدارة ترامب أمام العالم لتصنيف الحرس الثوري على قوائم الإرهاب.

فوفقًا لأحمد سالك أحد قادة جمعية علماء الدين المناضلين، فإنّ مثل هذه التصريحات: "تعارض المنطق والمصالح القومية بكل تأكيد.. إنّ الإدلاء بمثل هذه التصريحات ليس أمرًا صحيحًا في ظلّ الظروف الراهنة! أعتقد أنه ينبغي للحرس الثوري متابعة هذه الموضوعات والرد عليها"[2].

وقال حسين نقوي حسيني[3] إن هذه التصريحات: "تعارض الأمن القومي الإيراني، لأن الأمريكيين يسعون وراء تلفيق الوثائق ضد الجمهورية الإيرانية بشأن التعاون مع الجماعات

(1) موقع راديو فردا: آيا سپاه پاسداران از هلال احمر استفاده پوششی می‌کند؟ http://cutt.us/MPnS
(2) خبر أون لاين: واكنش اصولگرايان مجلس به ادعاهای سعيد قاسمی. https://bit.ly/2VJAPU5
(3) هو المتحدث السابق باسم لجنة الأمن القومي البرلمانية.

الإرهابية، في حين أننا كنا دومًا ضحايا للإرهاب، وأن الإدلاء بهذه الآراء ليس في صالح المصالح القومية"[1].

ورأى البعضُ أنّ على قاسمي أن يتحمل: "التبعات الثقيلة لتهديد الأمن القومي الإيراني الذي ستتسبب به هذه المقابلة العجيبة! ففي الوقت الذي يبحث فيه ترامب عن ذريعة للتمهيد لحرب نفسية وربما عسكرية مع إيران، كي يتمكن من توحيد الهيئة السياسية في الولايات المتحدة، ويستفيد من قانون محاربة الإرهاب خارج الدولة، يقدم الجنرال قاسمي تمريرة الهدف إليه، وعلى هذا يجب على قاسمي أن يتحمل مسؤولية تصريحاته وتبعاتها أمام النظام والشعب"[2].

وتقاطع موقف الإصلاحيين مع موقف المحافظين هنا، إذ أن تيار روحاني الذي يرى أنه يواجه ضغوطًا خارجية جراء العقوبات وتصنيف الحرس الثوري على قوائم الإرهاب، وضغوطًا داخلية من المحافظين، يجد نفسه أمام إقرار رسمي من أحد قادة الحرس الكبار السابقين بالتعاون مع تنظيمات إرهابية، ما يزيد العبء على الحكومة في تحسين صورة الدولة خارجيًا، وربما يؤثر على العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع بعض الدول الأخرى. في حين أن المحافظين اعتادوا أن تكون مثل هذه الأمور محلّ سرية، وأنّ إفشاء مثل هذه الأسرار يُعدّ خروجًا على الطاعة الدينية والعسكرية، وكذلك الأعراف السياسية، ومن شأنه أيضًا أن يبرز التناقضات الدبلوماسية للقيادة الإيرانية بين الفعل على الأرض، والسرديات التي طالما ألقاها المرشد والنخبة الحاكمة في المناسبات عن خلافهم مع القاعدة والتكفيريين، ومواجهتهم للإرهاب في المنطقة!

ثالثًا: إيران والقاعدة بين الخلاف الآيديولوجي والتعاون البراغماتي

رغم التباين المذهبيّ بين النخبة الحاكمة الإيرانيّة من جانب وتنظيم القاعدة من جانب آخر، فإن ثمة مصالح مشتركة للطرفين أدت إلى هذا التعاون، فالإيرانيون وجدوا في إيواء قادةٍ من تنظيم القاعدة نوعًا من الضغط على أمريكا، وفي الوقت نفسه توجيه أعمال القاعدة بعيدًا عن إيران وحمايةً لها من الاستهداف، ومن ثمّ ربما ينعكس أيضًا على تهدئة بعض التوترات على الأطراف الإيرانية من قِبل بعض المحسوبين على القاعدة منهجيًا، خصوصًا الحدود الإيرانية الباكستانية.

---

(١) خبر أون لاين: واكنش اصولگرايان مجلس به ادعاهاى سعيد قاسمى، سابق.

(2) همدلي: نظاميان، سياست و امنيت ملى. http://soo.gd/WLQp

ربما أرادت إيران أيضًا أن ترسخ في عقلية أفراد وحواضن هذا التنظيم أنها ليست دولة مذهبية، وليست معادية لأهل السنة، ومن ثمّ فلا ينبغي أن تكون ضمن "العدو القريب" في منظومة أدبيات التنظيم، خصوصًا حينما كان التنظيم متضخمًا على حدودها في أفغانستان وباكستان.

في المقابل فإنّ التنظيم قبل بهذه المعادلة مع الإيرانيين بسبب الظرف السياسي الذي مر به بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، فاضطرت قيادات التنظيم وأفراد منه إلى الذهاب إلى إيران حسب أحد قادة التنظيم[1]، علاوة على أنّ وثائق آبوت آباد تُظهر أنّ إيران كانت في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان مَعْبرًا للرسائل والأموال والأفراد من وإلى تنظيم القاعدة.

لكن في الواقع فإنَّ تصريحات قاسمي تؤكد أن العلاقة بين الإيرانيين وتنظيم القاعدة لم تبدأ فقط بعد غزو أفغانستان، بل بدأت قبل هذا التاريخ بكثير، فإنّ حرب البوسنة كانت في بداية التسعينيات، وقاسمي تحدث عن تعاون، ولم يُحدد هل كان هذا أول تعاون بين الجانبين أم كان ثمة تعاون قبله! فيكون التعاون بين الطرفين إذًا ليس بسبب الضربات التي تعرض لها التنظيم في أفغانستان، لأنه كانت بين الجانبين قنوات مفتوحة ربما منذ حرب البوسنة أو قبلها، وإن كان الغزو الأمريكي لأفغانستان رسّخ لا شكّ هذا التعاون، وقوّى شوكة إيران في المعادلة، ما يعزز السياسة البراغماتية لدى الطرفين.

على الجانب الآيديولوجي فإنّ هناك خصائص تجمع كلا الجانبين في رؤيتهما للدين والدولة. فالنخبة الإيرانية تؤمن بولاية الفقيه وهيمنته وامتداد سلطاته خارج الحدود، وهي نفس الفكرة التي تُشبه "أستاذية العالم" أو دولة "الخلافة المتخيَّلَة" لدى تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات العنيفة. كذلك فإنّ الفريقين يجتمعان على الاشتباك مع "العدو البعيد" المتمثل في الدول الغربيّة، وإنهاك العدوّ القريب الذي يعدونه الدول الوطنية في المنطقة. فكلاهما يرفض الدولة الوطنية ومن ثمّ تجاوزها والانقلاب عليها مفاهيميًّا وقيميًّا، ونزع الشرعية الدينية والسياسيّة عنها. وهذه الفلسفة كما نلحظُ قريبة الصلة بالعمل الميليشياتي كحال تنظيم القاعدة، لكن الغريب أن تتبنى دولة ذات مؤسسات واتفاقيات ومعاهدات دولية هذه الأطروحات في رسم العلاقات الدولية! والخلاصةُ أنّ المصالح المشتركة هي المُحدد الرئيسي في العلاقة بين إيران والتنظيمات القتالية[2]، وليست الآيديولوجية أو المذهبية.

خـلاصــة

هنا يكمن سؤالٌ مهمّ لا ينبغي تجاوزه، يتعلق بمدى استفادة إيران من تنظيم القاعدة، والأهداف الحقيقية لدعمها رجال القاعدة، ومن ثمّ يُمكن معرفة مدى سعي إيران لإحياء تنظيم القاعدة من جديد.

الواقع يؤكد أنّ إيران لم تكتفِ بالتعاون مع القاعدة كما أخبر قاسمي في تصريحاته، بل آوت قيادات الصف الأول من التنظيم بعد غزو أفغانستان، وما زال كثير منهم يعيش حتى اليوم فيها، بل إنّ بعضهم ظلّ يمارس عمله "الجهادي" وإشرافه على أعمال التنظيم من داخلها، مثل: جعفر

---

(1) أبو حفص الموريتاني و تحليل لعلاقة إيران بالقاعدة، حلقة منشورة على يوتيوب بتاريخ 17 يناير 2016م.
http://cutt.us/bE1JH

(2) وذهب البعض إلى أنّ ثمة مصالح مشتركة أيضًا -على الأقل في مرحلة ما- بين إيران وداعش. وإذا صحَّ هذا فإنّ علاقة إيران بالتنظيمات العنيفة ليست منحصرة في تنظيم القاعدة، بل تمتدّ لتشمل الأكثر عنفًا ودموية كداعش. راجع: سي إن إن: السلمي لـCNN: إيران اخترقت داعش، 16 نوفمبر 2015م. http://cutt.us/fFCSS

الأوزبكي[1] الذي ساهم في دعم جماعة جبهة النصرة في سوريا المحسوبة على القاعدة، رغم وجوده في إيران، وغيره عشرات من قادة التنظيم[2].

لكن ربما يُفهم هذا في سياق الأسباب التي قدمناها عن التوظيف البراغماتي بين الطرفين، ومن ثمّ فالعلاقة إذًا بين الطرفين علاقة مصالح متبادَلَة، وأحيانًا مصالح مشتركة، وليست علاقة إستراتيجية لانتفاء العوامل التي تؤهلها لهذه الدرجة. ولذا فإنّه لا يُمكن القول إنّ إيران تسعى إلى إحياء التنظيم، بقدر ما تسعى إلى توظيفه والاستفادة منه، لأسبابٍ تَرَاها متعلقة بأمنها القومي الداخلي والخارجي. أمّا مسألة إحياء التنظيم فهي متعلقة بالتنظيم نفسه ولا علاقة لها بعلاقته مع الإيرانيين، فالعلاقة بين الجانبين لم تصل إلى مرحلة التأثير السياسي من أحد الطرفين على الطرف الآخر، بل ظلّت العلاقة بينهما في دوائر التوظيف السياسي والبراغماتي، وأحيانًا الضغط والاشتباك المحسوب، وليست مرشحة بأيّ حال لأن تكون علاقات إستراتيجية، لأسباب آيديولوجية وتأسيسية، باعتبار الخلاف المذهبيّ القائم، وباعتبار اختلاف الأهداف والرؤى والإستراتيجيات. ولذا فإنّ المرجّح أن تظلّ العلاقة مستقبلًا بين الطرفين على نفس ما هي عليه الآن، بالإضافة إلى احتمالية ظهور وثائق أو دلائل أخرى تشير إلى مزيد من التعاون في مناطق حيويةٍ أخرى من العالم.

وعلى كلٍّ فإنّ تصريحات قاسمي ستكون لها على المديَين المتوسط والبعيد آثار سلبية على سُمعة الدولة الإيرانية، إذ أنها بمثابة الدليل على صحّة ما نُشر من تقارير لمنظمات دولية عن التعاون بين إيران ومنظمات إرهابية دولية، وأنّ إيران فاعلة ومتمرسة في هذا المجال. وإعادة تبييض الوجه الإيراني ليختفي مثل هذا التصور تحتاج إلى جهود لا تُساعد السياسة الإيرانية في المنطقة على نجاح مثلها الآن، على الأقل في المدى المتوسط.

---

(1) شخصية كاريزمية وأساسية في التنظيم وما زال موجودًا في إيران وأشرف على شبكة مسؤولة عن نقل الأموال والمقاتلين الأجانب عبر تركيا لصالح جبهة النصرة. http://cutt.us/ve1iB

(2) راجع: هاني نسيرة، ومحمد الشافعي: رجال القاعدة في إيران، ط1/ الشرق الأوسط + جداول للنشر والتوزيع 2016م.

الملف السياسي

عقب خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018م، فرضت الإدارة الأمريكية سلسلة من العقوبات الاقتصادية التي استهدفت قطاعات مهمة كالنقل والطيران والنفط والتجارة والصناعة، فضلًا عن عقوبات سياسية كتصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية، لكن قرار ترامب الأخير القاضي بإلغاء الاستثناءات الممنوحة لثماني دول لاستيراد النفط الإيراني ابتداءً من الثاني من شهر مايو 2019م كان الأقوى والأشد منذ الثورة الإيرانية في 1979م، كونه يستهدف قطاعًا حيويًا يمثل شريان الاقتصاد الإيراني، ويعتمد عليه النظام الإيراني بشكل أساسي في تصدير ثورته وتحقيق طموحاته التوسعية وفي فرض هيمنته على الداخل.

أولًا: ردود الأفعال الرسمية على العقوبات النفطية

رغم إدراك الجانب الإيراني للتأثيرات الكبيرة التي قد تخلفها العقوبات النفطية على الوضع الاقتصادي، فإن **المرشد علي خامنئي** بدا واثقًا بقدرة بلاده على التغلب على العقوبات، وذلك عندما استبعد أن تؤدي الخطة الأمريكية إلى نتائج ملموسة، مؤكدًا أن بلاده قادرة على تصدير نفطها "بقدر احتياجاتها ورغباتها"[1] على حد قوله، دون الإفصاح عن ماهية الخيارات التي تملكها بلاده.

خامنئي الذي كان يخاطب حشدًا من الطلاب بمناسبة أسبوع العمل والعمال، اعتبر أن الإدارة الأمريكية تريد تركيع الشعب الإيراني، وذلك باستخدامها ورقة العقوبات الاقتصادية، مهددًا بالرد على ما أسماها بالعداوات الأمريكية ضد بلاده، وفي إطار محاولاته لكسب الشارع الإيراني إلى صف النظام في مواجهة العقوبات الأمريكية، كما اعتبر أن العقوبات تستهدف الشعب الإيراني في المقام الأول وليس النظام، معتبرًا أن الولايات المتحدة تعادي الشعب الإيراني وتسعى إلى النيل منه[2].

كما أن تصريحات المرشد حول قدرة بلاده على تصدير نفطها حملت تناقضًا صريحًا، فمن ناحية يقول إن العقوبات المتعلقة بإيقاف تصدير النفط سوف تمكّن إيران من تقليل اعتمادها على النفط، ومن ناحية أخرى قال إن بلاده قادرة على تصدير نفطها.

ردود أفعال الرئيس روحاني كانت قريبة من موقف خامنئي من العقوبات الأمريكية، فقد أكد أن طهران سوف تبيع نفطها رغم العقوبات الأمريكية، وأن بلاده التي لديها 6 طرق أخرى لا يعرفها الأمريكيون لتصدير النفط لن تسمح بتنفيذ القرار الأمريكي بتصفير الصادرات الإيرانية من النفط[3].

روحاني الذي يواجه ضغوطًا من كل الاتجاهات جراء استمرار معاناة المواطنين، وفشله في احتواء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تتعرض لها إيران منذ خروج الولايات المتحدة من

---

(1) راديو فردا، خامنه‌ای: دشمنی آمریکا بی‌جواب نمی‌ماند، آن قدری که نیاز داریم نفت می‌فروشیم، 24/4/2019 http://cutt.us/MOdfX

(2) دنیای اقتصاد، رهبر انقلاب: دشمنی های آمریکا بی پاسخ نمی ماند، 24/4/2019 http://cutt.us/YwbRu

(3) جوان آنلاین، روحانی: صادرات نفت را با قدرت ادامه می‌دهیم، 30/4/2019 http://cutt.us/2qD6B

الاتفاق النووي، يبدو أنه مقبل على مآزق سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة تضاف إلى سلسلة الأزمات التي تعرض لها خلال السنوات الست الماضية، بعد رفض الولايات المتحدة كل الجهود التي بذلتها حكومته خلال الأشهر القليلة الماضية لثنيها عن قرار تصفير صادراتها النفطية أو السماح للدول المستثناة بمواصلة استيراد النفط الإيراني خلال الفترة المقبلة كأقل تقدير.

من جانبه يرى وزير النفط بيجن زنغنه أن العقوبات الأمريكية التي تهدف إلى تصفير صادرات النفط الإيراني حلم لن يتحقق. وأرجع زنغنه ثقته بفشل العقوبات الأمريكية إلى هشاشة عملية العرض والطلب بأسواق النفط العالمية، وجزم بأن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ فادحًا سوف تطال تداعياته عددًا من الأطراف، وذلك بسبب ما وصفه بالوضع الهش لسوق النفط العالمية[1].

ونظرًا إلى حساسية الظرف الذي تمر به إيران خلال الوقت الراهن، فإن التحدي الذي أظهره المسؤولون الإيرانيون للعقوبات الأمريكية وحديثهم عن تصميم إيران على التغلب عليها، قد لا يخرج عن الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأول أن الحكومة تدرك أن المرحلة المقبلة لن تكون سهلة وتقتضي ترتيب البيت الداخلي، لذا أرادت أن تخفف من قلق الشارع الإيراني من العقوبات وأن تُطمئنه أنها قادرة على تجاوز التحدي، وذلك في محاولة منها لمواجهة السخط الشعبي جراء الضغوط الاقتصادية، الذي يُتوقَّع أن يتصاعد خلال الفترة القادمة.

أما الاحتمال الثاني فهو رغبة الحكومة الإيرانية في رفع نسبة التحدي مع الولايات المتحدة، عبر إرسال رسائل إلى إدارة ترامب بأن إيران لن تستسلم للعقوبات، وأنها عازمة على استخدام الأدوات الممكنة كافة لإفشالها أو التقليل من تبعاتها.

ويبدو أن الأداة الوحيدة الممكنة في حال وصول إيران والولايات المتحدة إلى طريق مسدود وأصرت الإدارة الأمريكية على الاستمرار في سياسة العقوبات، هي الالتفاف على هذه العقوبات، هذه الأداة التي لم تعد طهران تخفيها بل وباتت تعدها وسيلة مشروعة للتخفيف من الضغوط التي ستتعرض لها خلال الفترة القادمة. وفي هذا الصدد قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي إن: "الولايات المتحدة تعودت فرض العقوبات على إيران خلال الأربعين سنة الماضية، وفي المقابل تعودت إيران الالتفاف على هذه العقوبات".[2]أما وزير الخارجية محمد جواد ظريف فقد خلع عباءة الدبلوماسية خلال زيارته الأخيرة إلى نيويورك وتحدث بصراحة حول هذا الموضوع عندما قال: "دائمًا ما توجد طرق للالتفاف على العقوبات." وادعى أن إيران "نالت درجة الدكتوراه" في الالتفاف عليها[3] وذلك في إشارة إلى تمرسها في التحايل على العقوبات.

لكن في ظل الإصرار الأمريكي الشديد على تغيير سلوك النظام الإيراني في المنطقة، وإرغامه على الجلوس إلى طاولة الحوار للتوصل إلى اتفاق جديد حول مشروعه النووي، فضلًا عن إنهاء دعم إيران للتنظيمات الإرهابية وإعادتها إلى دولة طبيعية بعيدًا عن نشر فكرها الثوري وطموحاتها الإقليمية، فإن التحدي الأساسي الذي سيواجه الحكومة خلال الأيام القادمة يتمثل في مدى نجاعة الحلول التي لطالما تحدثت عنها لتصدير النفط الإيراني خلال فترة العقوبات، والقدرة على إقناع الشعب الإيراني بسياسة مقاومة العقوبات النفطية الأخيرة، التي بدأت تداعياتها

---

(1) زنگنه: خواب آمریکا برای به صفر رساندن نفت ایران تعبیر نمی‌شود/ تحریم آمریکا را می‌شکنیم، 23/4/2019 http://cutt.us/Ne6Kj

(2) دویچه وله فارسی، موسوی: آمادگی آمریکا برای مذاکره شبیه شوخی است، 25/4/2019 http://cutt.us/3olbl

(3) تسنیم، ظریف: ایران دکترای دور زدن تحریم دارد، 25/4/2019 http://cutt.us/lal60

تنعكس بقوة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للإيرانيين، فضلًا عن مدى قدرتها على التحايل على العقوبات الأمريكية للحيلولة دون وصول الظروف الاقتصادية والمعيشية إلى وضع كارثي يصعب على المواطن تحمله، وبالتالي يصعب عليه تحمل سياسات النظام الإيراني بشكل عام لدوره الرئيسي في ما آلت إليه الأوضاع من عقوبات وحظر وأزمات اقتصادية خانقة.

ثانيًا: الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة

خلال مشاركته في ندوة عقدتها منظمة "المجتمع الآسيوي" في نيويورك قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إنه اقترح على المسؤولين الأمريكيين التفاوض حول تبادل سجناء إيرانيين يقبعون في السجون الأمريكية بالسجناء الأمريكيين في السجون الإيرانية، وإن لديه صلاحيات لعقد صفقة لتبادل السجناء، لكنه لم يتحدث عن ما إذا كانت الصلاحيات الممنوحة له تمكّنه من الذهاب إلى أبعد من قضية السجناء أم لا. هذه التصريحات حملت دعوة صريحة من طهران لتخفيف حدة التوتر، وعلى الرغم من أنها حصرت التفاوض في تبادل السجناء، فإنها في الوقت نفسه أظهرت رغبة إيرانية في التفاوض مع الولايات المتحدة حول مختلف القضايا الخلافية.

ورغم أن محمد جواد ظريف استبعد أن يكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصدد الدخول في مواجهة مع إيران، فإنه ادعى أن من أسماهم (الفريق ب) -منهم مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون إضافة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعدد من دول المنطقة- يسعون إلى إثارة مواجهة عسكرية بين واشنطن وطهران[1]. هذا الاتهام الواضح والصريح يخفي وراءه ظريف قلقًا إيرانيًّا كبيرًا من تصاعد التوتر بين البلدين، وخروجه من دائرة العقوبات الاقتصادية إلى مرحلة المواجهة المباشرة مع إيران.

ولإبعاد شبح المواجهة العسكرية والتخفيف من حدة الضغوط التي تتعرض لها إيران، تحدث الرئيس حسن روحاني عن استعداد بلاده للتفاوض حول القضايا الخلافية بكل صراحة، لكنه وضع شروطًا تعجيزية بالنسبة إلى الولايات المتحدة -على الأقل في الوقت الراهن الذي تصعِّد فيه من ضغوطها على طهران- بقوله إن طهران قد تجلس إلى طاولة المحادثات مع الولايات المتحدة

(1) بي بي سي فارسي، ظريف: ترامپ به دنبال جنگ با ايران نيست، 27/4/2019 http://cutt.us/OAWin

الأمريكية في حال أوقفت الأخيرة ضغوطها على طهران وقدمت اعتذارًا إليها[1]. ولعل ما قاده إلى تقديم شروط للتفاوض مع الإدارة الأمريكية خشيته من ردة فعل المتشددين في النظام الإيراني، الذين ظلوا خلال الفترة الماضية يرفضون دعوات التفاوض مع إدارة ترامب. ورغم الشروط التي قدمها روحاني فإن ردة فعل عدد من قادة الحرس الثوري كانت قوية ورافضة لأي تفاوض في الوقت الراهن، منهم قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني الذي اعتبر أن التفاوض مع الولايات المتحدة في هذا الوقت يعني الإذعان والاستسلام التام للضغوط الأمريكية[2].

ثالثًا: تهديدات الحرس الثوري بإغلاق مضيق هرمز

يدرك الحرس الثوري المثقل بالعقوبات -التي كان آخرها تصنيفه ضمن قائمة المنظمات الإرهابية- أن إيقاف تصدير النفط الإيراني سيزيد من الضغوط الممارَسة عليه، وبالتالي قد تتراجع قوته ونفوذه داخل إيران وخارجها. هذه المخاوف قادت الحرس الثوري إلى إطلاق سلسلة من التهديدات بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة البحرية، منهم قائد القوات البحرية بالحرس الثوري العميد علي رضا تنكسيري الذي هدد بأن قواته سوف تغلق هذا الممر المائي في حال مُنعت إيران من استخدامه لتصدير نفطها[3].

وبالنظر إلى أهمية هذا المضيق بالنسبة إلى دول العالم، يبدو أن توظيف إيران لهذه الورقة من أجل ممارسة الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط ربما يفتح الباب على مصراعيه أمام السيناريو الأسوأ الذي تخشاه إيران، وهو الدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، لأن أي مغامرة أو تهور إيراني بإغلاق هذ المضيق الحيوي والمهم قد يشعل شرارة الحرب، وقد يكون ذريعة مناسبة لإدارة ترامب للتحول من مرحلة العقوبات إلى مرحلة المواجهة المباشرة مع إيران. كما أن الاقتصاد الإيراني يعتمد بشكل أساسي على تدفق التجارة عبر هذا المضيق، وفي ظل العقوبات النفطية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، فإن حاجة إيران إلى نقل منتجاتها غير النفطية سوف تزيد خلال الفترة القادمة.

خلاصة

إن رفض الولايات المتحدة تمديد الاستثناءات التي كانت قد منحتها في نوفمبر 2018م لثماني دول لاستيراد النفط من إيران، أظهر رغبة الإدارة الأمريكية في فرض أقصى أنواع الضغوط والعقوبات على النظام الإيراني خلال الفترة القادمة، وذلك لإرغامه على التراجع عن سياساته الإقليمية، وإجباره على الجلوس إلى طاولة الحوار للتوصل إلى تفاهمات حول مختلف القضايا العالقة بين البلدين، وفي مقدمتها التوصل إلى اتفاق جديد حول المشروع النووي الإيراني.

أما النظام الإيراني الذي تحاصره الأزمات من الاتجاهات كافة، فقد ظل مسؤولوه طيلة الأيام الماضية يُخفون قلقهم من العقوبات عبر الإصرار على مقدرتهم على تصدير النفط، والرهان على خبرتهم الطويلة في الالتفاف على العقوبات.

---

(1) تي نيوز، اعلام آمادگی مشروط روحانی برای مذاکره با آمریکا، 24/4/2019 http://cutt.us/FuA2Y

(2) خبر نیوز، قاسم سلیمانی: تن به ذلت مذاکره با آمریکا نمی دهیم، 29/4/2019 http://cutt.us/gRrSF

(3) آخرین خبرها، هشدار فرمانده نیروی دریایی سپاه برای بستن تنگه هرمز، 22/4/2019 http://cutt.us/ASEUt

الملـــف الاقتصـــادي

انتقلت تبعات الحصار الاقتصادي الخارجي المفروض على إيران منذ قرابة العام إلى الداخل الإيراني وأصبحت واضحة للعيان، وخلقت أزمة اقتصادية تشعر بها حاليًا غالبية الأسر الإيرانية -وخصوصًا الشبان- وتتمثل في ارتفاع حاد لمستويات الأسعار وقلة الوظائف وازدياد البطالة. بوادر هذه الأزمات كانت متوقَّعَة منذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية خروجها من الاتفاق النووي في مايو 2018م، وفرضها لاحقًا عقوبات تجارية ونفطية على إيران، وكللت هذا الحصار بإعلانها في أبريل 2019م وقف تمديد الاستثناءات من العقوبات النفطية التي أعطتها لثماني دول من كبار مشتري النفط الإيراني لمدة ستة أشهر تنتهي في الثاني من مايو 2019م.

تنوعت ردود الفعل الإيرانية للتقليل من آثار الحصار الأمريكي على المجتمع في الداخل، ما بين التركيز على فتح أسواق تجارية مع دول الجوار كالعراق وغيرها، أو فتح قنوات تجارية مع العالم الخارجي عبر أوروبا لم ترَ النور إلى الآن، والالتفاف على العقوبات بالتهريب أو بيع النفط في بورصات داخلية، وغيرها كثير من المحاولات. لكن حتى اللحظة لم تنجح محاولات النظام في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات على الداخل، خصوصًا على مستوى التضخم والبطالة، بل لم ينشر المسؤول الأول عن إصدار معدَّلات التضخم والبطالة في إيران -وهو البنك المركزي الإيراني- هذه المعدَّلات منذ خمسة أشهر، وتحديدًا منذ نوفمبر 2018م، وكان حينها التضخم في حدود 18%، ربما خشية الرأي العام المحلي أو الدولي، خصوصًا أن إحصاءاته هي التي تعتمد عليها الجهات الدولية -كصندوق النقد والبنك الدوليين- في إصدار التقارير الدورية والمستقبلية.

أولًا: واقع التضخم والبطالة في إيران ومدى تأثيره على حياه الإيرانيين

كشف مركز الإحصاء الإيراني -وهو مؤسسة حكومية- مؤخرًا عن معدَّلات التضخم في شهر أبريل 2019م على أساس سنوي، أي مقارنةً بنفس الشهر من عام 2018م، وسجل معدَّل التضخم العام في أبريل 30,6%، وهو معدَّل لم تسجله مؤسسه رسمية في إيران منذ خمس سنوات، وتحديدًا منذ أبريل 2014م. وكانت أسعار السلع الغذائية الأعلى ارتفاعًا خلال فترة زمنية قدرها عام واحد، كما يظهر من شكل 1.

يشكل ارتفاع أسعار الغذاء حاليًا تحدِّيًا حقيقيًا أمام صانع القرار الإيراني، فخلال عام واحد فقط تضاعفت أسعار بعضها أكثر من أربعة أضعاف، وارتفعت بقوة أسعار السلع الأساسية كالزيت والسكر والأرز، علاوة على ارتفاع أسعار السلع التي تشكل أغلب مائدة الفقراء كالبطاطس والطماطم والبقوليات والبيض (انظر شكل 1).

ولم يكن حال أسعار الإيجارات السكنية أفضل من حال الغذاء خلال الشهر محل الرصد وبارتفاع بلغ نسبته 20%، النصيب الأكبر منه للعاصمة الإيرانية طهران التي ارتفع بها سعر المتر المربع بنسبة 104% [1].

---

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية/ رصانة، زيادة بمتوسط 104% أسعار المساكن في طهران، 30 أبريل 2019، https://bit.ly/2ISb9C5

شكل 1: أسعار ونسب تغيُّر أهم السلع الغذائية في إيران (أبريل2018-أبريل 2019).

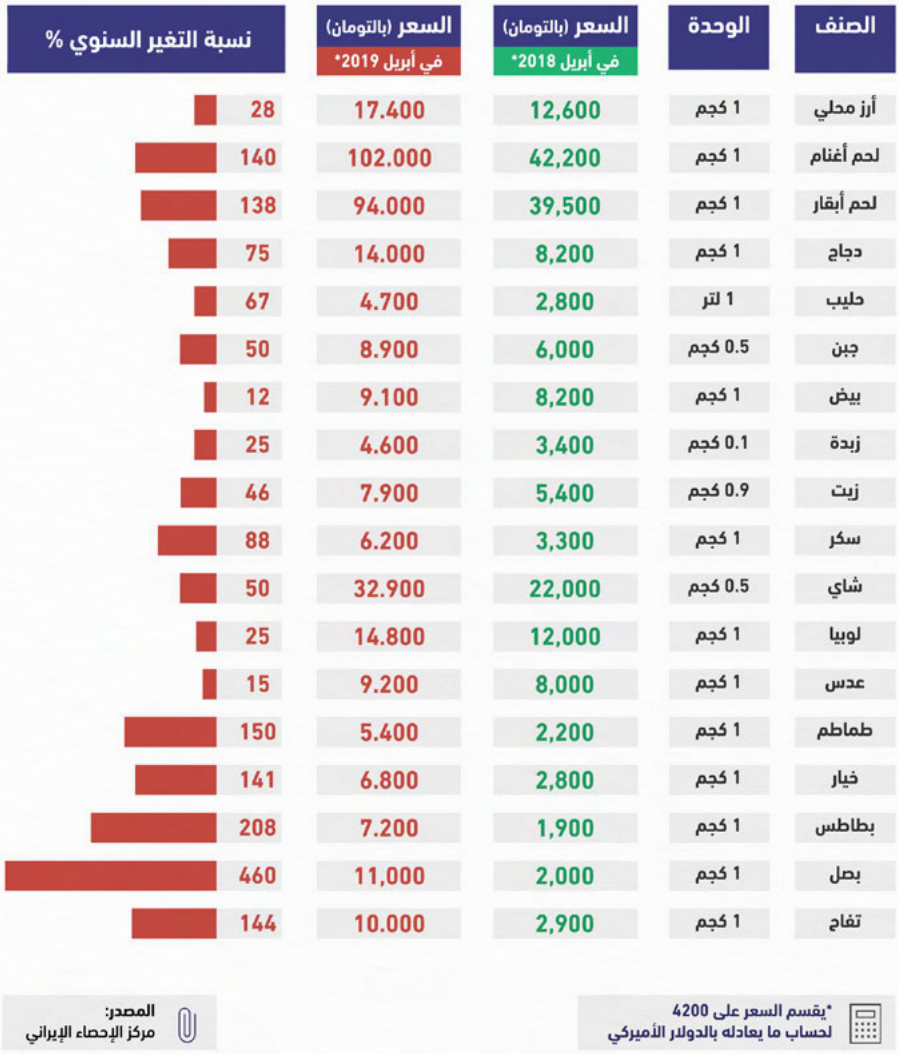

أما معدَّل البطالة فكان آخر ما أعلنه مركز الإحصاء الإيراني في نهاية عام 2018م هو 12% من حجم القوى العاملة، أي نحو 3,3 مليون عاطل، بينما يصل وفق تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 15,4% أي قرابة 4,2 مليون عاطل من أصل قوة عاملة تبلغ 27,4 مليون نسمة.

جدول1: معدَّلات التضخم التفصيلية في أبريل 2019 مقارنةً بنظيرتها في 2018:

معدَّل التضخم العام	%30,6
أسعار المواد الغذائية والمشروبات	%85
أسعار المواد الغذائية الطازجة	%115
الإنفاق على الطعام والشراب كنسبة من إجمالي إنفاق الأسر	%25
أسعار الإيجارات	%20
أسعار الوحدات السكنية في طهران العاصمة	%104

المصدر: مركز الإحصاء الإيراني، ووزارة الطرق والتنمية العمرانية الإيرانية، وإعداد: وحدة الدراسات الاقتصادية في «رصانة».

تكمن خطورة اجتماع المعدَّلات المرتفعة لكلٍّ من التضخم والبطالة في أنها تقود مباشرةً إلى زيادة أعداد الفقراء داخل المجتمع بزيادة نسب الواقعين تحت خط الفقر في البلاد، ويبلغ خط الفقر المطلق الشهري في العاصمة طهران 2,7 مليون تومان لأسرة مكونة من أربع أفراد، أي أن هذا المبلغ هو الحد الأدنى اللازم للوفاء بالحد الأدنى من احتياجات المعيشة لهذه الأسرة وفق مركز إحصاء البرلمان الإيراني. وتعتبر منظمات العمل المستقلة في إيران -مثل المجلس الأعلى للعمل- أن رقم 7 ملايين تومان فقط من شأنه تغطية نفقات أسرة العامل في عام 2019م.[1]

وقدَّر برلمانيون إيرانيون في العام الماضي عدد الواقعين تحت خط الفقر بنحو 40 مليون شخص، أي قرابة نصف عدد سكان إيران[2] أما إذا أخذنا في الاعتبار التغييرات الحالية في مستويات الأسعار -وخصوصًا الغذائية- فلا بد أن عدد الواقعين تحت خط الفقر سيزداد.

ثانيًا: أسباب ارتفاع معدَّلات التضخم والبطالة مؤخرًا في إيران

يرجع ارتفاع معدَّلات التضخم بحدة في الفترة الأخيرة إلى اجتماع مجموعة من العوامل في آنٍ واحد، بعضها يعود إلى أسباب طبيعية لا دخل فيها للإنسان وبعضها يعود إلى أسباب فنية وإداريةً، وبعضها يعود إلى أسباب خارجية وحتى نفسية. أما الأسباب التي ترجع إلى عوامل طبيعية لا دخل فيها لإنسان فهي تأثير موجات السيول والفيضانات التي اجتاحت إيران خلال الشهر الماضي، وأكثر ما دمرت كان من المناطق والأراضي الزراعية المنتجة للغذاء، ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، فكانت الأخيرة أكثر ما ارتفعت أسعاره كما أعلن مركز إحصاء إيران وبنسب كبيرة للغاية. ففي الأوقات العادية تنتج إيران محليًّا نحو 85% من احتياجاتها من المنتجات الزراعية وتغطي الباقي من الاستيراد، والنتيجة أن نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية

(1) راديو زمانه، عضو شورای عالی کار: حقوق 1,5 میلیونی کارگری تنها کفاف 10 روز معیشت یک خانواده 3,5 نفری را می‌دهد، 10 اردیبهشت 1398، https://bit.ly/2LeM5qA

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران في 2018، تقرير استراتيجي سنوي، ص 95.

قد تراجعت وارتفعت أسعارها بسبب السيول التي تسببت في خسائر لقطاع الزراعة بنحو 13 تريليون تومان على أقل تقدير (قرابة 3 مليارات دولار بسعر الصرف الرسمي) وفق تصريحات وزير الزراعة الإيراني محمود حجتي لوسائل الإعلام، وكانت أكثر المحافظات تضررًا خوزستان الواقعة جنوب غرب إيران.

والأسباب الخارجية للتضخم هي الأكثر تأثيرًا ومصدرها بات معروفًا وهو العقوبات الأمريكية الحالية والمفروضة على الاقتصاد الإيراني منذ أغسطس 2018م، التي تحظر التعامل التجاري مع البنوك الإيرانية بالدولار الأمريكي بجانب عقوبات على مشتري النفط الإيراني، ما أثر بشكل كبير على الإنتاج المحلي وتسبب في تعطله نتيجة لنقص مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج اللازمة للإنتاج، إضافة إلى شح العملات الأجنبية وارتفاع أسعارها في السوق الإيرانية من حين إلى آخر، في مقابل انخفاض مستمر لقيمة العملة المحلية التومان. يعزز هذا الطرح ما كشفه عضو الهيئة الرئاسية البرلمانية الإيراني علي أصغر يوسف نجاد في الثامن والعشرين من أبريل عن تعثر 71 ألف مشروع، مشيرًا إلى الحاجة إلى ما بين 500-700 تريليون تومان (119-166 مليار دولار) لإنجاز تلك المشروعات، بينما المخصص في الميزانية الحكومية يبلغ 15 تريليون تومان فقط (3,5 مليار دولار).

ولا يخلو ارتفاع الأسعار من عوامل نفسية تدفع الأفراد في مثل هذه الظروف الاقتصادية إلى التشاؤم بشأن المستقبل، ما يدفعهم إلى التكالب على شراء الأصول كالذهب والعقارات وحتى السيارات وكذلك العملات الأجنبية وكل أصل يحفظ قيمته مستقبلًا، ما يدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع أو ما يمكن أن يُطلَق عليه اصطلاح "التضخم النفسي".

أما الأسباب الإدارية والفنية المسببة لارتفاع التضخم في إيران فناتجة عن سوء الإدارة النقدية، وتتمثل في نمو السيولة بمعدَّلات كبيرة تقترب من 24% في العام ولا يقابلها إنتاج موازٍ، وعجز الدولة عن امتصاص النمو المتزايد للسيولة عن طريق أدواتها النقدية كأسعار الفائدة أو الاحتياطي القانوني للبنوك أو عمليات السوق المفتوحة. بل تزيد الحكومة من المشكلة بإفراطها في طبع النقود الورقية دون ضوابط فنية تتماشى مع معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (حاليًا

ينمو بالسالب ولا يجوز ضخ مزيد من البنكنوت)، كإحدى الطرق لسد عجز الموازنة وتعويض أثر انخفاض باقي موارد الموازنة كإيرادات النفط وحاصلات الضرائب، إضافة إلى وقوع الحكومة في معضلة اقتصادية متمثلة في التوفيق بين أسعار فائدة بنكية مرتفعة لامتصاص السيولة من المواطنين وخفض التضخم على المدى القصير، والحفاظ على معدَّلات فائدة منخفضة لتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل على المدى القصير أيضًا، والاختيار من بين القرارين ليس سهلًا ويعتمد على تقييم صناع القرار للتكاليف والعوائد على المدى القصير.

أما عن أسباب تزايد معدَّلات البطالة فهي نتيجة منطقية لتعثر آلاف المشروعات الإنتاجية والحصار الاقتصادي المفروض على إيران، مع عجز الحكومة عن إيجاد حلول وتوفير البيئة المناسبة لاستيعاب مئات آلاف المنضمين الجدد سنويًا إلى سوق العمل الإيرانية.

ثالثًا: اتجاهات المستقبل

مع علاج آثار السيول والفيضانات وعودة عمل الأراضي الزراعية ستقل حدة الارتفاع في أسعار السلع والمنتجات الزراعية، هذا على مستوى أسعار الغذاء، أما على مستوى التضخم العام، فمن المحتمل أن يرتفع عن المعدَّلات الحالية والمضرة بمستوى معيشة المواطنين نظرًا إلى استمرارية تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني على عدة نواح، تشمل انخفاض تقلبات سعر الصرف وارتفاع أسعار العملات الأجنبية وارتفاع تكلفة الاستيراد من الخارج وتراجع الإنتاج المحلي وتدهور الصادرات النفطية، علاوة على زيادة نمو السيولة النقدية بدرجة كبيرة غير متماشية على الإطلاق مع المتاح من السلع والخدمات في البلاد.

على الجانب الآخر، أطلق البنك المركزي الإيراني نظامًا يدعى "نيما" كآلية للحصول على العملة الأجنبية من المصدرين الإيرانيين وإدخالها إلى خزينته، وقد تخفف هذه الآلية من حدة التضخم قليلًا وتحافظ على استقرار أسعار الصرف، لكن تطبيقها بكفاءة لا يخلو من عقبات أيضًا لأن غالبية المصدرين -خصوصًا القطاع الخاص- يحتفظون بالعملات الأجنبية الناتجة عن التصدير أو يستبدلونها في السوق الموازية بأسعار أعلى من الأسعار الحكومية.

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره عن منطقة الشرق الأوسط والصادر في أبريل أن يصل معدَّل التضخم في إيران خلال العام 2019م إلى 40%، وحذر في تقرير جديد بعد بضعة أيام من أن تشديد العقوبات النفطية على إيران يمكن أن يرفع معدَّل التضخم إلى 50% كأعلى معدَّل له منذ عام 1980م -أي منذ أربعين عامًا، علاوة على توقعه زيادة نمو السيولة لأكثر من 32,2% خلال العام الجاري، أما عن معدَّلات البطالة فتوقع وصولها إلى 15,4% أي قرابة 4,2 مليون عاطل من أصل قوة عاملة تبلغ 27,4 مليون نسمة [1]. وفي الحقيقة فإن معدَّلات البطالة الواقعية في إيران أعلى من النسب التي يحتسبها كلٌّ من البنك المركزي الإيراني وصندوق النقد الدولي، نظرًا إلى اختلاف معايير حساب حجم القوى العاملة في إيران عن المعايير الدولية.

ما يحدث في إيران حاليًا ومتوقع استمراره خلال بقية العام الجاري يُطلَق عليه (الركود التضخمي)، أي ركود اقتصادي ظاهر في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لمعدَّلات نمو سالبة، مع ارتفاع التضخم في ذات الوقت، أي تراجع الإنتاج وفرص العمل وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار، وللخروج من هذا الوضع يتطلب الأمر من الحكومة حسن إدارة الأدوات المالية والنقدية التي

(1) International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, April 29. https://bit.ly/2J1bjqA

تمتلكها باتباع سياسات توسعية، بمعنى زيادة الإنفاق الحكومي العام وخفض الضرائب وأسعار الفائدة البنكية، ومتى تحقق ذلك يمكن أن يتحسن الوضع على المدى المتوسط ويخرج الاقتصاد من حالة الركود التضخمي. لكن بعيدًا عن النظريات الاقتصادية فعلى أرض الواقع الأمور مختلفة تمامًا، فالموازنة الحكومية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر، انكماشية لا توسعية، وتعتمد على زيادة الضرائب لا تخفيضها، بل الأصعب أنها ستواجه –على الأرجح- عجزًا زيادة عن المتوَقَّع نظرًا إلى الحظر النفطي ووقف تمديد الاستثناءات الأمريكية على صادرات النفط الإيراني لثماني دول.

خـلاصـة

لم يكن الحصار الاقتصادي الخارجي وحده المتسبب الأول في خلق أزمة اقتصادية داخلية تشعر بها حاليًا غالبية الأسر الإيرانية –خصوصًا الشبان- والمتمثلة في ارتفاع حاد لمستويات الأسعار وقلة الوظائف وازدياد البطالة مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي، بل كان المتسبب -بجانب الحصار الأمريكي- سوء الإدارة النقدية للبلاد وتنامي السيولة بمعدَّلات كبيرة، وكان لتأثير السيول الأخيرة دور أيضًا في ارتفاع أسعار السلع الزراعية. ارتفع معدَّل التضخم إلى أكثر من 30% وفق الإحصاءات الإيرانية في أبريل 2019 مقارنةً بنظيره العام الماضي، وارتفعت أسعار إيجارات المساكن، أما أسعار الغذاء والمشروبات فكانت الأعلى ارتفاعًا بأكثر من 85%، ليجتمع بذلك على الشعب الإيراني ارتفاع الأسعار والبطالة، والنتيجة اشتداد صعوبات المعيشة على الطبقات الأدنى دخلًا، وسقوط أعداد جديدة من الشعب تحت خط الفقر. ومع وقف تمديد الاستثناءات الأمريكية من العقوبات النفطية لثماني دول من كبار مشتري النفط الإيراني، من المرجح أن تزداد حدة التضخم والبطالة، حتى إن بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد توقع أن تسجل أعلى معدَّل منذ قيام الثورة الإيرانية مسجلة 50%. ما يحدث في إيران حاليًا ومُتوَقَّع استمراره خلال بقية العام الجاري يُطلَق عليه (الركود التضخمي)، أي ركود اقتصادي متمثل في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لمعدَّلات نمو سالبة تزيد من معدَّلات البطالة، مع ارتفاع الأسعار في ذات الوقت. وللخروج من هذا الوضع يتطلب الأمر من الحكومة حسن إدارة الأدوات المالية والنقدية التي تمتلكها على المستوى الداخلي، والدخول في مفاوضات تخفف أو تنهي حالة الحصار الاقتصادي على المستوى الخارجي.

الملف العسكري

بعد مرور أسبوعين من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تصنيف الحرس الثوري الإيراني «منظمة إرهابية»، نصب المرشد الإيراني علي خامنئي جنرالًا متشددًا لقيادة الحرس الثوري الإيراني كان قد أعلن تحريض الحرس الثوري للحوثيين على استهداف ناقلتَي النفط السعوديتين بالبحر الأحمر، فضلًا عن تلويحه بالرد العسكري على الضغوط الأمريكية.

قال المرشد في خطاب تعيين اللواء حسين سلامي كقائد للحرس الثوري، كما نشرته وكالة فارس للأنباء: «بالنظر في بيان اللواء محمد علي جعفري حول ضرورة التغيير في قيادة الصف الأول للحرس الثوري، ونظرًا إلى تجربتكم القيّمة وكفاءتكم في الإدارة العليا والقيام بالمسؤوليات المختلفة في الأجهزة الثورية والجهادية والشعبية لحرس الثورة الإسلامية، فإنني قررت منحكم رتبة لواء وتعيينكم قائدًا عامًا لحرس الثورة الإسلامية».[1] يجد المتابعون للشأن الإيراني عمومًا صلةً مباشرةً بين تصنيف الولايات المتحدة للحرس الثوري الإيراني وتغيير قيادته، بسبب توقيت هذا القرار.

أولًا: رجلُ الصف الأول الجديد

تولى اللواء محمد علي جعفري قيادة الحرس الثوري لأكثر من عقد، ولم ينتظر المرشد الأعلى حتى انتهاء فترة ولايته الممتدة ثلاث سنوات في عام 2020. ويُنظر إلى تعيين جعفري رئيسًا لمقر قيادة حضرة بقية الله الأعظم الثقافي والاجتماعي (وهو مكتب لمواجهة ما يسمى بالحرب الناعمة ضد إيران) على أنه انتقاصٌ لرتبته. وبالنظر إلى البيئة الجيوسياسية الناتجة عن سلسة العقوبات التي اتخذها ترامب، ستكون هناك حاجةٌ ملحةٌ إلى اعتماد أساليب حربٍ نفسيةٍ أكثر فعالية. وهنا يعتقد المرشد الأعلى علي خامنئي أن محمد جعفري بخبرته في قيادة الحرس الثوري سيكون الرجل الأفضل لهذه المهمة.

في نظام الجيوش ترقية ضابط من رتبة لأخرى ليس بالأمر الملفت للنظر. وبصفته نائبًا للواء محمد علي جعفري لمدة 10 سنوات، يتمتع سلامي بخبرة واسعة في الهيئة العليا لصنع القرار في قوات الحرس الثوري، بالإضافة إلى آليات العمل ومتابعة التفاصيل كافة التابعة لها.

التحق اللواء سلامي -وهو من مواليد مدينة أصفهان- بالجيش الإيراني خلال الحرب مع العراق في أثناء دراسته للهندسة الميكانيكية. وعلى الرغم من أنه خدم في شعبة الإمام الحسين الرابعة عشرة وقسم كربلاء الخامس والعشرين، فإنه لم يُعرف عنه القيام بأدوار استثنائية. بعد أن ترأس كلية أركان الحرس الثوري الإيراني من عام 1992م إلى عام 1997م، شغل منصب قائد سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني. وفي أثناء وجوده في كلية الأركان، ابتكر «دورة الحرب العليا» وصقل اهتمامه بإدارة الدفاع والعقيدة العسكرية. على الرغم من أن سلامي ذو خلفية تعليمية محافظة،

---

(1) Iran Names General Salami New IRGC Top Commander, Aldefaiya, April 23, 2019, www.defaiya.com/news/International%20News/North%20America/2019/04/23/iran-names-general-salami-new-irgc-top-commander

فإنه كان يعبِّر علنًا عن آرائه على النقيض من سلفه محمد جعفري، وبالتالي، سيكون من الإنصاف القول إن سلامي لن يكون ضمن صفوف المحافظين أو المعتدلين في البلاد، لا سيما أنه لم يقف بجانب أي منهم علنًا. بالنظر إلى وابل التهديدات الخارجية، لن تستطيع إيران تحمل نزاعات داخلية قد تؤثر على الجيش أو الحرس الثوري الإيراني. ومع ذلك، فقد كان اللواء سلامي ينتقد بشدة خصوم إيران، بدءًا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، إذ قال ذات مرةٍ في مقابلة تليفزيونية: «نحنُ نحُذِّرُ إسرائيل من ارتكاب أي خطأ. وإذا لم تستجب، سنمحوها من على وجه الأرض»[1].

ثانيًا: التعامل مع بيئة إستراتيجية متقلبة

إذا كان تغيير واحد يمكن أن يُذكَر به اللواء السابق محمد جعفري، فسيكون محاولاته المستمرة لفصل الحرس الثوري عن الشؤون الداخلية. الآن لديه الفرصة لتحويل الحرس الثوري إلى قوة عسكرية هائلة من خلال فصله عن المؤسسة الاقتصادية التي فرض عليها ترامب العقوبات مؤخرًا. وحتى في أثناء ولاية جعفري للحرس، ركز سلامي على العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني، خصوصًا في العراق وسوريا ولبنان.

هل يمكن تفسير تعيين سلامي على أنه إجراء مضاد على ضوء الوضع الأمني المتقلب؟ لا يمكن لأحد أن يخمن. ويبقى أن ننظر إلى ما يمكن أن يقدمه ما بعد خطاباته الرنانة، ولعل خطابه المتشدد ضد إسرائيل سيقود البلاد إلى مواجهة مزيد من العقوبات. وبصفته نائب القائد، دائمًا ما أيَّد حق إيران في التخصيب النووي وتطوير الصواريخ. وإذا احتدم الموقف، فإن سلامي لديه العزيمة لتنفيذ أقواله، وربما سيختبر الصبر الإستراتيجي لدى الغرب وجيران بلاده في المنطقة على نطاقات ومستويات غير مسبوقة.

وعلى الرغم من الخطط العسكرية، قد لا يتمكن الحرس الثوري الإيراني من التصرف بشكل

---

(1) سردار سلامی: خطای صهیونیست‌ها باعث محوشان می‌شود, Tabnak, Feb 3, 2019 , http://www.tabnak.ir/fa/news/875307/

مستقل كما كان الحال في عهد اللواء محمد جعفري. إن العقوبات الاقتصادية الخانقة لا تحد فقط من القوة المالية للحرس الثوري بل إنها تحدها أيضًا سياسيًّا، وسيحتاج الحرس الثوري إلى مساعدة الحكومة لتفادي الإجراءات العقابية.

ثالثًا: قيادة الحرس الثوري وسط التحركات الداخلية

بقدر ما يمكن أن تكون العوامل الخارجية مثل العقوبات التي فرضها ترامب والوضع الإقليمي الصعب من العوامل المؤثرة في تغيير قيادة الحرس الثوري، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الانتقادات اللاذعة التي شنها اللواء السابق محمد جعفري ضد الرئيس حسن روحاني لأداء الحكومة السيئ في الفيضانات الأخيرة التي ضربت أنحاء مختلفة من إيران. ويبدو أن تخفيف حدة التوترات الداخلية أصبح الأولوية الرئيسية للمرشد الأعلى، لا سيما مع تزايد موجة السخط الشعبي مما تعانيه البلاد من أزمات اقتصادية متتالية.

يحتم الوضع الراهن على الحرس الثوري الإيراني التركيز على الاستعداد القتالي والأمني، إلا أن معضلته الأولى تكمن في أن الحرس الثوري يعتمد في أنشطته العسكرية على إيرادات مشاريعه الاقتصادية، إذ تشير التقديرات إلى أن الحرس الثوري يحظى بحصة الأسد من مجمل الاقتصاد الإيراني بنسبة تتراوح بين 20 إلى 40 في المائة[1]. والجدير بالذكر هنا أن العديد من الشركات التي تعمل سرًّا تحت مظلة الحرس الثوري قد تدفع واشنطن إلى فرض عقوبات لا يستهان بها على الحرس الثوري. وترى طهران أن تراجع القوة الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني يمكن أن يزعزع استقرار نظام العمل التجاري، لا سيما أن هناك العديد من الشركات التابعة للحرس الثوري تعمل في مشاريع متنوعة في قطاعات البنية التحتية والطاقة والبناء وغيرها.

ويبدو أن خامنئي اختار سلامي لقيادة الحرس الثوري لأنه يتوافق مع نهجه، فهو يريد منح مناصب لموالين جدد درءًا للمتاعب وللحد من طموحاتهم الشخصية[2]. وفي وقت سابق، لم يُوافق على التمديد لرؤساء هيئات الدولة والقضاء ورئيس أركان القوات المسلحة.

رابعًا: البطاقة الرابحة للواء سلامي

واصلت طهران منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي تقديم الدعم اللوجستي والمالي لميليشياتها، وكذلك لم تتراجع عن تطوير وتوسيع ترسانتها النووية[3]، كما هددت مرارًا وتكرارًا بإغلاق مضيق هرمز. وبعد عودة إيران المحسوبة إلى الصفقة النووية ونشر الولايات المتحدة لقوة نيران أكبر في منطقة الخليج، أصبحت احتمالات المواجهة تلوح في الأفق. وهنا سيواجه اللواء سلامي ضغوطًا لكي ينفذ تهديداته التي سبق ونطق بها علانيةً أمام القوات الإيرانية ووسائل الإعلام. إذا لم ينفذ الحرس الثوري تهديداته بإغلاق مضيق هرمز ستهتز صورته أمام الشعب الإيراني في الداخل. وتوضح لنا التهديدات الأمريكية العسكرية وتعزيزاتها البحرية في

---

(1) Ladane Nasseri, Why the U.S. Is Targeting Iran's Revolutionary Guard, Bloomberg, April 9, 2019, https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-04-09/why-the-u-s-has-targeted-iran-s-revolutionary-guard-quicktake

(2) IRGC commander leaves sooner than expected, Al-Monitor, April 22, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/04/iran-irgc-new-commander-jafari-salami-khamenei-trump.html

(3) Dina Esfandiary, Iran reduces commitment to the nuclear deal amid increased US pressure, The Washington Post, May 9, 2019, https://www.washingtonpost.com/politics/2019/05/09/iran-reduces-commitment-nuclear-deal-amid-increased-pressure-us/?noredirect=on

المنطقة مدى جدية الحرس الثوري في تنفيذ تهديداته، كما تخفف في الوقت نفسه الضغط على شركات الشحن العاملة في مياه الخليج. ومع ذلك، فإن إرسال تعزيزات عسكرية بقصد القضاء على العدو قد لا يكون كافيًا إذا كانت إدارة ترامب وحلفاؤها يفتقرون إلى استراتيجية فعالة وموازنة لإنهاء نفوذ الحرس الثوري وميليشياته في العراق وسوريا ولبنان. وما زالت الميليشيات الإيرانية الخارجية مثل حزب الله المنتشرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط أفضل رهان يرتكز إليه اللواء سلامي لتحويل الضغط العسكري عن بلاده مع إلحاق الأذى بالغير وتعزيز صورته ومعنوياته عند الحرس الثوري.

الشأن العربي

فيما تسعى إيران للسيطرة بشكل منفرد على المعادلات الداخلية في بعض الدول العربية وعلى رأسها العراق، شهد شهر أبريل 2019م تقاربًا سعوديًا عراقيًا، تجلى في الزيارتين المتبادلتين للعراق والسعودية، الأولى: أجراها وفد سعودي كبير لبغداد، والثانية: أجراها وفد عراقي موسع للرياض، وهو ما يدفع بالعراق نحو العودة إلى محيطه العربي والحد من الدور الإيراني فيه، وعلى جانب آخر، يواجه الحوثيين المدعومين من إيران عزلة إقليمية بسحب العديد من الدول غطاءها السياسي عن الحوثيين نتيجة سلسلة الانتهاكات المستمرة لعملية الحل السياسي ولا سيَّما اتفاق الحديدة.

إيران والعراق

تعاظمت أهمية العراق في الإستراتيجية الإيرانية أكثر وأكثر منذ توقيع الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية قاسية على استيراد النِّفط والغاز الإيرانيين خلال العام 2018م، لكونها تشكل مجالًا حيويًا ومتنفسًا اقتصاديًا لتصدير النِّفط الإيراني إلى العالم الخارجي، ومستوردًا أيضًا للغاز الإيراني، غير أنَّ هناك عوامل إقليمية مؤثرة على الدور الإيراني في العراق بجانب العقوبات الأمريكية، أهمها التقارب السعودي-العراقي الذي تنامى بزيارة الوفد السعودي الكبير لبغداد مطلع أبريل 2019م، وزيارة الوفد العراقي الموسع للرياض منتصف أبريل 2019م، وهو ما يُلقي بظلاله على الدور الإيراني في العراق في وقتٍ تسعى فيه إيران لتعظيم دورها بما يضمن لها بقاء جارها الغربي ضمن دائرة نفوذها الإستراتيجي.

أولًا: انعكاسات التقارب السعودي-العراقي على الدور الإيراني في العراق

في تطورين هامين من شأنهما نقل العلاقات بين الجارتين العربيتين إلى آفاق مرحلة جديدة عنوانها "التعاون الإستراتيجي السعودي-العراقي"، وترك المجال واسعًا أمام عودة العراق لمحيطه العربي، بما يؤثر على المكتسبات والطموحات الإيرانية في العراق، ويحد من الشهية الإيرانية المفتوحة لاقتضام المزيد من مناطق النفوذ في العراق وحجم التغلغل في مؤسَّساته السيادية، وهما كالتالي:

التطور الأول: زيارة الوفد السعودي الموسع للعراق، وهي الزيارة الأولى لوفد سعودي بهذا المستوى للعراق منذ قرابة ثلاثين عامًا، واستمرت ليومين 4 و5 أبريل 2019م للمشاركة في أعمال اجتماعات الدورة الثانية لمجلس التنسيق العراقي-السعودي في بغداد، وكانت الزيارة الأولى قد جرت في الرياض أكتوبر 2017م للتباحث حول رفع سقف العلاقات الثنائية بتعزيز العلاقات في قطاعات الطاقة والتجارة والأمن وإعادة الإعمار، والزراعة، وتشجيع الاستثمارات في المجالات السياحية والثقافية والرياضية.

التطور الثاني: زيارة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي للمملكة العربية السعودية التي استمرت ليومين 17و18 أبريل 2019م، التقى خلالها الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وذلك بغية استكمال المباحثات التي بدأها الوفد السعودي أثناء مشاركته في الدورة الثانية لمجلس التنسيق العراقي-السعودي.

1- أهمية الزيارتين وأثرهما على العلاقات السعودية-العراقية:

اكتسبت الزيارتان أهميتهما من جوانب متعددة، منها توقيت إجرائهما، إذ أجريتا بعد أسابيع قليلة من زيارة أجراها الرئيس الإيراني حسن روحاني للعراق، وقع خلالها اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الحكومة العراقية، وإعلان الإدارة الأمريكية نيَّتها تشديد الخناق على إيران بعدم تمديد الإعفاءات الممنوحة للدول لشراء النِّفط الإيراني، وهو ما تم بالفعل في 22 أبريل 2019م، وتصنيفها الحرس الثوري الإيراني منظمةً إرهابية في الثامن من أبريل 2019م، وهي المرة الأولى التي تُصنف فيها الولايات المتحدة تشكيلات عسكرية رسمية تابعة لجيش دولةٍ أخرى على أنها تنظيمات إرهابية.

وفي توقيت أيضًا يشهد فيه العراق أوضاعًا اقتصادية متردية رغم احتياطاته النِّفطية الهائلة، نتيجة استشراء معدلات الفساد في المؤسَّسات العراقية، وتدهور الأوضاع الأمنية منذ الغزو الأمريكي للعراق وانتشار الجماعات الإرهابية بالمحافظات العراقية قبل القضاء عليها عسكريًا بنهاية 2018م، كما يسعى العراق لجلب الموارد المالية للبدء في عمليات إعادة الإعمار للمناطق المحررة من تنظيم داعش، ومعالجة مشاكل المحافظات الجنوبية مثل: أزمة الكهرباء، تلوث المياه، ارتفاع معدلات البطالة، التي تسببت في اندلاع الاحتجاجات مرتين في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، الأولى: في يوليو 2018م والثانية: في سبتمبر 2018م.

وكذلك يخشى العراق من الانعكاسات السلبية للعقوبات الأمريكية على إيران في الداخل العراقي وتفاقم أزماته، حال استطاعت واشنطن الضغط على الحكومة العراقية للالتزام بالعقوبات الأمريكية ضد إيران، **أولًا:** سيجد العراق نفسه أمام مأزق عدم القدرة على الحصول على كمية الغاز المستوردة من إيران لسد جزء من العجز في احتياجاته الكهربائية خاصة مع دخول فصل الصيف الذي تصل فيه درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية في مناطق الوسط والجنوب، ومع عدم قدرة العراق حسب تصريحات رئيس البرلمان محمد الحلبوسي في مارس 2019 عن الاستغناء عن استيراد الكهرباء من إيران قبل نهاية 2021م[1]، وهو ما يعزز من أزمة انقطاع التيار الكهربائي الذي يعاني عجزًا بالأساس.

ثانيًا: وزن وتنوع الوفديّن السعودي والعراقي، فمن ناحية، ضم الوفد السعودي برئاسة وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي أكثر من 100 عضو منهم 7 وزراء، والعشرات من ممثلي الوزارات والمصالح العامة وكبريات الشركات السعودية الراغبة في الاستثمار في العراق في مختلف القطاعات مثل سابك وأرامكو، ومن ناحية أخرى ضم الوفد العراقي للسعودية برئاسة رئيس الحكومة العراقية 11 وزيرًا، و68 مسؤولًا حكوميًا، وأكثر من 70 رجل أعمال في مجالات مختلفة، وهو ما يعكس رغبة سعودية-عراقية واسعة لفتح فصل جديد في مسيرة العلاقات السعودية-العراقية.

ثالثًا: أجندتا الزيارتين، فقد ركزت أجندة كل زيارة على رفع سقف التعاون الثنائي في كافة

(1) france24, Iraq needs three years on Iran power: parliament speaker, Accessed: 29/3/2019, http://cutt.us/xwycq

المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين العربيين الجارين، وتنسيق الجهود المشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية بما يصب في تعزيز معدل قوة الدولتين، والتباحث حول سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والأمنية في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لتهريب المخدرات.

رابعًا: نتائج الزيارتين، فقد ترتب على زيارة الوفد السعودي لبغداد المشاركة في 11 فعالية اقتصادية وقع خلالها الجانبان العديد من مذكرات التفاهم، والاتفاق على افتتاح القنصلية السعودية -واحدة من أربع قنصليات سعودية مقرر افتتاحها في المحافظات العراقية- لتسهيل إجراءات الحجاج والمعتمرين العراقيين للسعودية، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم لتزويد العراق بالطاقة الكهربائية وإنشاء محطات جديدة، وتشكيل ثمانيَ لجان في مجالات مختلفة لرفع مستوى التعاون بين البلدين.

وتخصيص المملكة العربية السعودية مليار دولار لتنفيذ مشاريع تنموية، بينها ملعب لكرة القدم في العاصمة بغداد في منطقة بسماية، وأشار القصبي إلى استمرار المباحثات بين البلدين في شأن إنشاء منطقة صناعية مشتركة في منفذ عرعر الحدودي، مؤكدًا على أنَّ الرياض ستُنفق نصف مليار دولار على دعم الصادرات السعودية للعراق، وتقديم قروض ميسرة، مضيفًا إلى أنَّ شركات سعودية، مثل: سابك وأرامكو طرحت أفكارًا تتعلق ببعض الفرص الاستثمارية في العراق، وأنَّ بغداد عرضت 186 فرصة استثمارية في مختلف المجالات على الشركات السعودية للاستثمار.

بينما ترتب على زيارة الوفد العراقي للرياض، موافقة السعودية على زيادة عدد الحجاج العراقيين إلى 50 ألف حاج وحاجة، وتوقيع 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم [1] في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل البري والبحري وتأهيل المنافذ الحدودية وزيادة حجم التبادل التجاري، من أهمها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار، التي أقرها مجلس الوزراء العراقي في جلسته يوم 2 أبريل 2019م[2]، الأمر الذي عدَّهُ مراقبون بابًا واسعًا أمام الاستثمارات السعودية في العراق.

2- دلالات الزيارتين وأثرهما على العلاقات الإيرانية-العراقية

تكفي النظرة إلى توقيت وحجم الوفدين السعودي والعراقي، وما توصلا إليه من نتائج، وما ورد بالبيان المشترك الصادر أثناء زيارة عبد المهدي للسعودية بتاريخ 2019/4/18م "انطلاقًا من الروابط التاريخية المتينة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، وترسيخًا للعلاقات وللرغبة المشتركة للدفع بها نحو آفاق أوسع، فقد قام دولة رئيس الوزراء العراقي بزيارة المملكة العربية السعودية"[3]، لتعلم أن هناك تحولًا في بوصلة السياسة العراقية بالبحث عن هُوية جديدة بعيدًا عن إيران، ورغبة عراقية في تلافي عقوبات قاسية تلوح بها الإدارة الأمريكية تجاه أي دولة تخترق العقوبات الأميركية على إيران.

ولتدرك-أيضًا-رغبة القيادتين السعودية والعراقية في طي خلافات الماضي، والتأكيد على الإرث التاريخي الذي سعت إيران لتدميره منذ أن دخلت العراق 2003م، بتسييسها المكون الشيعي

---

(1) فرارو، نخست وزير عراق در عربستان، نزديكى كم‌سابقه دو كشور، تاريخ الاطلاع: 29/4/2019، http://cutt.us/fgmFY

(2) الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي، مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين العراق والسعودية، تاريخ الاطلاع: 29/4/2019، https://bit.ly/2J2OCl4

(3) وكالة الأنباء السعودية، سياسي/ صدور بيان صحفي من وزارة الخارجية بمناسبة زيارة دولة رئيس مجلس الوزراء العراقي للمملكة، تاريخ الاطلاع: 3/5/2019، http://cutt.us/bds47

للسيطرة على مفاصل الدولة العراقية ومقاليد الحكم في العراق، وتكوينها الميليشيات المسلحة للتحكم في المعادلة العراقية بقوة السلاح.

كذلك الرغبة السعودية العراقية في تغيير نمطية معينة استقرت في الذهن قبل عام 2015م حول العلاقات بين البلدين، فهناك رغبة سعودية-عراقية واضحة لا يمكن أن تخطئها الأعين على ضرورة الدخول في مرحلة جديدة لتعويض ما مضى من سنوات طويلة سابقة لم تكن خلالها الظروف مواتية لأن تكون العلاقات السعودية العراقية على هذا المستوى، الذي فيه وضوح للإرادة السياسية في الدولتين على تحقيق التعاون الإستراتيجي.

فمن ناحية تسعى المملكة العربية السعودية لتعزيز مسيرة علاقاتها بالعراق بهدف إعادة بوصلة العراق نحو محيطة العربي إذ صرح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قائلًا: "نتمنى أن يأخذ العراق المكانة التي يستحقها في محيطه العربي والإقليمي..ونضع كل إمكانات وخبرات المملكة في خدمة العراق وشعبه" [1]، ومن ناحية أخرى يسعى العراق لتحقيق التوازن الاستراتيجي في علاقاته الخارجية وهو ما تجلى في تصريح عبد المهدي بالرياض الذي قال فيه: "العراق حريص على العمل ضمن بيئته العربية والإسلامية، وإقامة علاقات متوازنة تخدم مصالح شعوب المنطقة" [2]، بخاصة أنَّ الإعفاءات الأميركية للعراق من العقوبات المفروضة على إيران لن تدوم طويلًا، ولا بد من التفكير في البدائل، وهو ما بدأه العراق بالفعل خلال هذه الزيارة التي ستُؤسس لعلاقة مستقبلية مهمة بين العراق والسعودية.

ورغم ترديد بعض المراقبين بأنه ليس من السهولة على شخص مثل عبد المهدي تبني سياسة التوازن بين السعودية وإيران، فإنه يبدو أن السعودية سهلت على عبد المهدي مهمته بإيفادها وفدًا كبيرًا لزيارة العراق، وبإعلانها تقديم مليار دولار لتنفيذ مشاريع تنموية في العراق، حتى يدرك العراق حكومةً وشعبًا أنه ثمَّة فارق كبير بين دولة عربية تسعى لبناء علاقات رسمية وَفق احترام قواعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والسيادة والمصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة بما يخدم مسيرة التطوير والتنمية وإعادة الإعمار في العراق بعيدًا عن دعم النعرات الطائفية الضيقة، ودولة مثل إيران تسعى لبقاء العراق تابعًا ضمن دائرة نفوذها.

هذا التقارب ينظر إليه من عدة مستويات، **الأول جغرافي:** وهو أن الدولتين تمتلكان حدودًا جغرافية مشتركة، **الثاني خليجي:** وهو أنَّ العراق يطل على الخليج العربي، **الثالث عربي:** إذ القواسم العربية المشتركة في وحدة اللغة والدين والتاريخ والمستقبل المشترك، **الرابع وهو إنتاج النِّفط:** فالدولتان من أهم منتجي النِّفط، إذ تُمثّل السعودية أكبر منتج للنِّفط في منظمة «أوبك»، تليها العراق، وبالتالي هناك حاجة لتنسيق السياسة النِّفطية، **الخامس وهو الرغبة في تتويج مسيرة التقارب:** التي بدأت بعد عودة العلاقات الدبلوماسية خلال فترة رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي 2015م بتبنِّيه سياسة التوازن، وهو ما قوبل بترحيب سعودي تجلى في إعلان الرياض عام 2015 افتتاح السفارة السعودية ببغداد، وإنشاء مجلس التنسيق السعودي-العراقي يونيو 2017م، وتبادل الزيارات السعودية العراقية (انظر جدول رقم 2).

---

(1) العراق نيوز، محمد بن سلمان: نضع كل إمكانات وخبرات السعودية في خدمة العراق، تاريخ الاطلاع: 3/5/2019، https://bit.ly/2DPUxGQ

(2) الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء العراقي، رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي يستقبل أمين عام منظمة مجلس التعاون لدول الخليج، تاريخ الاطلاع: 3/5/2019، https://bit.ly/2ViuL92

الجدول رقم 2: محطات العلاقات السعودية العراقية

1990	قطع العلاقات الدبلوماسية بين بغداد والرياض.
2014	أسهم وصول رئيس الحكومة العراقية السابق حيدر العبادي لرئاسة الوزراء 2014 في تحسن العلاقات بسعيه لإعادة التوازن الخارجي.
2015	بعد انقطاع دام أكثر من 25 عامًا، عادت العلاقات الدبلوماسية بإعلان الرياض افتتاح سفارتها لدى بغداد.
أغسطس 2016	بغداد تطلب من الرياض سحب سفيرها ثامر السبهان بزعم التدخل في شؤونها الداخلية.
أكتوبر 2016	الرياض ترسل عبد العزيز الشمري سفيرًا جديدا لها لدى بغداد.
فبراير 2017	وزير الخارجية السعودي آنذاك وزير الدولة للشؤون الخارجية عادل الجبير يزور بغداد ويلتقي العبادي، في أول زيارة لوزير خارجية سعودي للعراق منذ نحو 27 عامًا.
يونيو 2017	العبادي يزور الرياض للقاء الملك سلمان بن عبد العزيز، والتباحث حول الاستثمار في العراق، والمساعدة في إعادة إعمار المدن المحررة من تنظيم داعش.
يوليو 2017	العراق يعلن اتفاقه مع السعودية على فتح المنافذ البرية والجوية بين البلدين.
يوليو 2017	زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يزور السعودية ويلتقي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في جدة.
أكتوبر 2017	العبادي يزور السعودية-للمرة الثانية-على رأس وفد حكومي كبير ضم العديد من الوزراء والمستشارين لحضور المؤتمر التنسيقي الأول لمجلس التنسيق السعودي-العراقي.
4 أبريل 2019	وفد سعودي مكون من 100 عضو منهم 7 وزراء والعشرات من ممثلي الوزارات والمصالح يزورون العراق للمشاركة في أعمال اجتماعات الدورة الثانية لمجلس التنسيق السعودي-العراقي.
17 أبريل2019	رئيس الوزراء عادل عبد المهدي يزور الرياض على رأس وفد وزاري يضم 11 وزيرًا وعددًا من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال، في زيارة من المقرر أن تستمر ليومين التقى خلالها الملك السعودي وولي عهده.

المرجع: وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، بالاعتماد على المصادر التالية:
http://cutt.us/Ny0E9، http://cutt.us/E2iF0، http://cutt.us/qdnF7، http://cutt.us/dlATi.

أشار عدد من المراقبين إلى أن زيارة عبد المهدي للرياض بعد أسبوعين من زيارته لطهران، تأتي كوساطة لتقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران إذ سيجد العراق نفسه أمام تحدٍ حقيقي فيما يتعلق بكيفية إقامة علاقات متوازنة مع دولتين جارتين متصارعتين في الإقليم الشرق أوسطي المضطرب، ولذلك يجد نفسه في موقع معقد للغاية كونه يريد عودة العراق لمحيطه العربي من ناحية، كما لا يرغب في الاكتواء بنيران الصدام مع الميليشيات الشيعية الموالية لإيران من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى تصريح رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية البرلماني الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه عن قيام عبد المهدي بدور الوساطة لإزالة التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية [1]، بخاصة بعد دعوة روحاني العراق للعب دور في تهدئة أوضاع المنطقة أثناء زيارته العراق[2]، ودعوة رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري لعبد المهدي أثناء زيارته للعراق أبريل 2019م بالوساطة بين السعودية وإيران [3]، ولكن التساؤل المهم: هل يمتلك العراق-الذي يواجه أزمات وتحديات- القوة للعب دور الوساطة بين الطرفين السعودي والإيراني نحو الحوار في وقتٍ تولي فيه إيران أهمية لنشاطاتها التوسعية على حساب أمن المنطقة العربية؟

فلا إيران ستتراجع عن مخططاتها وطموحاتها التوسعية بدليل ترديدها أنها قدمت أثمانًا مادية وبشرية في سبيل تمددها وانتشارها في سوريا والعراق، وأنها تنتظر بفارغ الصبر جنيَ تلك الأثمان، ولا السعودية ستتراجع عن موقفها من إيران دون تغيير سلوك إيران الإقليمي وتدخلاتها السلبية في الشؤون الخليجية والعربية، ولا العراق يمتلك القدرات التفاوضية الكافية لجذب الطرفين إلى مائدة الحوار.

ثانيًا: الموقف الإيراني من التقارب السعودي-العراقي

تنزعج إيران من أية تقاربات في العلاقات السعودية-العراقية، نظرًا لطبيعة الخلافات السعودية-الإيرانية المعقدة تجاه العديد من الملفات والقضايا الإقليمية، فترى إيران أنَّ أية تقاربات سعودية عراقية حتمًا ستخصم من رصيد نفوذها وتأثيرها وتوغلها في مفاصل الدولة العراقية، خاصة في وقت تنظر فيه إيران إلى العراق بوصفه مجالًا حيويًا، ومتنفسًا اقتصاديًا، وحليفًا نادرًا، وخيارًا استراتيجيًا لإيران في نقل النِّفط للعالم الخارجي بالنظر إلى القرب الجغرافي بين ميناء البصرة، وحقول النِّفط الإيرانية المنتجة، وبالتالي سهولة النقل، وقلة التكلفة المالية والأمنية، بما يُسهم في تخفيف ضغط العقوبات الأميركية على إيران، فضلًا عن كون العراق سوقًا واسعًا للبضائع الإيرانية في مرحلة يمر بها بإعادة إعمار، وهو ما يفسر تمسك إيران بالورقة العراقية.

تجلى الانزعاج الإيراني من التقارب السعودي في تصريح المرشد الإيراني علي خامنئي أثناء استقباله عادل عبد المهدي بطهران يوم 6 أبريل 2019م لاستكمال المباحثات بشأن مذكرات التفاهم التي وقعتها الحكومتين أثناء زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني للعراق مارس 2019م

---

(1) انتخاب، ئیس کمیسیون امنیت ملی مجلس: عراقی‌ها تلاش کرده‌اند میان ایران و عربستان نقش میانجی را بازی کنند ، تاریخ الاطلاع: 1/5/2019، https://bit.ly/2VMv345

(2) الشرق الأوسط، روحاني يدعو العراق إلى تهدئة أوضاع المنطقة... وصالح يؤكد حيادية بلاده، تاريخ الاطلاع: 1/5/2019، http://cutt.us/WdthV

(3) فرهیختگان آنلاین، عادل عبدالمهدی نخست‌وزیر عراق در سفری 2 روزه با هدف اجرایی کردن توافقات، به تهران آمد، اهمیت بازار عراق برای ایران، تاریخ الاطلاع: 1/5/2019، http://cutt.us/V8gDl

وسُبل تفعيلها، حسب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف[1]-الذي لم يُراع خلاله الأصول الدبلوماسية بقوله: "التقارب السعودي العراقي لا يعكس حقيقة موقف الرياض"[2]، وما كشف عن عمق هذا الانزعاج من التقارب الكبير بين البلدين العربيين، هو رد عبد المهدي علي خامنئي بأنَّ العراق يقف ضد سياسة المحاور الإقليمية، في إشارة عراقية واضحة بأَّن الحكومة العراقية في عهد عبد المهدي لن تقفَ في صف إيران بشكل مطلق وإنما ستوازن علاقاتها الخارجية، كما لم تعول على مصدرٍ وحيد للحصول على الدعم الخارجي وإنما ستُنوع مصادرها.

كما تجلى أيضًا في مطالبة خامنئي لرئيس الوزراء العراقي باتخاذ إجراءات عاجلة لطرد القوات الأمريكية من العراق بقوله: "بقاء القوات الأميركية في بلد ما مدة طويلة، يُصعِّب عملية إخراجها لاحقًا"، لذلك فإنَّ على الحكومة العراقية "اتخاذ إجراءات بإخراج القوات الأميركية من العراق على وجه السرعة"[3]. وكان رد عبد المهدي بأنَّ إيران أيضًا دولة مهمة ولها مكانة خاصة لدى العراق، إذ يدرك عبد المهدي أنَّ إيران ليست فقط دولة جارة وإنما صاحبة تأثير ونفوذ كبيرين في المعادلة العراقية، وتمتلك أوراق ضغط على صناع القرار في العراق من زاوية الانتشار الميليشياوي واسع النطاق ممثلًا بقوات الحشد الشعبي الموالي لإيران، ومن زاوية حصول التحالفات السياسية الموالية على عدد كبير ومؤثر في القرارات والشؤون العراقية من المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية في برلمان وحكومة 2018.

أضِف إلى ذلك ورقة الغاز والكهرباء الإيرانيين المصدرين للعراق، خاصة بعد أن وقع الجانبان العراقي والإيراني أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني للعراق في يناير 2019م اتفاقًا لتمديد عقد تزويد العراق بالكهرباء بتصدير 1200 ميجاوات، إذ تزود إيران العراق بنحو 40% من احتياجاته الكهربائية، باستيراد العراق 1200 ميجاوات من الكهرباء من إيران، و28 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا من إيران أيضًا لإنتاج الكهرباء، وذلك في وقت يعاني فيه العراق نقصًا في كمية الكهرباء المطلوبة لمعالجة أزمة الكهرباء.

وبالتالي يريد عبد المهدي من زيارته لإيران إيصال رسالة للولايات المتحدة بأنَّ العراق لن يكون جزءًا من العقوبات الأمريكية على طهران وأنَّ الزيارة هي تأكيد عملي على الرفض العراقي للعقوبات الأمريكية على إيران، ودليل على عدم نجاح الضغوط الأميركية على السلطات العراقية للالتزام بالعقوبات، وهو ما انعكس في تصريحات عبد المهدي في طهران بقوله: إنَّ "العراق لن يسمح بأن يكون منطلقًا للاعتداء على دول الجوار"، مبينًا أنه "اتفقنا مع إيران على متابعة جميع القضايا المشتركة بين البلدين وتذليل العقبات"[4].

خلاصــة

تُعد زيارات الوفديْن السعودي لبغداد والعراقي للرياض خطوتين مهمتين على الطريق الصحيح لعودة العراق إلى محيطة الخليجي والعربي بما يحد من الشهية الإيرانية المفتوحة لتعظيم النفوذ

---

(1) خبرگزاری مهر، ظریف هدف سفر هیات عالیرتبه عراقی به ایران را تشریح کرد، تاریخ الاطلاع: 1/5/2019، http://cutt.us/3L4lu

(2) پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری، رهبر معظم انقلاب اسلامی در دیدار نخست وزیر عراق: کاری کنید که نظامیان امریکایی هرچه زودتر از عراق خارج شوند، تاریخ الاطلاع: 1/5/2019، https://bit.ly/2LzcFLA

(3) پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری، رهبر معظم انقلاب اسلامی در دیدار نخست وزیر عراق: کاری کنید که نظامیان امریکایی هرچه زودتر از عراق خارج شوند، تاریخ الاطلاع: 1/5/2019، https://bit.ly/2LzcFLA

(4) أبابيل نيوز، عبد المهدي من طهران: لن نسمح أن يكون العراق منطلَقًا للاعتداء على دول الجوار، تاريخ الاطلاع: 1/5/2019، http://cutt.us/YjEeT

الإيراني بالعراق والحفاظ عليه ضمن دائرة النفوذ الإيراني، ولا سيَّما أنَّ هاتين الخطوتين تأتيان وفق مفاهيم التعاون والبناء لا الهدم والتخريب، بعيدًا عن الاستثمار في المذهبية وفكرة الدويلة داخل الدولة القائمة كما تفعل إيران، ولذلك ليس من المستبعد في هذا السياق أن تسعى إيران جاهدة لتعكير صفو التقارب السعودي العراقي إذا ما حركت ميليشياتها ضد الداخل العراقي والمناطق المتفق عليها بين السعودية والعراق للاستثمار فيها.

يبدو أنَّ الحكومة العراقية ينتابها قلق من تأثير العقوبات الأمريكية على إيران على واردات الطاقة الإيرانية للعراق في وقت يعاني فيه الأخير من نقص حاد في احتياجاته من الطاقة لمعالجة أزمة الكهرباء التي تسبب في اندلاع الاحتجاجات مرتين خلال العام 2018م في المحافظات الجنوبية، وبالتالي يسعى عبد المهدي لتخفيف آثار العقوبات الأمريكية على المشهد العراقي، وهو ما يفسر زيارته لإيران ثُم للسعودية ثم للولايات المتحدة لإقناع إدارة ترامب بمدى أهمية الكهرباء والغاز الإيرانيين للعراق بخاصة أنَّنا مقبلون على فصل الصيف الذي تزداد فيه احتياجات العراق الكهربائية.

تكشفُ زيارتا عبد المهدي لإيران والسعودية أنَّ العراق بات أمام معضلة حقيقية تتعلق بكيفية تحقيق التوازن في معادلة أو إستراتيجية إدارة العلاقات الخارجية مع الجارتين السعودية والإيرانية الواقفتين على طرفي نقيض إزاء عدة ملفات إقليمية ودولية، إذ يدرك الأهمية الإستراتيجية لكلا الدولتين الجارتين للعراق، خاصة في ظل التجاذب العراقي الداخلي بين تحالفين أحدهما مُوالٍ لإيران ويسعى للحفاظ على بقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني، والآخر يرفض الهيمنة الإيرانية ويسعى لعودة العراق لمحيطة العربي.

ولكنّ على أي حال نحن أمام علاقات تاريخية جدًّا بين الرياض وبغداد تستلزم إرادة حقيقية وتطبيقات واقعية وعملية لتحويل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة أثناء زيارات الوفدين السعودي والعراقي إلى برامج عمل حقيقية تُرسي دعائم علاقات سعودية عراقية قوية بما يمكن العراق من القدرة على المناورة مع الجانب الإيراني بما يقلص من النفوذ والتجذر الإيراني في العراق، ويمكن السعودية من لعب دور تاريخي في عودة العراق نحو محيطة العربي.

إيـــران واليمـــن

في رصدٍ لمسار التطورات السياسية في اليمن، واجهت ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران تزايدًا في عزلتها السياسية على المستوى الإقليمي والدولي في الفترة الأخيرة، يأتي هذا بعد أن سحبت العديد من الدول غطاءها السياسي عن جماعة الحوثي المدعومة من إيران بسبب سلسله الانتهاكات المستمرة لعملية الحل السياسي من قبل الحوثيين لا سيما اتفاق الحديدة، حيث يمثل الالتزام بمخرجات الاتفاقية بالنسبة للحكومة الشرعية والمجتمع الدولي نقطة تحول في عملية بناء الثقة بين الطرفين وبداية لمشروع الحل السياسي الشامل في اليمن ويأتي هذا التراجع في الموقف السياسي لجماعة الحوثيين في ظل تطورات في المواقف السياسية على المستوى الإقليمي والدولي على الرغم من عملية الدعم الإيراني للحوثيين بالأسلحة والأموال الذي يُعدّ امتدادًا للسلوك الإيراني في المنطقة مما تسبب في الأزمات المالية للنظام الإيراني والعقوبات الاقتصادية ولا سيما بعد إدراج الحرس الثوري على قائمة الإرهاب من الولايات المتحدة الأمريكية.

فرص وتحديات عملية السلام في اليمن

تُعدّ عملية السلام والحل السياسي الشامل في اليمن مبدأً تتفق علية جميع الأطراف الإقليمية والدولية، على اعتبار أنَّ هذه المرحلة سوف توفر الأمان لملايين من اليمنيين وإتاحة الفرصة لدخول المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، ماعدا ميليشيا الحوثي التي لم تلتزم بتنفيذ «اتفاق السويد» وتواصل هجومها المسلح والتصعيد العسكري وقصف الأحياء السكنية. وفيما يلي سوف نستعرض أبرز التطورات لمساعي الحكومة الشرعية وإدانات القوى السياسية الدولية لميليشيا الحوثي الإيراني لعرقلة عملية السلام في اليمن من جانب. والموقف الحوثي والإيراني الذي يهدِف إلى التصعيد العسكري والانتهاكات للجهود المبذولة لإحلال السلام وذلك لإطالة أمد الحرب وكسب عامل الوقت لإعادة ترتيب أوراقهم العسكرية وتحقيق الأهداف الإيرانية في اليمن.

1- موقف الحكومة الشرعية من عملية السلام:

تُعدّ تصريحات المسؤولين في الحكومة الشرعية باليمن، المطالِبة للمجتمع الدولي بالضغط على جماعة الحوثي المدعومة من إيران لالتزام مخرجات «اتفاق السويد» وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، إرادةً سياسية قوية وتوجُّهًا عامًّا نحو دعم الحل السياسي في اليمن، ويدعم هذا التوجه القوى السياسية الكبرى في العالم التي تُحمل إيران والميليشيا الحوثية المسؤولية الكاملة في تعطيل عملية الحل السياسي في اليمن متمثلًا بالالتزام ببنود اتفاقية السويد. وفي هذا الإطار عبَّر وزير الخارجية اليمني خالد اليماني عن موقف الحكومة الشرعية الملتزم بتنفيذ بنود اتفاق السويد مشيرًا إلى التنازلات التي قدمتها الحكومة الشرعية من أجل تحقيق تقدم في بناء عملية السلام، إذ عبَّر عن موقف الحكومة الشرعية في مجلس الأمن بتحميل الحوثيين التأخير في تنفيذ بنود «اتفاق السويد» للسلام، وفي هذا السياق طلبت الحكومة الشرعية اليمنية، ممثلةً برئيس الحكومة من جمهورية ألمانيا الاتحادية باتخاذ مزيدٍ من الضغوط السياسية على إيران وميليشيا الحوثي لوقف عملية عرقلة الحل السياسي في اليمن التي ترتكز على الالتزام بمخرجات اتفاقية السويد، جاء ذلك خلال لقاء رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك مع سفيرة ألمانيا لدى اليمن " كارولا

مولر" في بداية شهر أبريل، إذ أشار إلى إصرار الميليشيا الحوثية على إفشال كل الجهود الأممية والدولية للوصول إلى حلٍ سياسي وتنصلها من جميع الاتفاقيات بما فيها اتفاقية السويد. من جانبها أكدت السفيرة الألمانية موقف ألمانيا الداعم لعملية السلام وموقف الحكومة الشرعية من عملية السلام في اليمن وحرص ألمانيا إلى الوصول لحل سياسي يحقق تطلعات جميع اليمنيين[1].
وفي هذا السياق أكد رئيس المركز الإعلامي لوفد الحكومة لمشاورات السلام فياض النعمان على ضرورة أن تدرك الأمم المتحدة أنَّ استمرار الميليشيات بتنصلها وعرقلتها لتنفيذ «اتفاق السويد» يأتي بسبب طريقة معاملة المبعوث الأممي لليمن مارتن غريفيث للحوثين، مشيرًا إلى أنَّه الشهر الرابع على الاتفاقية ولا يزال «اتفاق السويد» لانسحاب الحوثيين من الحديدة لا يشهد أي تقدم على أرض الواقع. وذكر النعمان أنَّ موقف الحكومة اليمنية واضح بشأن تحقيق عملية السلام الشامل المبني على المرجعيات الثلاث، مؤكدًا على أنَّ الحكومة الشرعية لن تذهب إلى أي مشاورات قادمة برعاية أممية إلا بعد تنفيذ بنود اتفاق السويد كاملا [2]. وفي إطار المسار السياسي وتكوين جبهة وطنية سياسية موحدة تعبر عن اكتمال أداء المؤسسة الدستورية السياسية للحكومة الشرعية عقد مجلس النواب اليمني جلسته الأولى بعد أكثر من أربع سنوات من التوقف في سيئون – ثاني أكبر مدن محافظة حضرموت شرقي اليمن-بحضور الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إذ أفاد انَّ اليمن على مفترق طرق بين الحرب والسلام وأنه يمد يده إلى الحوثيين بالسلام من أجل وقف العنف وإنهاء الصراع. وقد عبر العديد من المختصين في الشارع اليمني عن أهمية انعقاد هذه الجلسة إذ نتج عنها الإعلان عن التحالف السياسي بين جميع الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية، بما فيها حزب المؤتمر الشعبي العام أكبر الأحزاب السياسية في اليمن إذ يسيطر على غالبية مقاعد المؤسسة التشريعية في اليمن، وبهذا فقد سحبت الحكومة الشرعية البساط عن آخر مؤسَّسة دستورية لليمن المتمثلة في البرلمان من تحت الحوثيين الذين كانوا يخاطبون المجتمع الدولي من خلاله.

2- الموقف الإقليمي والدولي من عملية السلام:

تُعدّ الزيارات المتتالية للوفود الدولية إلى العاصمة المؤقتة عدن منذ بداية شهر أبريل التي بداها وزير الخارجية البريطاني ثم السفير الأمريكي والروسي والسفيرة الألمانية لدى اليمن كارولا هولتكيمبير بالإضافة إلى زيارة عدد من الوفود من المنظمات الدولية للعاصمة عدن، مؤشرًا واضحًا على تغير إيجابي في الموقف الدولي لدعم الحكومة الشرعية وموقفها من عملية السلام كما تحمل هذه الزيارات رسالة مفادها أنَّ المجتمع الدولي لا يعترف إلا بالحكومة الشرعية ممثلة للشعب اليمني، وأنَّ مشروع الحل السياسي الشامل هو المطلب الرئيس للمجتمع الدولي، كما تتضمن هذه الزيارات دعمًا لحكومة معين عبد الملك التي استطاعت أن تُوجد بيئة سياسية وأمنية مستقرة إلى حد كبير متمثلة بإدارة المشهد السياسي بالدولة اليمنية. إذ يعبر رئيس الحكومة اليمنية عن ذلك خلال استقباله لسفيرة ألمانيا بعدن بتاريخ 2019/4/8 بقولة إنَّ "جدية المجتمع الدولي الذي كان ولا يزال موقفه موحدًا في إجماع تاريخي غير مسبوق لدعم الشرعية اليمنية، يتطلب مزيدًا من ممارسة الضغوط على إيران وإجبارها على الكف عن تزويد الانقلابيين

---

(1) اليمن نت، الحكومة اليمنية تطلب من ألمانيا الضغط على طهران والحوثيين لتنفيذ اتفاق ستكهولم، (2019/4/9)، http://cutt.us/TuZAf

(2) أنباء اليمنية، اليمن يدعو مجلس الأمن لتحميل الحوثيين مسؤولية عرقلة اتفاق ستكهولم، (13.04.2019) http://cutt.us/iCHCl

بالسلاح والمال والخبراء لتطويل أمد الحرب" [1]. وفي سياق دعم عملية السلام في اليمن، أكدت الدول الرباعية ممثلة بوزير الخارجية للمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة ووزير الدولة للشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية ومساعد وزير الخارجية للولايات المتحدة التزامها الكامل بالحل السياسي الشامل لوقف النزاع باليمن وتأييدها لمطالب الحكومة الشرعية المتمثلة بالضغط على ميليشيا الحوثي للالتزام بمخرجات «اتفاق السويد» وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في لندن بتاريخ 2019/4/26م. حيث دعت اللجنة الرباعية الحوثيين إلى التزام بكافة بنود الاتفاقية على أن يتم الالتزام من طرف الحوثي بذلك. إذ يتطلع أعضاء اللجنة إلى مجلس الأمن وذلك لمراجعة التقدم في «اتفاق السويد» خلال اجتماعه في 15 مايو، إذ سيعقد مجلس الأمن جلسة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، كما جددت دول المجموعة دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن التي تهدف إلى تطبيق اتفاق الحديدة من أجل البدء في عملية سلام سياسية شاملة في اليمن [2]. وفي هذا الإطار أكد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث على أن المجتمع الدولي ممثلًا بالأمم المتحدة حريصين على إنجاح «اتفاق السويد»، مؤكدًا أنه سوف يبذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق السلام في اليمن مُشيدًا بالوقت نفسه بالجهود التي تبذلها الحكومة الشرعية لإنجاح عملية السلام في اليمن متمثلةً بالتزامها بالخطوتين الأولى والثانية من المرحلة الأولى الخاصتين بالانسحاب من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وذلك خلال لقائه بوزير الخارجية اليمني "خالد اليماني" لمناقشة عوائق تنفيذ اتفاقية السويد في تاريخ 3/ 4/ 2019 [3]. وفي خطوة تُعبر عن جهود دول التحالف العربي لمواجهة المراوغات والتهرب من ميليشيا الحوثي للالتزام باتفاقية السويد، استخدم الرئيس الأمريكي حق النقض "الفيتو" ضد قرار الكونجرس لإنهاء دعم واشنطن للتحالف العربي لتحرير اليمن ويُعدّ استكمالًا للأهداف التي من أهمها هزيمة المشروع الإيراني الحوثي في اليمن، كما يتضمن هذا القرار إدانة واضحة لميليشيا الحوثي وإيران في دعم الإرهاب، كما علق وزير الخارجية الأمريكي على ذلك قائلا: "إيران هي التي تقود الحرب، علينا أن نكون واضحين والحوثيون ما زالوا

---

(1) العربية، الحكومة اليمنية تطلب من ألمانيا الضغط على إيران لتنفيذ اتفاق السويد، (09 أبريل 2019)، http://cutt.us/HXifO

(2) GOV.UK," Yemen Quad meeting in London: joint declaration", (27 April 2019) http://cutt.us/KD3ch.

(3) الإمارات اليوم، اليماني لـ«غريفيث»: التعنت الحوثي يقود إلى إفشال اتفـاق ستكهولم، (04 أبريل 2019)، http://cutt.us/j5QHF.

يرفضون احترام الاتفاق الذي وقعوه في استوكهولم بالسويد، ما زالوا يرفضون التحرك إلى خارج ميناء الحديدة، ما زالوا يرفضون القيام بكل ما طلبته منهم الأمم المتحدة".

3- الموقف الإيراني وميليشيا الحوثي:

على الرغم من الترحيب الدبلوماسي الإيراني لعملية السلام في اليمن فإنَّ العديد من الأدلة تثبت أنَّ النظام الإيراني يستمر في دعم الميلشيا الحوثية بالمال والسلاح وذلك لإطالة أمد الحرب والتنصل من الالتزام بجميع اتفاقيات السلام بما فيها اتفاقية السويد، ومن الممكن قراءة ذلك من خلال تحركات الحوثيين في الميدان وتحديدًا في الحديدة حيث إنَّ الاتفاق يعدّ من أهم الركائز التي تقوم عليها عملية السلام الشاملة في اليمن بالنسبة للحكومة الشرعية واللجان الأممية. ومن خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي تكشفُ الموقف الإيراني من عملية السلام في اليمن إذ إنَّ التصريحات الإيرانية تركز على دعم الحوار اليمني – اليمني وهذا يعطي مؤشرًا على نظرة إيران للأزمة على أنها بين طرفين متكافئين ما يعطي تفسيرًا للمتلقي أنَّ الميليشيا الحوثية معترف بها دوليًا وطرفٌ في الساحة السياسية مقابل الحكومة الشرعية مما يناقض القرارات الدولية التي تَعُدّ الطرف الحوثي طرفًا منقلبًا على الشرعية، وكذلك تركيز المسؤولين الإيرانيين على ضرورة إعادة تأهيل ميناء الحديدة الذي يُعدّ أحد أهم مجالات الحركة الإيرانية في اليمن. إنَّ هذه التصريحات امتداد للموقف الإيراني مع الحوثيين منذ بداية الأزمة، إذ أعلن ما يسمى برئيس المكتب السياسي صالح الصماد بعد أشهرٍ قليلة من الانقلاب عن الوصول إلى اتفاق مع إيران لتوسيع ميناء الحديدة الغربي والتعاون فيً المجال البحري ويأتي هذا الموقف الإيراني بسبب حاجة إيران المتزايدة لإبقاء التوتر قائمًا في اليمن وبالتالي زيادة تعقيد مواقف القوى الدولية في عملية التعاطي للأزمة اليمنية في سبيل عرقلة عملية الحل السياسي الشامل في اليمن، وذلك لتمرير المشروع الإيراني في المنطقة الذي لا يتوقف فقط على النفوذ بل يأتي في إطار مشروع إيراني شامل يمتد من آسيا الوسطى وشمال إفريقيا و المغرب العربي. وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية والسياسية على إيران لسلوكها المزعزع للأمن والاستقرار في المنطقة والأدلة الأممية التي تثبت تورطها بشكل مباشر في استمرار الأزمة اليمنية ودعم الميليشيا الحوثية بالمال والسلاح والتغير في المواقف السياسية تجاه الأزمة اليمنية من القوى الدولية بما فيها اللجان الأممية فإنَّ النظام الإيراني مستمر في عرقلة الحل السياسي في اليمن من خلال دعم ميليشيا الحوثي بالمال والسلاح، إذ ذكر تقرير لموقع الجيش اليمني أنَّ الحوثيين حصلوا مؤخرًا على ألغام ومعدات لتصنيع المتفجرات من إيران بما فيها العبوات الناسفة والألغام بجميع أنواعها، وقد وثَّق تقرير لمركز الأبحاث البريطاني (Conflict Armament Research) في وقت سابق استخدام الحوثيين الواسع للألغام على طول الساحل الغربي لليمن وميناء الحديدة، وأدان التقرير إيران إذ تحمل هذه الألغام مواصفات إنتاج إيرانية المنشأ، وممَّا يجدر ذكره أنَّ منظمة "هيومن رايتس ووتش" أصدرت تقريرًا الأسبوع الماضي يثبت استخدام الحوثيين الواسع للألغام الأمر الذي منع منظمات الإغاثة من الوصول إلى المجتمعات الضعيفة وطالبت المنظمة فريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالتحقيق في هذا الأمر وتحديد جميع الأفراد والكيانات المسؤولة عن ذلك من أجل محاكمتهم لأنّ زراعة الألغام تمثل جرائم حرب، وفي هذا السياق أعلن مشروع الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عن انتزاع ما يقارب 52 ألف لغم منذ يونيو

الماضي [1]. كما تستمر إدانات الحكومة الشرعية في اليمن والقوى الإقليمية والعديد من ممثلي القوى الدولية الكبرى عن مساهمة إيران بشكل مباشر، بعرقلة الحل السياسي بدعم الحوثيين وعدم الإيعاز لهم بالالتزام بعملية السلام الشامل في اليمن، إذ يُعبر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عن ذلك خلال مقابلة مع صحيفة «ذا هيل» الأمريكية بقولة إنَّ «الحوثيين لم يلتزموا أيًّا من الاتفاقات المبرمة بما فيها اتفاقية السويد وذلك بناءً على أوامر إيران»، مضيفًا أنَّ الأسلحة التي تستخدمها ميليشيا الحوثي يتم تهريبها من إيران [2].

خلاصــة

جميع القوى الإقليمية والدولية تدعم الحل السياسي في اليمن، وكذلك الحكومة الشرعية تستمر في مطالبة المجتمع الدولي لوضع حد للتدخل الإيراني في اليمن والتزام الحوثيين بمخرجات «اتفاق السويد»، الذي وصفته الحكومة الشرعية بأنه نقطة تحول في مسيرة بناء مشروع سياسي شامل في اليمن، ويأتي هذا من خلال تصريحات المسؤولين في الحكومة الشرعية بأنَّ الحكومةَ لن تذهب إلى أي اتفاق آخر مالم يلتزم الحوثيون بمخرجات «اتفاق السويد» بينما لم تلتزم ميليشيا الحوثي ببنود الاتفاق وذلك بتأييد وإيعاز إيراني. إذ واجه هذا النهج الإيراني ردود فعل سياسية واسعة على المستوى الإقليمي والدولي.

---

(1) الإمارات اليوم، تقرير: إيران زودت الحوثيين بكميات جـديـدة من الألغام ومعدات لتصنيعها، (29/4/2019)، http://cutt.us/va0ji

(2) WASHINGTON. US: Pompeo blames Iran for Yemen's civil war ,(29.04.2019) http://cutt.us/Z7EQU

الشأن الدولي

يناقشُ الشأنُ الدوليُّ أهمّ التطوراتِ والتفاعلاتِ الخاصةِ بإيران على الساحةِ الدولية، وذلك على ضوءِ تزايدِ التوترِ بين إيران والقوى الفاعلة على الساحةِ الدولية، وخصوصًا في ظلِّ اتّجاه الإدارةِ الأمريكية لممارسةِ أقصى درجةٍ من الضغوطِ على النظامِ الإيراني بإدراجِ الحرسِ الثوريّ على قائمةِ المنظماتِ الإرهابية ثم إلغاءِ الإعفاءاتِ على الصادراتِ النفطية. أحدثَ هذان القراران صدىً وردودَ فعلٍ دوليةٍ واسعة، كما تمَّ التطرّقُ إلى تطوراتِ العلاقاتِ الأوروبية الإيرانية ضمن هذه التطورات، فضلًا عن تناولِ تطوراتِ العلاقةِ بين الجانبين خصوصًا القضايا محلّ الخلاف والتي تجعلُ الموقفَ الأوروبيَّ محلَّ شكٍّ إيرانيٍّ، بل يبدو أنّه يتناغمُ مع الموقفِ الأمريكيِّ ولو بصورةٍ غيرَ معلنة.

وتتأثّرُ العلاقاتُ الروسيةُ الإيرانية بمجرياتِ التصعيدِ الأمريكيِّ، إذ أخذت إيران تعوّلُ على نحوٍ أكثر على علاقاتِها الاقتصادية مع روسيا وتطمحُ إلى رفعِ سقفِ التبادلِ التجاريِّ معها لتعويضِ انسحابِ الشركات الأوروبية من السوقِ الإيراني، لكنّ التقاربَ الاقتصاديَّ بين البلدين لم يمنعْ من اصطدامها على الساحةِ السورية بل وقعَ اشتباكٌ مسلّحٌ محدودٌ بين قواتيهما نتيجةَ التنازعِ حولَ مناطقِ النفوذِ والحصولِ على عقودِ مشاريعَ إعادةِ الإعمار. وعلى الحدودِ الشرقية لإيران بدَتْ العلاقاتُ الباكستانيةُ الإيرانية أكثر توتّرًا من ذي قبل، نتيجةَ تكرارِ العملياتِ المسلّحة من قِبَل المعارضين البلوشِ الإيرانيين، وتمَّ طرحُ مشروعِ إنشاءِ قوةٍ تدخّلٍ سريعٍ مشتركة بين باكستان وإيران للعملِ على السيطرةِ على الوضعِ الأمنيّ على الحدود.

إيران والولايات المتحدة

شهِدَتْ العلاقاتُ الامريكيةُ الإيرانية تفاعلاتٍ مهمّةٍ خلالَ شهرِ أبريل 2019م، ويمكنُ الإشارةُ إلى أبرزِ تلك التفاعلات على النحو الآتي:

أولًا: طبيعةُ ومظاهرُ الضغوطِ الأمريكية على إيران:

كثّفت الولايات المتحدة من ضغوطِها على النظامِ الإيراني من خلالِ عددٍ من الإجراءات أهمها:

1- إعلانُ الولايات المتحدة الحرسَ الثوريَّ منظمةً إرهابية

أعلنَتْ الولاياتُ المتحدة في الثامنِ من أبريل 2019م تصنيفَ الحرسِ الثوريِّ منظمةً إرهابيةً وضمّه إلى لائحةِ وزارةِ الخارجية الأمريكية للمنظماتِ الإرهابية على أن يُوضعَ ضمن القائمةِ السوداءِ للمنظماتِ الإرهابية، ويُفَعَّلُ القرارُ بدايةً من 15 أبريل 2019م. برّرَتْ الولاياتُ المتحدةَ هذا الإعلانُ بأنّه نتيجةً للتصرفاتِ الإرهابيةِ التي تمارسُها تشكيلاتُ الحرسِ الثوريِّ العسكرية والاستخباراتية والتي أدَّت إلى زعزعةِ الأمنِ والاستقرارِ في المنطقة، ودورِه في تنفيذِ عملياتِ اغتيالِ المعارضين داخل وخارج الأراضي الإيرانية، والعلاقاتِ المتشابكة للحرسِ مع المنظماتِ الإرهابية الأخرى مثل داعش والقاعدة، وإدارةِ مؤسساتٍ اقتصاديةٍ مُموّلةٍ للإرهابِ العالمي. وقدَ حدّدَ المبعوثُ الأمريكيُّ الخاص في الشؤونِ الإيرانية أنّ الهدفَ من إدراجِ الحرسِ الثوريِّ في قائمةِ الجماعاتِ الإرهابيةِ أو أي إجراءٍ آخر مناهض لإيران، هو تغييرُ المسارِ الإيراني.

2- إلغاءُ الإعفاءات الأمريكية على صادراتِ النِّفط الإيراني

في إجراءٍ تصعيديٍّ آخر أعلنَ البيت الأبيض في 22 أبريل 2019م أنّ الرئيسَ الأمريكي دونالد ترامب قرَّرَ عدم تجديد الإعفاءاتِ على الدولِ المستوردة للنِّفط الإيراني التي يحلُّ أجلها في الثالثِ من مايو 2019م.

التحرّكُ في هذا الاتجاه وفقًا لقانونِ الكونغرس (NDAA)، يتطلّبُ توفر كميةٍ كافيةٍ من النِّفط في السوقِ من مصادرَ مُختلفة. وإلى الآن ادّعت وزارةُ الطاقة الأمريكية أنّ هذا الشرطُ قد تمّ تنفيذُه، حيث تواصلَتْ الزيادةُ في انتاجِ النِّفط الأمريكي[1]. كما أعلنَ البيتُ الأبيض أنَّ الولاياتُ المتحدة والسعودية والإمارات وافقوا على اتخاذِ إجراءاتٍ في الوقتِ المناسب لضمانِ تلبيةِ الطلبِ العالميِّ مع خروجِ النِّفط الإيرانيّ من السوق.

ويُعدُّ هذا الإجراءُ مؤثّرًا ضمن إستراتيجية الضغوطِ القصوى التي تتبنّاها الإدارة الأمريكية، لإرغام طهران على تعديلِ سلوكها. وينصَبُّ التركيزُ الأمريكيُّ بالأساس من وراءِ هذا الإجراء على شلِّ الاقتصادِ الإيراني من خلالِ فرضِ حصارٍ على صادراتِ النِّفط، وفرضِ قيودٍ على التعاملاتِ الماليةِ الإيرانية مع الدولِ الأخرى، بحيث إذا لم تُصفّرُ صادراتِ النِّفط الخامِ فإنّها ستخفضُ عوائدَ صادراتِ النِّفط بفعلِ العقوباتِ المالية إلى أدنى حدودها.

بجانبِ هذين الإجراءين يوضّحُ الجدولُ رقم (3) العقوبات التي فرضتها وزارةُ الخزانة الأمريكية على حزبِ اللّه والكياناتِ المتعاونة معه، وهي العقوبات التي تأتي ضمنَ مبادرةٍ أطلقَتها الإدارةُ الأمريكية في 20 أبريل 2019م ترمي إلى "تجفيفِ تمويلِ حزب اللّه"، وتقديمِ مكافآتٍ ماليةٍ تصلُ

---

(1) موقع ايران امروز، چشم‌انداز تقابل بين ايران و آمريكا در 1398، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2I4QJnV

قيمتُها إلى 10 ملايين دولار لمن يُدلي بمعلوماتٍ تفيدُ في تحقيقِ تلك الغاية.

جدول رقم (3) يوضح عقوبات وزارة الخزانة على حزبِ الله والكياناتِ المتعاونة معه خلال أبريل 2019

التاريخ	العقوبات	سبب العقوبات
11 أبريل	فرضُ عقوباتٍ على مواطنٍ لبناني وكيانين	تبييضُ الأموالِ وتقديمُ مساعدةٍ ماليةٍ لجماعةِ "حزب الله"
24 أبريل	عقوباتٌ استهدفت شخصين، أحدهما بلجيكي والآخر لبناني، إضافةً إلى ثلاثةِكيانات، منها اثنان في بلجيكا والثالث في بريطانيا.	ضمن برنامجٍ يستهدفُ جماعة "حزب الله" اللبنانية المدعومة من إيران

المصدر: إعدادُ وحدةِ البحوثِ والدراساتِ بالمعهدِ الدوليّ للدراساتِ الإيرانية (رصانة)

وفي سياقِ العقوباتِ الإعلامية، تمَّ حجبُ الحسابِ الرسميِّ للقنواتِ الإيرانية الناطقة بالانجليزية Press TV وHispan TV على موقعِ "يوتيوب" بسببِ انتهاكِ سياساتِ جوجل[1].

ثانيًا: ردودُ الفعلِ الإيرانية واتجاهاتِ التعاملِ مع الضغوط

من الواضحِ أنّ إيران لا تملكُ زمامَ المبادرةِ للردِّ على العقوباتِ الأمريكية، بل تظلُّ سياستُها محصورةً في ردودِ الفعلِ دون خطةٍ محددة، وقد ظهرَ ذلك في تفاعلِها مع القراراتِ الأمريكية الأخيرة، والتي يمكن الإشارةُ إليها على النحوِ الآتي:

1- ردودُ الفعلِ على تصنيفِ الحرسِ الثوريِّ منظمة إرهابية

سياسيًا رفضَتْ كافةُ الأطرافِ بما فيها المرشدُ والحكومةُ والمؤسساتُ العسكريةُ القرارَ الأمريكيّ، وعكسَتْ التصريحاتُ على أنَّ المواجهةَ ما تزالُ هي الخيارُ الذي يتبنّاه النظام[2]. في هذا السياق أعدَّ البرلمانُ مشروعَ قرارٍ وقّعه 215 نائبًا أعلنَ ضمنه القيادةَ المركزية الأمريكية المسماة "سنتكام"، جماعةً إرهابية[3]، كما ناقشَتْ وعدّلَتْ لجنةُ الأمنِ القوميّ في اجتماعها مرةً أخرى من "خطةِ المعاملةِ بالمثلِ في مقابلِ إعلانِ الحرسِ الثوريِّ الإيرانيّ منظمةً إرهابية من قِبلِ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكية. وقد وافقَ نوابُ البرلمانِ الإيرانيّ في جلستِهم العلنية بعد مناقشةِ التفاصيلَ

(1) وكالة خانه ملت، محدود كردن فعاليت شبكه پرس تى وى در فضاى مجازى بيانگر هراس آمريكا است، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2UO9p2O

(2) وكالة تسنيم، آيت‌الله موحدى كرمانى: آمريكا مادر تروريسم است/ نفوذ ايران در منطقه ترامپ را ديوانه كرده است، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2KzMJyK

(٣) وكالة ايسنا، متن طرح سه فوريتى مجلس براى مقابله با اقدام آمريكا، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. http://cutt.us/ntEXT

في النهايةِ على إقرارِ 14 مادة من هذه الخطة لمواجهةِ الضغوطِ الأمريكية[1].

واقتصاديًا قدّمَ نوّابُ البرلمانِ بيانًا عاجلًا لحظرِ شركة "أبل" الأمريكية وحظرِ استيرادِ وتحريرِ منتجاتها داخلَ إيران وحظرِ أيّ دعايةٍ لمنتجاتها داخلَ إيران، كما ستقومُ وزارةُ الاتصالاتِ بالامتناعِ عن تسجيلِ منتجاتها[2].

شعبيًّا دعمَتْ القوى السياسية بمختلفِ توجهاتها الحرسَ الثوريّ، وحاولَ النظامُ الاستفادةَ من القرارِ وتوظيفه من أجلِ تحقيقِ التضامنِ والالتفافِ حولِ الحرسِ الثوري وقياداته[3].

دبلوماسيًّا بعثَ وزيرُ الخارجيةِ الإيراني محمد جواد ظريف في 11 أبريل 2019م رسالةً إلى الأمينِ العام لمنظمةِ الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أدانَ فيها بشدة الإجراءَ الأمريكي الذي اعتبرَه مستفزًا ولا أساسَ له، واعتباره إجراءٌ عدائيٌّ لإيران وتهديدٌ رئيسيٌّ للسلامِ والأمنِ على الصعيدين الإقليمي والدولي[4].

ورغمَ التهديداتِ التي أطلقَتها القياداتُ العسكريّة غيرَ أنّ القرارَ لا شكّ له تداعياته على الحرسِ الثوريّ، حيث قالَ القائدُ العام للحرسِ الثوريّ السابق اللواء محمد علي جعفري، في 11 أبريل 2019 إنّ مسؤولياتِ الحرسِ الثوريّ الخطيرة بشأنِ حمايةِ إنجازاتِ الثورةِ الإيرانية وتوفيرِ الأمنِ القومي باتَتْ أثقلَ مما سبق[5].

2- ردودُ الفعلِ على قرارِ إلغاءِ الإعفاءاتِ النفطية

تتحدّدُ سياسةُ إيران في إطارِ توجيهاتِ المرشدِ الأعلى للثورةِ، ومن ثمّ فإنّ تصريحَه بأنّنا

---

(1) وكالة المراسلين الشباب، همه آنچه بايد درباره طرح «حمايت از سپاه» بدانيد/ قانونی که از زمان تصويب «لازم الاجراست»، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2UB4SMi

(2) وكالة دانشجو، طرح دو فوريتی مجلس برای تحريم اپل +متن طرح، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2Gr8nB3

(3) وكالة ايسنا، اقدام نابخردانه ترامپ به همبستگی و اتحاد بيشتر ملت ايران منجر شد، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2Pa9UOP

(4) وكالة مهر، نامه ظريف به سازمان ملل:آمريكا مسئول عواقب ماجراجويی عليه سپاه است، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2GhEvqG

(5) وكالة برنا، توييت فرمانده كل سپاه، در مورد اقدام اخير آمريكا، تاريخ الاطلاع: 6 مايو 2019. https://bit.ly/2GjG1sl

"سنصدّر النِّفطَ بأيّ كمية أردنا، وأنّ العدوّ سيتلقى ردًّا على خطوته هذه"[1]. يضعُ الإطارُ العامُ الذي سيتحرّكُ خلاله النظامُ الإيرانّي.

ربما كانَ صانعُ القرارِ الإيراني يعتقدُ أنّ الولايات المتحدة لن تتجهَ نحو سياسة أكثرَ تشدُّدًا بإلغاءِ الإعفاءاتِ كافةً على صادراتِ النِّفط الخام، وقد أفادَ بذلك وزيرُ النِّفط الإيراني بيجن زنغنه، في 14 أبريل 2019م بقوله إنّ وضعَ سوقِ النِّفط هشٌّ، وأضافَ إذا أرادَتْ الولايات المتحدة زيادةَ الضغوط على إيران، فإنّ هذه الهشاشةَ ستتفاقمُ بشكلٍ غيرَ متوقّع[2]. لكن جاءَ الإعلانُ الأمريكيُّ ليمثّلَ تحديًا أمامَ النظامِ الإيراني الذي يموّلُ قُرابةَ نصفَ ميزانيّته أو أكثر قليلًا من عائداتِ تصديرِ النِّفط.

مع هذا شرعَتْ إيران مبكّرًا في خطواتٍ استباقيةٍ للقرارِ الأمريكي من خلالِ إعادةِ تأهيلِ شبكاتٍ معقّدةٍ وطرُقٍ تحايلٍ مختلفةٍ لتصديرِ النِّفط والحصولِ على عائداته، ولم يُخفِ المسؤولون حقيقةً ذلك، ويبدو أنّ إستراتيجيةً مواجهةِ هذا التحدي ستكونُ بتكثيفِ العملِ في هذا الإطار، وقد صرّحَ عضو لجنةِ الطاقةِ في البرلمانِ الإيراني علي بختيار في أبريل 2019م بأنّ لجنة الطاقة وضعَتْ خطةً بالتعاونِ مع وزارةِ النِّفط للمضيّ قُدمًا في بيعِ النِّفط تحت إشرافِ البرلمان[3]. كما سبقَ وقامَتْ الحكومةُ بالإعلانِ عن ميزانيةِ العام الحالي الّتي ارتكزَتْ على خفضِ الاعتمادِ على العائداتِ النفطية، للتخفيفِ من حدّةِ القرارِ الأمريكيّ المتوقّع.

ورغمَ أنّ هناك دعواتٌ إلى توجّهِ إيران صوبَ اقتصادٍ بدون نفط، باعتبارِ أنّ الوقتَ الراهنَ هو أفضلُ مرحلةٍ لاستفادةِ النظامِ من هذه الضغوط والعملُ على بناءِ نموذجٍ للإدارة بدون نفط. لكن تبدو هذه الدعوات دعائيةً واستهلاكيةً ولا تمتُّ للواقعِ المتأزّمِ بصلة.

ثالثًا: المواقفُ الدوليةُ من القراراتِ الأمريكية

لا شكَّ أنّ القرارَ الأمريكي لا يخصّ إيران وحدَها بل يطالُ الدولَ المستثناةَ التي كانت تستوردُ النِّفط الإيراني وهي: الصين والهند وكوريا الجنوبية واليونان وإيطاليا وتايوان واليابان وتركيا، لكن محاولاتِ بعض هذه الدول للحصولِ على استثناءاتٍ أمريكية لاستمرارِ استيرادِ كمياتٍ من النِّفط من إيران قد باءَتْ بالفشل.

تشيرُ التقاريرُ إلى أنّ تايوان وإيطاليا واليونان لم يستفيدوا من هذه الإعفاءات أو أنّهم قد استفادوا منها بشكلٍ محدودٍ للغاية، كما أنّ كوريا الجنوبية واليابان قد خفضتا من استيرادهما للنِّفط الإيراني خلالَ الأشهرِ الأخيرة، والهند لديها استعدادٌ لتغييرِ مصادرَ نفطِها إذا توفّرَ لها البديل.

أما الصين، فإنّها تعتمدُ سياسةَ تنويعِ وارداتها النفطيّة، وسبقَ أنّها لم تلتزمْ بالعقوباتِ النفطية الأمريكية على إيران، كما أنّها تعدُّ سياسةَ ترامب والعقوباتِ الراهنة خارجَ إطارِ الشرعية الدولية ومن ثمّ فإنّها ليست مضطرةً للالتزام بها.

أما دولُ الجوارِ وتحديدًا العراق وتركيا فإنَّ لديهما علاقاتٌ اقتصاديةٌ وتبادلٌ تجاريٌّ كبيرٌ مع

---

(1) وكالة فارس، رهبر انقلاب: هر قدر اراده كنيم نفت صادر می‌كنيم/ دشمن پاسخ اقدام خود را خواهد گرفت، تاريخ الاطلاع: 7 مايو 2019. http://fna.ir/d9iiey

(2) وكالة ايرنا، وزير نفت: فشار بيشتر آمريكا، بازار نفت را شكننده تر می كند، تاريخ الاطلاع: 7 مايو 2019. https://bit.ly/2KA6aHL

(3) وكالة خانه ملت، آمريكا نمی تواند فروش نفت ايران را به صفر برساند/برای فروش نفت برنامه داريم، تاريخ الاطلاع: 7 مايو 2019. https://bit.ly/2IMW3Nb

جارتها إيران، وهناك اعتمادٌ متبادَلٌ كبيرٌ بين البلدين وطهران، ولا سيما في مجالِ الطاقةِ والنِّفط، ويُقدّمُ هذين البلدين بحكم جوارِهما الجغرافيّ فرصةً مهمةً لإيران ليس لتهريبِ صادراتِها النفطية وحسب، ولكن من خلال رعَايةِ شبكاتٍ دوليةٍ للتغلّبِ على العقوباتِ المالية، وبالتالي إحباطُ سياسةِ تصفيرِ العوائدَ النفطيةِ التي ترغبُ الولاياتُ المتحدة في تطبيقِها بحزمٍ خلال الفترةِ المقبلة، والعراقُ أكثر أهميةً من تركيا في هذا المجال بحكمِ النفوذِ الإيرانيّ الكبيرِ به.

وقد زارَتْ وفودٌ من بعض هذه الدول الولاياتِ المتحدةِ للضغطِ عليها من أجلِ تمديد الإعفاءاتِ النفطية، لكن الولايات المتحدة تُبدِي صرامةً في تنفيذِ سياساتِها تجاه إيران.

رابعًا: الآثارُ والتداعياتُ المحتملةُ للقراراتِ الأمريكية

لا شكّ زادَتْ القراراتُ الأمريكية تجاه إيران من حدّةِ التوترِ بين الجانبين، وقلّصَ من فرصِ الحوارِ بين البلدين إلى حدٍّ بعيد، ويمكن الإشارةُ إلى التداعياتِ المحتملةِ للقرارِ وآثارِه على النحو الآتي:

1- تداعياتُ تصنيفِ الحرسِ الثوري منظمةً إرهابية

بعد القرارِ الأمريكيِ أصبحَ الحرسُ الثوريُّ هدفًا مشروعًا للقواتِ الأمريكية، وستواجهُ نشاطاتِه قيودًا مباشرةً وغيرَ مباشرةٍ تطال الكياناتِ المتعاونةِ معه، ومن المرجّح أن تتزايدَ العقوباتِ على عناصرَ من الحرسِ الثوريّ ووحداته وقياداته. وقد يمهّدُ القرارُ لسلوكياتٍ أكثر تطرّفًا، مثل محاولةِ اغتيالِ قادةَ الحرس، وربما تعاقُبُ رئيسُ الجمهورية وكافةَ المسؤولينَ السياسيين بتهمةِ الدعمِ المالي لما يسمونه إرهابُ الحرسِ الثوري.

سيَفاقمُ القرارُ من الضغوطِ الاقتصاديةِ على النظامِ الإيراني، فعملياتُ إعادةِ الإعمارِ التي كان يُفترضُ أن يقومَ بها الحرسُ في دولِ العراق وسوريا قد تتعطّلُ خشيةَ تعرُّضِ الكياناتِ المتعاونة مع الحرسِ للعقوباتِ الأمريكية، كما قد تتجهُ الكياناتُ التي لديها صلاتٍ اقتصاديةٍ بالحرسِ إلى تقليصِ حجمِ النشاطِ التجاريّ معه، ويُذكرُ أنّ الحرسَ يلعبُ دورًا بارزًا في الاقتصادِ الإيراني، ويضطلعُ بدورٍ اقتصاديٍّ رئيسيٍّ في مواجهةِ العقوباتِ النفطية والمالية المفروضةِ على إيران.

يمكنُ لهذا الإجراءُ الأمريكيُّ أن يؤثّرَ حتى على الآليةِ المالية الأوروبية "اينستكس"، مع أنّ هذه الآلية لم تبدُ فعّالةً منذ البداية، خصوصًا أنّ الترويكا الأوروبية التي كانت في الظاهرِ تُعارضُ إدراجِ الحرسِ الثوري على قائمةِ الجماعاتِ الإرهابية، أظهرَتْ تخوّفَها من علاقاتِ شركاتِها مع الشركاتِ والمؤسساتِ الخاصة المرتبطة بالحرسِ الثوري، وهي تبحثُ عن حلٍّ لتبقى في مأمنٍ من العقوباتِ الأمريكية.

إضافةً إلى أنّ القرارَ سيُعطي إدارةَ ترامب مبرّرًا للضغطِ على حكوماتِ دولٍ ينشطُ فيها الحرسُ كالعراق وسوريا اللتان لهما تعاونٌ مع الحرسِ، وهو ما قد يؤثّرُ على حريةِ حركةِ الحرس ونشاطاته. كما سيؤثّرُ مباشرةً على تعاونِ الحرسِ مع الميليشيات التي قد تتعرّض من جانبِ حكوماتِها لضغوطٍ أو قد تتعرّضُ هذه الميليشيات نفسها لمزيدٍ من الضغوطِ والعقوباتِ وإدراجِها على قوائمِ الإرهاب.

ويُعدُّ القرارُ خطوةً مهمةً تُطمئنُ حلفاءَ أمريكا في المنطقةِ بأنّهم ليسوا بمفردِهم في مواجهةِ هذه التهديدات، كما أنّها قد تقطعُ الطريقَ على إيران للاستفادةِ من وجودِها ونفوذِها العسكريِّ

الواسعُ في المنطقة، والسعيُّ وراءَ تعزيزِ النفوذِ العسكريِّ الأمريكيّ في الشرقِ الأوسط.

في المقابلِ هناك مخاوفُ أمريكية من أن يهدّدَ القرارُ حياةَ الجنودِ الأمريكيين من جانبِ إيران، كما قد يُعزّزُ القرارُ من شوكةِ النخبةِ العسكريةِ الإيرانية، لا سيما أنّ مئات الآلاف من الإيرانيين سيجدون أنفسَهم فجأةً متّهمين بالإرهاب. ولا شكّ أنّ القرارَ سيوقف التنسيقَ بين القواتِ الأمريكية وإيران في القضايا ذاتِ الاهتمامِ المشترك كالحربِ على تنظيم داعش، إضافةً إلى احتمالِ تصعيدِ التوّترِ في المنطقةِ وإلحاقِ الضررِ بالأمنِ والاستقرار، وربمَا التأثير على حريةِ الملاحةِ في المضايقِ الإستراتيجية في المنطقة.

وربما تكثّفُ إيران من الضغطِ على نوّابِ البرلمان العراقي، كي يُقرُّوا قانونَ خروجِ القواتِ الأمريكية من الأراضي العراقية. هذا الاحتمالُ لا يشمل العراق فقط، وإنّما من الممكنِ التنبؤَ بوقوعِ ذلك في دولٍ مثل لبنان واليمن وسوريا[1].

2- تداعياتُ إلغاءِ الإعفاءاتِ النفطية

قد يُنظرُ إلى قرارِ استهدافِ الحرسِ على أنّه تمهيدٌ لقرارِ إلغاءِ الإعفاءاتِ النفطيّة، بالنظرِ إلى الدورِ الذي يلعبه الحرسُ في كسرِ أو تخفيفِ العقوباتِ الأميركية، وذلك بمساعدةِ من دولٍ أخرى مثلَ الصين، وروسيا، وتركيا، والعراق. وفي هذا السياق فإنّ الإعلانَ الأميركيَّ يُفترضُ أن يكونَ رسالةَ ردعٍ لهذه الدول وشركاتِها – كالبنوك الأوروبية والعراقية – من الاستمرارِ في التعاونِ مع إيران.

كانت الصادراتُ الإيرانية حتى أبريل 2019م دون مليون برميل يوميًا بحسبِ بياناتِ شركة "ريفينيتف إيكون"، وهذا أقلّ من صادراتِها في مارس التي قدّرت ب 1,1 مليون برميل في اليوم على الأقل[2]. أدّى تقليصُ صادراتِ النِّفط الإيرانية على هذا النحو إلى تخطي حجم التضخم في الاقتصادِ الإيراني حاجز الـ 50% ليصل إلى 51,4% وذلك خلافًا للحساباتِ التي كَانت تُقدَّرُ أن يقفَ حجمِ التضخّم عند 30%. وارتفعَتْ أيضاً أسعارُ المنتجاتِ الغذائية الأساسية، والمياه، والتبغ بنسبة 85,3% مُنذ العام 2018م. والعام الماضي كان الدولار يعادلُ 40 ألف ريال إيراني، في حين وصلَ متوسِّط قيمة الدولار الواحد إلى 140 ألف ريال في أبريل 2019م.

ومع تقليصِ الصادراتِ النفطية الإيرانية، فسيزدادُ هذا الوضعُ الاقتصاديُّ تدهورًا، وستُحرمُ الميزانية من قُرابةِ نصفِ مواردها[3]. لا سيما أنّ أيٍّ من الأطرافِ الدولية سواءَ مشتريّ النِّفط الإيراني أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي يمكنه أو يريد أن يتحدّى الولايات المتحدة.

وكما أنّه من غيرِ المتوقّع أن يصلَ تصديرُ نفطِ إيران إلى الصفر، فمن غيرِ المتوقّع أيضًا أن تلجأ إيران إلى تنفيذِ تهديداتها بإغلاقِ مضيقِ هرمز، ولن تكونَ إيران بحاجةٍ إلى ذلك إلّا إذا فرضَتْ الولايات المتحدة حصارًا كاملًا على صادراتِ إيران النفطيّة وحرمت ناقلاتِ النِّفط الإيرانية من العبور من مضيقِ هرمز. في هذا الوقت قد تلجأ إيران إلى منعِ أيّ سفينةٍ من العبورِ من المضيق، وسيؤدي أيّ تحرّكٍ في هذا الاتجاه إلى امتناعِ جميع شركاتِ التأمينِ عن تأمينِ السفنِ العابرة من المضيق، وقد سبقَ وحرمَتْ إيران العراقَ من تصديرِ نفطِه إبان الحربِ في الثمانينيات.

---

(1) صحيفة خراسان، اقدام آمريكا عليه سپاه و تاثير آن بر عراق، تاريخ الاطلاع: 7 مايو 2019. http://cutt.us/n5Myp

(2) Reuter, U.S. to end all waivers on imports of Iranian oil, crude price jumps, accessed on: 7 may 2019. http://soo.gd/xQ8L

(3) موقع "تيك ديبكا" الأمني، عندما فرضت العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني في ذروتها، دُعي قائد الحرس الثوري الجديد الجنرال حسين سلامي لكسرها، (23 أبريل 2019)، تاريخ الاطلاع: 7 مايو 2019. https://bit.ly/2UQRrwV

لكن قرارات تصعيديةكهذه رغم تكلفتها الباهظة على المنطقة وعلى اقتصادات دولها وعلى الاستقرار الإقليمي، غير أنّ تكلفتَها على إيران ستكون أكثر ضراوةً، إذ ستعطي كل المبرّرات لإدارة ترامب لتنفيذ السيناريو الأكثر قسوةً وهو التدخُّلُ العسكريُّ، لذا فإنّ إيران أمام بديلين لهذا السيناريو التصعيديّ وهما إمّا الانتظارَ والرهانَ على الوقت، أو الجلوسَ للتفاوض.

إيـــران وأوروبـــا

تنتابُ العلاقاتُ الأوروبية- الإيرانية حالةٌ من عدم الثقة المتبادلة، نتيجةَ عدم وفاءِ الأطراف الأوروبية بالتزاماتها للحفاظ على الصفقة النووية، في مقابل عدم تجاوب إيران مع المطالب الأوروبية، ويمكنُ الإشارةُ إلى التفاعلات بين الطرفين خلالَ شهر أبريل من خلالِ العناصر الآتية:

أولا: الموقف الأوروبي من الضغوطِ الأمريكية على إيران

1- الموقفُ من تسمية الولايات المتحدة الحرسَ الثوريّ منظمةً إرهابية

لم يؤيدْ الاتحادُ الأوروبيُّ ولم يعارضْ القرارَ الأمريكي بتصنيف الحرسِ الثوريِّ منظمةً إرهابيةً، وذلك بخلاف موقفه المعارض للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، في هذا الإطار أكدَّتْ المتحدثةُ باسم الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي مايا كوسيانيتش، أنّه "ليس لدينا تعليقٌ خاصٌّ على هذا الأمر"، و "أنّ الأمرَ غيرِ مطروح حالياً"[1]، ويتوافقُ الموقفُ الأوروبيُّ مع نظرة الأمريكيين إلى الحرسِ الثوري، حيث تحمِّلُه الأطرافُ الأوروبية المسؤوليةَ عن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وقمعِ الشعب، وتبنّي برنامج الصواريخ الباليستية، وتهديدَه المستمرّ بتدميرِ إسرائيل، وإدارةَ الأنشطةِ خارجَ إيران في العراق وسوريا واليمن ولبنان، بالإضافة إلى الشكوك في دورِه في التخطيطِ للأعمالِ الإرهابيةِ المنسوبةِ إلى إيران في فرنسا والدنمارك وهولندا وألبانيا.

2- الموقفُ من إلغاءِ الإعفاءات على صادرات النفط الإيراني

بعكسِ ردودِ الفعلِ الفاترة على تصنيف الحرسِ الثوريِّ منظمةً إرهابية أعربَتْ ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ومفوضةُ السياسة الخارجية في الاتحادِ الأوروبيِّ، عن أسفها وقلقها بشأنِ قرارِ الولايات المتحدة إيقاف الإعفاءات عن العقوبات على شراءِ النِّفط الإيراني. حيث أصدرَتْ هذه الأطراف بياناً أوضحَتْ فيه موقفَها. ويعودُ الموقفُ الأوروبيُّ إلى أنّه سوف يخلقُ أزمةً حقيقيةً وقد يدفعُ إيران إلى تعليق التزاماتها بالاتفاقِ النووي، ومن ثمَّ احتمالُ انهيارِ الاتفاقِ النووي وهو ما لا ترغبُ فيه الأطرافُ الأوروبية.

3- تجديدُ العقوبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

يهتمُّ الجانبُ الأوروبيُّ بملفِ حقوقِ الإنسان في إيران، في هذا السياق قامَ مجلسُ بلديةِ باريس في جلسته المنعقدة في 1 أبريل 2019م، بالإجماع بمنح الناشطةِ في حقوقِ الإنسان والمحامية الإيرانية المُعتقَلة نسرين ستوده صفةَ مواطنة شرفية، تقديرًا لنضالها من أجلِ الحريات الأساسية وحقوقِ المرأة. كما طالبَ النوابُ الحاضرين في بيانهم بإطلاقِ سراحِ نسرين ستوده على الفور[2]. كما عقدَتْ لجنةُ النضالِ من أجلِ حرية السجناء السياسيين اجتماعًا علنيًا في 3 أبريل 2019م في لجنةِ الشؤونِ الخارجية بالبرلمان الهولندي بحضورِ عددٍ من نشطاءِ حقوقِ الإنسان الإيرانيين وبرلمانيين هولنديين. تمَّ في هذا الاجتماع بحثُ وتبادلُ وجهاتِ النظر حولَ الوضعِ الخطير

(1) وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، متحدثة أوروبية: تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية ليس مطروح حاليا، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. http://cutt.us/BQtWj

(2) موقع إيران انترناشيونال، اهداى شهروندى پاريس به نسرين ستوده، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://bit.ly/2OEQFgb

للسجناء السياسيين والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان في إيران. وطلبَتْ هذه اللجنةُ خلالَ هذا الاجتماع الضغطَ بشكلٍ أكبر على حكومةِ الجمهورية الإيرانية حولَ المواضيعَ المرتبطةِ بالحالاتِ المتعدّدة لانتهاك حقوقِ الإنسان[1].

بدوره أعلنَ الاتحادُ الأوروبي في 13 أبريل 2020م عن مدِّ عقوباته الخاصة بانتهاكاتِ حقوقِ الإنسان في إيران لمدة عام، وتقضي هذه العقوبات بمنع السفرِ وتجميدِ أصولِ وممتلكات 82 شخصية وكيانًا، ومنع دولِ الاتحاد الأوروبي من تصديرِ معدّاتٍ يمكن أن تُستخدم في عمليات القمعِ الداخليِّ ومعداتٍ لمراقبةِ الاتصالات. وكانت هذه العقوباتُ قد فُرِضَتْ في 2011م ويتمُّ تمديدُها سنويًا. وهي تطالُ عسكريين رفيعي المستوى وقضاةَ ومدعين ومسؤولين في الشرطةِ أو في الاستخباراتِ وقادةَ قواتٍ مسلحةٍ ومديري سجون[2].

وتُعدُّ العقوباتِ الخاصة بحقوقِ الإنسان من العقوباتِ غير النوويةِ التي لم يشملها الاتفاقُ النووي وقد سنَّها الاتحادُ الأوروبيُّ بعد قتلِ عشراتِ الأشخاصِ واعتقالِ الآلافِ أثناءَ قمعِ الاحتجاجاتِ بعد انتخاباتِ رئاسةِ الجمهورية الإيرانية العاشرة في 2009م.

4- طلبُ تحقيقٍ أمميٍّ بشأنِ تطوراتِ البرنامجِ الصاروخي

اتهمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إيران بتطويرِ تقنياتٍ صاروخيةٍ تتعارضُ مع قرارٍ للأمم المتحدة بهذا الشأن، وطالبَتْ في الثاني من أبريل 2019 الأمينَ العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بتقديمِ تقريرٍ كاملٍ للأمم المتحدة، حيث أشارَتْ الدول الثلاث الى إطلاقِ إيران مركبةً فضائيةً وكشفِها عن صاروخين بالستيين جديدين في فبراير كجزءٍ من توجّهٍ لنشاطاتٍ متزايدة تتعارضُ مع القرار 2231[3].

(1) موقع راديو زمانه، بررسی نقض گسترده حقوق بشر در ایران در کمیسیون امور خارجه پارلمان هلند، تاریخ الاطلاع: 9 مایو 2019. https://bit.ly/2uHXdRY

(2) موقع راديو زمانه، اتحادیه اروپا تحریم‌های حقوق بشری علیه ایران را تمدید کرد، تاریخ الاطلاع: 9 مایو 2019. https://bit.ly/2X44U13

(3) فرانس 24، بريطانيا وفرنسا والمانيا تطالب الأمم المتحدة بتقرير كامل عن النشاط الصاروخي لإيران، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. http://cutt.us/6NL8i

ويُعدُّ ملفُ الصواريخ الباليستية واحدًا من الملفات الخلافية بين الدول الأوروبية وإيران وقد سبقَ وهدّدَتْ دولٌ أوروبيةٌ منها فرنسا بفرضِ عقوباتٍ على إيران بسببِ برنامجها الصاروخي.

5- استمرارُ تعقّبِ أنشطة المراكز الشيعية في أوروبا

قامت وزارةُ الداخلية الألمانية بإيقاف تمويل منظمة الجمعية الإسلامية للطوائف الشيعية في ألمانيا. وتعتبرُ الاستخباراتُ الألمانية المركزَ الإسلاميَّ في هامبورغ ذراعًا لإيران في ألمانيا. كما ادّعَتْ الحكومةُ الفيدرالية الألمانية كذلك أنّ هذا المركزُ متأثّرٌ بالشيعةِ المتطرفين[1]. وتأتي هذه التعقبّات في ظلِّ تنامي المخاوف الأوروبية من تزايدِ أنشطةِ هذه المراكز والأهداف الإيرانية التي تخفيها تحت ستارِ هذه المراكز.

ثانيا: تداعياتُ الموقفِ الأوروبيِّ على العلاقةِ مع إيران

1- تراجعُ مؤشرات التبادل التجاري

وصلَتْ قيمةُ المعاملاتِ التجاريةِ بين إيران والاتحاد الأوروبي خلالَ الشهرين الأولين من عام 2019م إلى 756 مليون يورو وهو ما يمثّلُ خُمس المعاملاتِ التجاريةِ بين الطرفين بالفترةِ المماثلة من العام الماضي، حيث بلغَتْ هذه المعاملات في شهري يناير وفبراير عام 2018 أكثر من 3,72 مليار يورو. وبناءً على إحصائية إدارة المعلومات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي (يورو استات)، انخفضَتْ وارداتُ الاتحاد الأوروبي من إيران في أول شهرين من العام الميلادي 2019 إلى 136 مليون يورو وهو رقمٌ لا يشكّلُ إلّا 1/16. من واردات الاتحادِ الأوروبي من إيران في نفسِ الفترةِ من العام الماضي حيث بلغَتْ آنذاك2,157 مليار يورو. كما انخفضَ مستوى صادراتِ الاتحادِ الأوروبي لإيران في شهري يناير وفبراير 2019م إلى 620 مليون يورو وهي أقلُّ من نصف ما كانت عليه في الفترةِ المماثلة من العام الماضي حينما بلغَتْ أكثر من 1,563 مليار يورو، ويعودُ الهبوطُ الشديد لمستوى وراداتِ أوروبا منَ إيران، إلى توقّف شراء النِّفطِ الإيراني من قِبلِ الدولِ الأوروبية التي تخشى العقوباتِ الأمريكية ضدّ إيران. تستحوذُ ألمانيا من بين الدولِ الأوروبيةِ على أكبرِ قدرٍ من المعاملاتِ التجاريةِ مع إيران. حيث كانَتْ أكبر المستوردين الأوروبيين للبضائع من إيران خلال أوّل شهرين في 2019م، كما كانَتْ ألمانيا أكبر المصدرين الأوروبيين لإيران خلالَ هذه الفترة بحجم صادراتٍ بلغَتْ قيمتها 222 مليون يورو[2].

في حين زادَتْ حصةُ دولِ السعودية وتركيا والعراق في سوقِ الاتحاد الأوروبي مما يعني تراجعُ قدرةِ إيران على منافسةِ القوى الإقليمية في الوصولِ إلى السوقِ الأوروبية. فعلى ما يبدو أنّ دولَ الجوارِ الثلاث لإيران استولَتْ على حصةِ إيران في السوقِ الأوروبية. ويُعدُّ العراق أكبر منافسٍ من بين هذه الدولِ لإيران في أوروبا[3].

لا شكَّ أنّ عدمَ وفاءِ أوروبا بالتزاماتها تجاه تنفيذِ آليةٍ فاعلةٍ للتبادلِ الماليِّ سيؤثّرُ بقوةٍ على العلاقاتِ الاقتصادية بين الجانبين، وعلى ما يبدو أنّ الأوروبيين ليس لديهم استعدادٌ للتضحيةِ بمصالحِهم في مقابلِ علاقاتهم ومصالحهم مع الولاياتِ المتحدة. كما يشعرُ الإيرانيون بالانزعاجِ من تراجعِ وجودِهم بالسوقِ الأوروبيِّ لصالحِ دولٍ إقليميةٍ منافسة.

---

(1) وكالة سبوتنيك الإصدار الفارسي، بودجه مركز اسلامى شيعيان آلمان قطع خواهد شد بودجه مركز اسلامى شيعيان آلمان قطع خواهد شد، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://sptnkne.ws/mghw

(2) موقع إيران انترناشونال، تجارت ايران و اروپا يک پنجم شد، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. http://cutt.us/WUlyn

(3) موقع دنياي بورس، معاونت بررسى‌هاى اقتصادى اتاق تهران تحولات تجارت با قاره سبز را بررسى كرد رقباى منطقه‌اى ايران در اروپا، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://bit.ly/2ltONqb

2- عدمُ وفاءِ الأوروبيين بوعودهم حولَ إنقاذِ الصفقةِ النووية

على الرغم من الموقفِ الأوروبيِّ المعلنِ باستمرارِ الجهودِ لإنقاذِ الصفقةِ النوويةِ مع إيران ومساعدتِها طالما هي تلتزمُ بشروطِ خطّةِ العملِ الشاملةِ المشتركة، لكن لم تدخلْ أيٌّ من الوعودِ الأوروبيةِ حيّزَ التنفيذ، وقد عكسَتْ تغريدةٌ كتبها السفيرُ الفرنسي في واشنطن جرارد آرود تباعدَ وجهاتِ النظرِ بين الجانبين، وربما ميلٌ أوروبّي نحو الموقفِ الأمريكي في المسألةِ النووية، حيث قال "إنّه من الخطأ القول بأنّ ايران مسموحٌ لها بتخصيبِ اليورانيوم بعد انتهاءِ فترةِ الاتفاقِ النوويِّ، وعلى إيران أن تُثبتَ تحت الرقابةِ الصارمةِ بأنّ أنشطتَها النوويةَ سلميةُ الطابع"[1]. وذلك قبل أن يحذفَ السفيرُ الفرنسي تغريدتَه بعدما استدعَتْ وزارةُ الخارجيةِ الايرانيةِ السفيرَ الفرنسي الجديد في طهران فيليب تيبو، وطلبَتْ توضيحًا من الحكومةِ الفرنسيةِ بهذا الصدد.

وقد ردَّ وزيرُ خارجيةِ إيران محمد جواد ظريف، بتغريدةٍ مقابلةٍ على حسابِه على موقع التدويناتِ القصيرة "تويتر"، مؤكّدًا على أنّه لا يوجدُ أيّ مانعٍ في معاهدةِ NPT والقرارِ 2231 لمجلسِ الأمنِ لأجلِ تخصيبِ إيران لليورانيوم. كما كتبَ مرةً أخرى: تذكيرٌ لشركائنا الأوروبيين الثلاثة في الاتفاقِ النووي: ليس هناك ما يحظرُ علينا تخصيب اليورانيوم تحت مظلةِ معاهدةِ الحدِّ من الانتشارِ النووي، أو الاتفاقِ النووي، أو قرارِ مجلسِ الأمنِ الدولي 2231، لا الآن ولا في 2025م ولا في أيّ وقتٍ كان. سيكونُ من المفيدِ لشركائِنا الأوروبيين أن يقرأوا الوثيقةَ التي وقّعوا عليها وتعهّدوا بالدفاعِ عنها"[2].

ويعكسُ هذا السجالُ الهشاشةَ التي أصبحَ عليها الموقفُ الأوروبي وثقةُ إيران التي تبدّدَتْ من جهةِ قدرةِ أوروبا على القيام بدورٍ فعّالٍ في إنقاذِ الاتفاقِ النووي، ويبدو أنّ اليأسَ قد تمكّنَ من الإيرانيين بمن فيهم من كانوا يعوّلون على بقاءِ الاتفاقِ وهذا أكّدَه ظريف بحديثِه عن ضرورةِ عدمِ عقدِ الأملِ على الخارجِ من الأساس[3].

ولا تزالُ آليةُ التبادلِ الماليَّ "انستيكس" خارجَ نطاقِ الخدمة، على الرغم من إعلانِ وزارةِ الخارجيةِ الفرنسية بأنّ الآليةَ الماليةَ " انستيكس" بين إيران والدولِ الأوروبيةَ كانَتْ قد أحرزَتْ تقدّمًا بشكلٍ جيّد[4]. وعلى الرغم من أنّ فيشر رئيس الانستيكس (آليةُ التبادلِ التجاريِّ للدولِ الأوروبية الثّلاث مع إيران) قد أعلنَ خلالَ اجتماعِه مع أصحابِ الصناعاتِ ورؤساءِ الشركاتِ التجاريةِ البريطانية في لندن، أنّه برغم التحدياتِ القائمة، فإنّ "الإنستكس" تسعى بجديةٍ لإجراءِ أوّلِ تبادلٍ تجاريٍّ مع الجانبِ الايرانيَ في أسرعِ وقتٍ ممكن، ورغم تدشينِ المؤسسةِ الإيرانيةِ المناظرةِ للانستكس الأوروبي، وتسجيلِها في 22 أبريلٍ في طهران والإعلانِ عن مديرِها التنفيذي وهو علي أصغر نوري[5].

فالواقعُ يفيدُ بأنّ هناك تحدياتٍ تحولُ دون دخولِ آليةِ التبادلِ المالي حيّزَ التنفيذ، خصوصًا أنّ

---

(1) إذاعة طهران، السفير الفرنسي في واشنطن يتراجع عن موقفه تجاه الاتفاق النووي، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019 http://arabicradio.net/news/19885.

(2) وكالة إيسنا، ظريف: هيچ منعی برای غنی‌سازی ایران وجود ندارد/ شرکای اروپایی سند امضا شده را بخوانند، تاریخ الاطلاع: 9 مايو 2019 https://www.isna.ir/news/98012610895.

(3) وكالة ايرنا، اروپا را تحت فشار قرار می‌دهیم، تاریخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://bit.ly/2UjSkxP

(4) وكالة فارس، واکنش سفارت ایران در پاریس به بیانیه وزارت خارجه فرانسه، تاریخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://bit.ly/2vfvoRh

(5) وكالة ايسنا، تلاش رئیس اروپایی اینستکس برای تبادل تجاری با ایران، تاریخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://bit.ly/2DDenol

إيران ليست لديها نيةٌ للموافقة على الشروط الأوروبية من أجل تفعيل آلية "انستيكس"، وأهمها الانضمامُ لقواعد مجموعة العمل المالية الدولية (FATF) فظريف يقول "حين لا نحقّقُ أيّ مصلحة من الاتفاقيات التي كنّا فيها فلماذا في الأساس ننضمُّ إلى اتفاقيات جديدة"[1]. كما أنّ هذه الآلية تُقيّد المعاملات المالية فقط على الدول الثلاثة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وشروطها تجعلُها إطارًا لتجارة النِّفط مقابلَ الغذاء والعلاج وحسب، ومن ثم ماذا ستقدّمُ لإيران في ظلِّ الضغوط الأمريكية الشاملة؟!.

خلاصة

تواصلُ الأطرافُ الأوروبية ضغوطها على طهران، في حين لم تتخذْ خطوات فعلية من جانب الترويكا الأوروبية او الاتحاد الأوروبي تُطمئنُ إيران بإمكانية توفير آلية فعّالة للتغلب على العقوبات الأمريكية. وقد كانَ الموقفُ الأوروبي مبعثًا للقلق الإيراني ودافعًا لتنامي حالة عدم الثقة بين الجانبين، بل أنّ الإيرانيين يتهمون الأطراف الأوروبية بأنّها تقفُ إلى صفِّ الولايات المتحدة في تكثيف الضغوط على إيران وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة وبدون إعلان.

وفي الواقع هامشُ الحركة والمناورة أمامَ الأطراف الأوروبية محدودٌ في مواجهة حملة الضغوط المكثّفة التي تتبنّاها إدارةُ ترامب، وسقفُ التعاون المقترح من الجانب الأوروبيِّ والذي تم اختصارُه في آلية التبادل المالي "انستكس" بمشاركة الترويكا الثلاث في حال تم تنفيذه، نتائجُه محدودةٌ للغاية حيث يقتصرُ على التبادل المالي في السلع الإنسانية، مع أنّ إيران يهمها أن تتضمّن الآلية حصولَ إيران من خلالها على عائدات بيع النِّفط بالأساس بجانب عوائد التصدير الأخرى.

وربما اليأسُ الذي هيمنَ على الإيرانيين نتيجةَ الموقف الأوروبي دفعَ ظريف إلى التأكيد على عدم ضرورة التعويل على الخارج، وعقد الأمل على قُدرة الداخل على الوقوف إلى جانب النظام.

---

(1) : وكالة فارس، ظريف: اينستكس پيش‌نيازى براى اجراى وعده‌هايى است كه اروپا داده نه خود آن وعده‌ها، تاريخ الاطلاع: 9 مايو 2019. https://bit.ly/2UZ2vlt

إيــران وروسيــا

أبرمَتْ روسيا وإيران مجموعةً من الاتفاقات في الجولة الثانية عشرة من محادثات أستانا بشأن سوريا التي عُقدت في كازاخستان في أبريل 2019م حيث ستسهّلُ هذه الاتفاقياتُ تشكيلَ اللجنة الدستورية السورية، ووقفَ إطلاق النار بين الحكومة السورية وقوات المعارضة، وتبادلَ السجناء، وتدفقَ المساعدات الإنسانية، وعودةَ اللاجئين السوريين. وقد سعى البلدان إلى تعزيز المعاملات المالية والتجارية بينهما، على أن تخضعَ للاتفاقيات السياسية المتبادلة، وتوسيع التعاون الإقليمي مع مراعاة القيود التي فرضها نظامُ العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة على إيران.

تواصلُ كلٌّ من روسيا وإيران المضيّ قدمًا في تعاونهما في الساحة الإقليمية، ولكن لا يوجدُ ما يشيرُ لنشوءِ شراكة إستراتيجية قوية بينهما وسط خلافات حولَ نطاق النفوذ لكلٍّ منهما في سوريا وكيفية الالتفاف على نظام العقوبات. وتتوقّعُ إيران من روسيا أن تُراعي المصالحَ الإيرانية طواعيةً خلال العقوبات، لكن روسيا بحاجة إلى ضمان ألّا تستهدفَ العقوباتُ تعاملاتها السياسية والاقتصادية الرئيسية مع الغرب، وتدركُ روسيا أنّ إيران يمكن أن تتجاهلَ ذلك وتحاولُ التواصلَ مع الغرب في أيّ وقت إذا سنحَتْ الفرصةُ، كما فعلَتْ بعد توقيع الاتفاق النووي، أو خطة العمل الشاملة المشتركة في يوليو 2015م.

أولاً: العلاقاتُ الاقتصاديةُ بين روسيا وإيران

في الدورة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدُ في الدوحة في الفترة مابين 6 إلى 10 أبريل، التقى رئيسُ البرلمان الإيراني علي لاريجاني ورئيسُ مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين حيث ناقشا تنفيذَ الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين في الوقت الذي تُفرضُ فيه عقوباتٌ دوليةٌ مشدّدةٌ بقيادة الولايات المتحدة ضدّ إيران[1].

واقترحَ لاريجاني أن تستضيفَ السلطاتُ التشريعيةُ والتنفيذيةُ الإيرانية اجتماعات مستقبلية مع نظرائها الروس في طهران لتسهيل تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية، ورّحب فولودين بالدعوة للاجتماع في طهران، لكنّه اقترحَ أنّ الاتفاقيات المتبادلة يمكن تنفيذها إذا تبنَّتْ إيران مواقفَ مشتركة مع روسيا في الاجتماعات الثنائية والإقليمية المقبلة، ودعا لاريجاني روسيا إلى تعزيز الاتصالات مع جيران إيران، بما فيها العراق وتركيا، وحضور اجتماعات برلمانية قادمة، بما في ذلك قمةٌ لمكافحة الإرهاب المقرّر عقدُها في تركيا وفي مؤتمرات قمةٍ أوراسياً المستقبلية التي ستُعقدُ في كازاخستان[2]، واتفقَتْ إيران وروسيا كذلك على عقدِ قمةٍ مع أذربيجان في منتصف الصيف لتعزيز العلاقات الاقتصادية.[3]

---

(1) Head of Iran Russia Parliaments Stress Implementing Bilateral Agreements, Tasnim News Agency, April 7, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/01/18/1983233/تأکید-رؤسای-مجلس-ایران-و-روسیه-بر-عملیاتی-شدن-توافقات-دوجانبه

(2) Head of Iran Russia Parliaments Stress Implementing Bilateral Agreements, Tasnim News Agency, April 7, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/01/18/1983233/تأکید-رؤسای-مجلس-ایران-و-روسیه-بر-عملیاتی-شدن-توافقات-دوجانبه

(3) Putin: Trilateral Summit Meeting Of Russia-Azerbaijan-Iran Will Be Held Mid Summer, Tasnim News Agency, April 24, 2019.https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/06/1997773/پوتین-نشست-سران-روسیه-آذربایجان-ایران-در-اواسط-تابستان-برگزار-می-شود

تشكّلُ جهودُ واشنطن الرامية لتعطيل الآليات المالية تحديًا لمبادرات إيران الاقتصادية الثنائية والإقليمية مع روسيا. وقد حذّرَ المبعوثُ الروسيُّ للاتحاد الأوروبي فلاديمير تشيزوف من أنّ الأداةَ لدعم التبادلات التجارية، انستيكس، لتيسير التجارة مع إيران قد تنهارُ فعليًّا بسبب الضغوط الأمريكية. قال تشيزوف إنّه يتعينُ على أوروبا العمل للحفاظ على انستيكس، وتتهمُ إيران أوروبا بالتقاعس عن دعم هذه الآلية المالية الجديدة لتعزيز التجارة مع إيران. لكنّها وافقَتْ أيضًا على إنشاء آليةٍ ماليةٍ جديدة مماثلة مع تركيا، وتقولُ إنّ آليةً انستيكس مع أوروبا ستبدأُ العملَ في إيران تحت عنوان "آليةُ توفير التجارة والتمويل بين أيران وأوروبا"[1].

يقولُ محللون إيرانيين إنّ البلادَ قد لا تحتاجُ لتنافس مع روسيا لجذب العملاء لبيع النِّفط الإيراني -بعدما أنهَتْ الولاياتُ المتحدة إعفاءاتها في أوائل أبريل للسماح لستِّ دول على الأقل باستيراد النِّفط الإيراني ودفع ثمنه-، ولاسيما أنّ مستورديَّ النِّفط الروسي غالبًا لا يستوردون النِّفط الإيراني. وإيران مستعدةٌ أيضًا لبيع النِّفط من خلال السوق السوداء وبأسعار أقلّ من السوق حتى تتمكّن من جذب العملاء الدوليين والالتفاف على نظام العقوبات الذي يستهدفُ قطاعَها النفطي.[2]

حاولَتْ إيران كسرَ الاحتكار الروسي لأسواق الطاقة من خلال الدخول في اتحادات نفطية مع شركات آسيوية وأوروبية على الرغم من محاولة روسيا السيطرة على قطاع النِّفط والغاز الإيراني بعد توقيع الاتفاق النووي في يوليو 2015. وعلى إثر انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على إيران العام الماضي انسحبَتْ الشركاتُ الروسيةُ من قطاع النِّفط

(1) Russia Warns Of US Efforts To Break "INSTEX" Financial Mechanism, Tasnim News Agency, April 23, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/05/1997264/هشدار-روسیه-درباره-تلاش-آمریکا-برای-شکست-مکانیزم-مالی-اینستکس; Registration Of INSTEX Financial Mechanism Under Rubric Of Trade And Financial Provision Mechanism Of Iran And Europe, Tasnim News Agency, March 19, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1397/12/28/1972753/-ثبت-نهاد-متناظر-اینستکس-در-ایران-با-عنوان-سازوکار-تأمین-مالی-و-تجارت-ایران-و-اروپا; "We Have Agreed With Turkey To Set Up Similar Mechanism As INSTEX," Tasnim News Agency, March 19, 2019. April 18, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/01/29/1992333/ظریف-با-ترکیه-بر-سر-ایجاد-یک-سازوکار-مشابه-اینستکس-توافق-کردیم

(2) Lack Of Russia's Trust In Iran, Ground For Economic Divergence, IRDiplomacy, April 24, 2019. http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1983062/عدم-اعتماد-روسیه-به-ایران-بستر-واگرایی-اقتصادی

والغاز الإيراني.

لم تُؤتِ الجهودُ التي بذلتَها إيران ثمارَها منذ أن سعَتْ لتوسيع علاقاتها الثنائية مع روسيا، لأنّ الروسَ لديهم مخاوفُ بشأن طموحات إيران الإقليمية، والتأكّد أنّ طهران لا تقوّضُ مصالحَ روسيا العالمية الأوسع نطاقًا.

تدركُ إيران أنّ البنوكَ الروسية الكبيرة ستُقيّدُ التجارةَ مع إيران، ومن المرجّح أن تحدَّ موسكو من مقايضة النِّفط الإيراني بالسلع الروسية لتجنّب العقوبات الأمريكية، وأنّ البنوكَ الروسية والكيانات التجارية الأصغر قد تتعاملُ مع إيران إذا لم يكنْ لديها روابط مالية مع الولايات المتحدة. وفي إطار الجولة السابقة من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران خلال إدارة أوباما، جرَتْ بعض عمليات تبادل النِّفط ومقايضة البضائع بين روسيا وإيران[1].

تقولُ إيران إنّ المصلحةَ الحقيقيةَ لروسيا هي الحفاظُ على أسعار النِّفط مستقرةً وعاليةً نسبيًا عند 70-80 دولار للبرميل ضمن أوبك. وقد تتدخّلُ المملكةُ العربيةُ السعودية بانتاج المزيد من النِّفط للأسواق الدولية لتعويض خفض النِّفط الإيراني وهذا يعني أنّ المصالحَ الروسية الإيرانية بشأن النِّفط لن تتعارضَ بشكل مباشر لأنّ روسيا على الأرجح ستعملُ في اتجاهات الأسواق الأوسع نطاقًا التي تُحظى إيرانُ فيها بسيطرة أقل في كلِّ الأحوال[2]. لم تُولِ روسيا حتى الآن سوى استجابة محسوبة لسياسة الولايات المتحدة لإيصال صادرات النِّفط الإيرانية إلى الصفر من خلال إنهاء فترة التمديدات المالية للدول التي ترغبُ في شراء النِّفط[3]، ويقولُ الرئيسُ بوتين إنّه من السابق لأوانه تقييم التأثير على سعر النِّفط، على الرغم من أنّها انخفضت منذ نهاية الإعفاءات، ويُصرُّ على تعاون روسيا بصفة مراقب مع أوبك في الوقت الذي يحاولُ فيه المشرعون الأمريكيون التشكيكَ في مهمة هذه المنظمة للتعاون بتحديد أسعار النِّفط العالمية، ويُشير تصريحُ بوتين إلى الالتزام الروسي بالإبقاء على أسعار النِّفط أعلى مما ترغبُ فيه الولايات.

---

(1) Lack Of Russia's Trust In Iran, Ground For Economic Divergence, IRDiplomacy, April 24, 2019. http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1983062/عدم-اعتماد-روسیه-به-ایران-بستر-واگرایی-اقتصادی

(2) Lack Of Russia's Trust In Iran, Ground For Economic Divergence, IRDiplomacy, April 24, 2019. http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1983062/عدم-اعتماد-روسیه-به-ایران-بستر-واگرایی-اقتصادی

(3) Putin: Reaction Of World Markets To US Sanction Of Iran Oil Unpredictable, Tasnim News Agency, April 27, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/07/1998582/پوتین-واکنش-بازار-جهانی-به-تحریم-های-نفتی-آمریکا-علیه-ایران-غیرقابل-پیش-بینی-است

وتسعى المملكةُ العربية السعودية إلى أن تبقى مُنتجًا متحكّمًا بخيوط سوق النفط في أوبك، كما أنّها ترغبُ في ارتفاع أسعار النِّفط ولكن بما يتوافقُ مع مصالح الطاقة الأمريكية لمنع ارتفاع أسعار النِّفط المفاجئ. ولذلك، ستحاولُ الرياض العملَ مع موسكو للحفاظ على أسعارِ نفطٍ معقولةٍ من شأنها دفع عجلة النموِّ الاقتصادي لكلا البلدين.

إيران لن تكون راضيةً عن السياسات النفطية للمملكة العربية السعودية إذا أدّت إلى إغراق سوق النِّفط، لكن طهران لا تزالُ تشكُّ في هذا الاحتمال في ضوء التحديات التي تواجهها لزيادة مستويات الإنتاج والابقاء عليها في المملكة العربية السعودية، لكن إيران تفتقرُ إلى القدرة الإنتاجية العالية. ونتيجةً لذلك، فإنّ أي شراكة سعودية -روسية في مجال الطاقة تُعدُّ بمثابة إنهاء أي فرصة لطهران للتأثير على موسكو للتعاون بشكلٍ عادلٍ معها فيما يتعلّقُ بأسعار النِّفط وإنتاجه.

تواصلُ إيران الاعتمادَ على قدرة روسيا الفعلية والحقيقية لمساعدتها على تجنّب العقوبات. وتتوقّعُ أن تصلَ التجارةُ السنوية مع روسيا إلى 10 مليارات دولار، كما هو موضّحٌ في خطّة التنمية الوطنية السادسة لإيران. لكن التجارةُ الثنائيةُ بين البلدين بالكاد تشكّلُ خُمس هذا المستوى. وسوف تتأكّدُ روسيا من التزام بنوكها ومؤسساتها الكبرى بالعقوبات الأمريكية، لكن إيران تعتقدُ أنّ الشركات الروسية الأصغر ستعملُ معها، ولاسيما أنّها تساعدُ موسكو أيضًا في التغلّب على الضغوط الناتجة من سلسلة العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا.[1]

ومع ذلك، ستسعى روسيا إلى تحقيق أقصى فائدة لشركاتها عندما يتعلّقُ الأمرُ بالتجارة مع إيران، وتفرضُ روسيا تعرفةً عاليةً على البضائع الإيرانية وترفضُ إنشاءَ البنية التحتية اللازمة لتسهيل نقل المزيد من المنتجات الإيرانية في أسواق روسيا. وعلى الرغم من الجهود الإيرانية الرامية إلى توسيع نطاق النقل الجوي والسكك الحديدية مع روسيا، تواصلُ موسكو تثبيطَ الطموحات الإيرانية من خلال إبطاء الممرِّ التجاري بين الجنوب والشمال لايجاد طرق عبور من إيران إلى روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى. ووقّعَتْ روسيا وإيران على اتفاقيات لخفض التعرفة الجمركية لمدة ثلاث سنوات من خلال المناطق الاقتصادية الحرة المشتركة، والتي تضمُّ قائمةً من 500 مُنتَجٍ تمثّلُ نصف التجارة بين إيران ودول الاتحاد الاقتصادي في أوراسيا.[2]

ثانيًا: العلاقاتُ السياسيةُ والأمنيةُ بين روسيا وإيران

تحتفظُ إيران وروسيا بالاتصالات الأمنية من خلال المعارض العسكرية، وتبادل العسكريين، وجهود مكافحة الإرهاب، والجهود المبذولة لبناء معاهدة أمنية إقليمية. تُعتبرُ الاتصالاتُ العسكرية بين الدولتين مهمةً بالنسبة لإيران، على الرغم من أنَّ إيران لم تعُدْ المستفيدَ الرئيسي من مبيعات الأسلحة الروسية بسبب تعرضها للعقوبات.

ومع ذلك، تلعبُ روسيا دورًا مهمًا في توازنات العلاقات العسكرية في جميع أنحاء المنطقة،

---

(1) Lack Of Russia's Trust In Iran, Ground For Economic Divergence, IRDiplomacy, April 24, 2019. http://www.irdiplomacy.ir/fa/news/1983062/عدم-اعتماد-روسیه-به-ایران-بستر-واگرایی-اقتصادی

(2) Israel And Iran Both Set To Join Russia-Led Free Trade Zone, Times Of Israel, February 12, 2019. https://www.timesofisrael.com/israel-and-iran-both-set-to-join-russia-led-free-trade-zone/; Russia's Duma Confirms Agreement To Establish Iran-Eurasia Free Trade Zone; Mehr News Agency, November 16, 2018. https://en.mehrnews.com/news/139651/Russia-s-Duma-confirms-agreement-to-establish-Iran-Eurasia-free

من خلالِ بيعِ الأسلحةِ الروسية إلى تركيا والمملكة العربية السعودية.[1] وحتى مع سعي الولاياتِ المتحدة إلى فرضِ عقوباتٍ على دولٍ مثل تركيا لمنعها من شراءِ أسلحةٍ روسيةٍ متطورةٍ مثل نظامِ الدفاع الصاروخي S-400، فإنّ التحوّلَ الإقليمي إلى شراءِ الأسلحةِ الروسيةِ مستمرٌّ. وهو يعملُ على زيادةِ نفوذِ روسيا الإقليمي كموازنٍ بين القوى في الوقتِ الذي تحاولُ فيه إيران استعادةَ علاقاتها مع تركيا والسعودية، وهذا يخدمُ هدفَ روسيا الأكبر في الحفاظِ على السلامِ الإقليمي. لكنه يمكن أن يُعيقَ أيضًا التقدّمَ العسكري الإيراني الإقليمي، في ظلِّ زيادةِ روسيا لمَبيعاتها من الأسلحة وأنظمةِ الدفاعِ الصاروخي إلى سوريا، بما في ذلك أنظمةِ الدفاعِ الصاروخي S-300 المتقدّمة التي تمتلكُها إيران أيضًا، من أجلِ التأثيرِ على نتائجِ النزاعِ هناكَ بشكلٍ أفضل. شراءُ السعودية للأسلحةِ الروسية ولاسيما أنّها تتطلع للحصول على نظامِ الصواريخ S-400 سيعزّزُ من دورِ الرياض في التأثيرِ على موسكو لتنسيقِ سياساتها في سوريا بطريقةٍ تكبحُ التقدّمِ الإيراني هناك.

اتفقَتْ كلٌّ من روسيا وإيران على التعاونِ لاحتواءِ انتشارِ الإرهابِ على طولِ حدودهما. إذ أدانَ كلاهما تحركاتِ داعش في آسيا الوسطى، واتهما التنظيمَ المذكور بإثارةِ الاضطراباتِ في الدولِ المجاورة لافغانستان. وفقًا لبيانِ مساعدِ شؤونِ التنسيقِ عميد قاعدة خاتمِ الأنبياء، الجنرال علي شادماني، لدى موسكو وطهران أسبابٌ وجيهةٌ للعملِ معًا في الاجتماعِ المقبلِ لمكافحةِ الإرهابِ في تركيا، وذلك في ظلِّ الوجودِ المتزايدِ لعناصرِ تنظيمِ داعش في المَنطقة.[2]

في 9 أبريل، أجرى رئيسُ لجنةِ الأمنِ القوميِ والسياسةِ الخارجيةِ بالبرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشه، زيارةً إلى موسكو بدعوةٍ من رئيسِ لجنةِ الشؤونِ الدولية التابعةِ لمجلس الدوما

---

(1) Turkey And Saudi Arabia Military Purchases From Russia, IRIB, April 10, 2019. http://www.iribnews.ir/fa/news/2398025/خرید-نظامی-عربستان-و-ترکیه-از-روسیه

(2) Head of Iran Russia Parliaments Stress Implementing Bilateral Agreements, Tasnim News Agency, April 7, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/01/18/1983233/تأکید-رؤسای-مجلس-ایران-و-روسیه-بر-عملیاتی-شدن-توافقات-دوجانبه

الروسي ليونيد سلوتسكي.[1] ناقشَ ممثلون من تركيا وإيران وروسيا سُبلَ إقامة السلام في سوريا والسلام الإقليمي وكذلك التعاونُ بين البرلمانات. كما وافقَتْ إيران وروسيا وتركيا على عَقدِ مؤتمرٍ دولي لتَسهيلِ عودة اللاجئين السوريين.[2]

ظلّتْ العلاقاتُ الروسيةُ الإيرانية متوترةً حول سوريا، وحاولَتْ إيران تجنّبَ الهجمات الجوية الإسرائيلية على منشآتها العسكرية في سوريا، في حين رفضَتْ روسيا الضغطَ على إسرائيل بما يكفي لوقفِ تلك الهجمات. في غضون ذلك، تعهّدَ الرئيسُ ترامب بتوفير تغطيةٍ عسكرية لإسرائيل لتمكينها بشكلٍ أفضل من استهداف المنشآت الإيرانية في سوريا. أفادَتْ التقاريرُ أنّ الطائرات الإسرائيلية حلّقَتْ فوق الأجواء اللبنانية لتصلَ إلى عددٍ من الأهداف في سوريا في 13 أبريل.[3] وجاءَتْ الهجماتُ في أعقابِ زيارةِ رئيسِ الوزراء نتنياهو لموسكو واجرائه مناقشاتٍ خاصةٍ مع الرئيسِ بوتين في 4 أبريل.

أفادَتْ التقاريرُ عن وقوعِ اشتباكٍ بين القوات الروسية والإيرانية في سوريا في منتصف أبريل حيث قُتلَ مايقارب 11 شخصًا في حلب، وحاولَتْ سوريا تهدئةَ الاشتباكات ونفَتْ وقوعها [4].

لا تزالُ إيران تشعرُ بالضيقِ من التعاونِ الروسيِّ والتركيِّ بشأنِ سوريا بما في ذلك جهودهما للتفاوضِ مع القواتِ المسلحةِ المعارضةِ لدمشق. أوقفَتْ روسيا هجومًا واسعَ النطاقِ على المعارضةِ المسلحةِ حولَ إدلب حيث تسعى إيران وسوريا لإخراجِ جماعاتِ المعارضةِ بالقوة [5].

تشعرُ إيران بالقلقِ كذلك من تعرّضِ قواتها لضغوطٍ من روسيا لمغادرةِ سوريا. ولإزالةِ هذه المخاوف، قالَ مبعوثُ الرئيسُ الروسيُّ الخاص لدى سوريا ألكساندر لافرينتيف إنّ وجودَ إيران في سوريا قانونيٌّ، وأنّ عقدَ اجتماعِ مجموعة عملٍ لدراسةِ انسحابِ القواتِ الأجنبية من سوريا لا علاقةَ له بوجودِ إيران القانوني في البلادِ حيث جاءَ بناءً على دعوةٍ من دمشق. كما أكّدَ أنّ إيران مازالت تلتزمُ بوعدِها بعدم إقامةِ وجودٍ عسكريٍّ على طولِ مرتفعاتِ الجولان في مساحةٍ تتراوحُ ما بين 75 و80 كيلومترًا بالقربِ من حدودِ إسرائيل.[6]

تعوّلُ إيران على علاقاتها الوثيقةِ مع سوريا لإعادةِ إسكانِ المدنِ السورية، خاصةً العلويين والشيعة الذين فقدوا منازلَهم في الصراعِ السوري، وتتنافسُ إيران أيضًا مع روسيا على العقودِ التجاريةِ في سوريا، ولدى روسيا مجموعةٌ من الصفقاتِ الاستثماريةِ الخاصةِ بها مع دمشق، حيث تحاولُ سوريا معالجةَ أزمةِ الوقودِ وقد تضطرُّ إلى استبدالِ شحناتِ النِّفطِ الإيرانية بشحناتٍ

---

(1) Trip To Moscow By Head Of Parliament National Security Commission; ISNA, April 9, 2019. https://www.isna.ir/news/98012007344/سفر-رئیس-کمیسیون-امنیت-ملی-مجلس-به-مسکو

(2) Agreement Of Iran, Russia And Turkey To Hold World Conference To Assist The Return of Syrian Refugees, ISNA, April 10,2019.https://www.isna.ir/news/98012108585/توافق-ایران-روسیه-و-ترکیه-با-تشکیل-کنفرانسی-جهانی-برای-کمک-به

(3) Trump Warns Putin Of U.S. Umbrella Over Israeli Strikes On Iranian Targets In Syria, Debka, April 13, 2019. https://www.debka.com/trump-warns-putin-of-us-umbrella-over-israeli-strikes-on-iranian-targets-in-syria/

(4) Syrian Army Denies Reports Of Clashes Between Iran, Russia Forces, Xinhua Net, April 20, 2019. http://www.xinhuanet.com/english/2019-04/20/c_137993477.htm

(5) 11 Dead In Syria Clashes Between Russia Troops And Pro-Iran Militias, Middle East Monitor, April 16, 2019. https://www.middleeastmonitor.com/20190416-11-dead-in-syria-clashes-between-russia-troops-and-pro-iran-militias/; Idlib Assault 'Not Now,' Says Russia, Arab News, April 27, 2019. http://www.arabnews.com/node/1488791/middle-east

(6) Putin Representative: Presence of Iran in Syria Is Legal/Iran Has Abided By Its Commitments, Tasnim News Agency, April 28, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/08/1998987/نماینده-پوتین-حضور-ایران-در-سوریه-قانونی-است-تهران-به-وعده-های-خود-عمل-کرده-است

روسية [1]. حاولَتْ روسيا كذلك تأمينَ نفوذِها في سوريا، من خلالِ توقيع اتفاقِ العام الماضي يمنحُ موسكو حقوقَ إنتاج النِّفط والغاز في البلاد. وعلى الرغم من الضررِ الكَبيرِ الذي لحقَ بالبنيةِ التحتيةِ النفطيةِ السوريةَ، فقد تعهّدَتْ روسيا بإعادةِ بناء محطاتِ توليدِ الكهرباء السورية، وضخِّ الغازِ السوري وبناءِ مصانع على مدى السنوات الـ 25 المقبلة، في الوقتِ الذي توقّفَتْ فيه إمداداتُ النِّفطِ الإيرانية إلى سوريا في ظلِّ العقوبات. لكن إيران تتنافسُ بلا هوادةٍ مع روسيا على سوريا. تسعى إيران لمدِّ خطِّ سكة حديدٍ من طهران إلى دمشق عبر العراق، إذ أعلنَتْ الحكومةُ السورية في أبريل أنّها تعتزمُ تأجيرَ ميناءَ اللاذقية إلى إيران اعتبارًا من أكتوبر 2019، تلبيةً لطلبٍ رسميٍّ من إيران. في يناير، وافقَتْ إيران وسوريا على إبرامِ صفقةِ تحويلٍ مصرفيٍّ لتمويلِ مشاريعهما الاستثمارية المشتركة.[2]

في 25-26 أبريل، اجتمعَتْ روسيا وتركيا وإيران في أستانا لمناقشةِ عمليةِ السلام السورية ووضعِ الصيغةِ النهائية لها، وفي الاجتماعِ ايضًا أدانوا اعترافَ الولاياتِ المتحدة بضمِّ مرتفعاتِ الجولان لإسرائيل، واتفقوا على منحِ العراق ولبنان صفةَ مراقبين في محادثاتِ أستانا بشأنِ سوريا، وأدانوا المعارضةَ والمسلحةَ جبهة النصرة، وتعهدوا بالمحافظةِ على وقفِ إطلاقِ النارِ حول إدلب، كما التزموا بوضعِ اللمساتِ الأخيرةِ للعمليةِ الدستورية السورية[3]، لا يزالُ يتعيّنُ على الدولِ الثلاث الاتفاقَ على 150 اسمٍ من المعارضةِ للمشاركةِ في اللجنةِ الدستورية، وهم على وشكِ الإعلانِ عن 147 اسمًا[4]. كمًا تعهّدَتْ الأطرافُ بدفعِ عجلةِ المساعداتِ الإنسانيةِ إلى سوريا، وتسهيلِ عودةِ اللاجئين السوريين. لكن الحكومةُ السوريةُ لم تقبلْ بعد العمليةَ الدستورية المقترحة[5]. وستسهّلُ كلٌّ من روسيا وإيران وتركيا أيضًا تبادلَ الأسرى في سوريا[6]، وكما تعهّدوا بتعزيزِ اجتماعاتهم واتصالاتهم البرلمانية كذلك.[7]

وبعد محادثاتِ أستانا أعلنَ كونستانتين كوساشيف، رئيسُ لجنةِ الشؤونِ الخارجية بمجلسِ الاتحادِ الروسي أنَّ موسكو لن تسمحَ للضغوطِ الغربيةَ بعرقلةَ التعاونَ الروسي الإيراني[8].

---

(1) 11 Dead In Syria Clashes Between Russia Troops And Pro-Iran Militias, Middle East Monitor, April 16, 2019. Syrian Oil Crisis Pushes Assad To Choose Between Russia And Iran, Associated Press, May 5, 2019. https://www.middleeastmonitor.com/20190416-11-dead-in-syria-clashes-between-russia-troops-and-pro-iran-militias/;

(2) 11 Dead In Syria Clashes Between Russia Troops And Pro-Iran Militias, Middle East Monitor, April 16, 2019. https://www.middleeastmonitor.com/20190416-11-dead-in-syria-clashes-between-russia-troops-and-pro-iran-militias/

(3) Final Statement Of Astana Talks: Final Round Of Talks Next July, Tasnim News Agency, April 24, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/06/1997922/بیانیه-پایانی-مذاکرات-آستانه-دور-نهایی-مذاکرات-جولای-آینده; "Astana Partners Condemn US Decision Over Syria," Hurriyet Daily, April 26, 2019. http://www.hurriyetdailynews.com/astana-partners-condemn-us-decision-over-golan-heights-142967

(4) Continuation Of Twelfth Round Of Astana Talks: Trilateral Meeting Of Ceasefire Guarantors, Tasnim News Agency, April 24, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/06/1997844/ادامه-دوازدهمین-دورمذاکرات-آستانه-نشست-سه-جانبه-ضامنان-آتش-بس

(5) New Agenda Of Syria Astana Round Talks in Kazakh Capital, Tasnim News Agency, April 25, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/05/1997098/دستورکار-دور-جدید-مذاکرات-آستانه-درباره-سوریه-در-پایتخت-قزاقستان

(6) Exchange Of Prisoners In Syria With Astana Group Mediation, Tasnim News Agency, April 21, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/03/1995271/مبادله-دستگیرشدگان-در-سوریه-با-میانجی-گری-گروه-آستانه

(7) First Inter-Parliamentary Meeting of Russia, Iran, Turkey in Moscow, Tasnim News Agency, April 9, 2019, https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/01/21/1985578/نخستین-نشست-بین-پارلمانی-روسیه-ایران-و-ترکیه-در-مسکو

(8) Russia Representative: Exertion Of Western Pressures Will Not Prevent Russia and Iran Cooperation, Tasnim News Agency, April 29, 2019. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/09/2000312/مقام-روس-اعمال-فشارهای-غرب-مانع-توسعه-همکاری-های-روسیه-و-ایران-نخواهد-شد

تأتي زيارةُ جواد ظريف المقررّة إلى موسكو يوم 8 مايو في أعقاب جولةٍ قامَ بها إلى كوريا الشمالية. تحرصُ إيران على تدعيم شراكتها مع روسيا وكوريا الشمالية للالتفاف حول العقوبات الأمريكية وذلك بعد إنهاء الولايات المتحدة فترةَ التمديد الممنوحة من وزارة الخزانة التي كانت ستسمحُ لروسيا بمواصلة البحث والتعاون النوويّ العسكري مع إيران بموجب شروط خطّة العمل الشاملة المشتركة، وتعهّدَتْ إيران باستئناف بعض أنشطتها النووية نتيجةً للضغوط الأمريكية، وقد تواصلُ روسيا العملَ على جوانب أخرى للبرنامج النووي الإيراني المسموح بها بموجب خطة العمل المشتركة، وكما أعلنَتْ إيران أنها ستقلّلُ من مستوى التزامها بخطة العمل المشتركة على مرحلتين خلال الشهرين المقبلين ما لم تلتزمْ أطرافُ الاتفاق النووي ببنودها [1].

خـلاصـة

واصلَتْ الشراكةُ الروسيةُ الإيرانية احرازَ التقدّم على الجبهتين الاقتصادية والسياسية في شهر أبريل، لكنّها لم تصلْ إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بينهما، وتفتقرُ كلٌّ من روسيا وإيران إلى التقارب الكافي حول مصالحهما الأمنية المتبادلة. علاوةً على ذلك، ترفضُ روسيا التضحيةَ بمصالحها الاقتصادية لصالح إيران. لكن موسكو وطهران تواصلان البحثَ في إمكانية التعاون بينهما. لم تسعَ روسيا على الفور إلى زيادة إنتاج النِّفط لتعويض نقص النِّفط الإيراني. وستتواصلُ التفاعلاتُ الإيرانيةُ الروسية بسبب التوترات المتزايدة مع الولايات المتحدة بشأن العقوبات. هذا لا يعني أنّ السياسات الروسية والإيرانية سوف تتقاربُ دائمًا، لأنّ طهران غير قادرة على كسب ثقة موسكو في مسائل السياسة الخارجية بشكلٍ عام. وبشأن طُرق الالتفاف على نظام العقوبات، فإنّ احتضانَ إيران السريع لأوروبا على حساب تجاهل المصالح الروسية بعد إتمام الاتفاق النووي في عام 2015، يوحي لروسيا أنّه يتعيّنُ عليها إبقاء الأطماع الإيرانية تحت السيطرة.

---

(1) Zarif and Lavarov To Meet In Moscow Next Week, May 2, 2019, Tasnim News Agency. https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/02/11/2001534/لاوروف-و-ظريف-هفته-آينده-در-مسكو-با-يكديگر-ديدار-مى-كنند; Why Russia, Iran Seek Deeper Ties With North Korea, DW, April 28, 2019. https://www.dw.com/en/why-russia-iran-seek-deeper-ties-with-north-korea/a-48519722; US Canceled Two Nuclear Cooperation Exemptions With Iran, BBC Farsi. May 4, 2019. http://www.bbc.com/persian/iran-48146434; Iran To Resume Part Of Its Nuclear Activities, BBC Farsi, May 6, 2019. http://www.bbc.com/persian/iran-48172135; In Letter To P4+1 Iran To Announce Reducing Compliance To JCPOA, BBC Farsi, May 7, 2019. http://www.bbc.com/persian/iran-48186279.

إيــران وباكستـــان

ازدادَتْ حدّةُ التوترات بين إيران وباكستان في السنوات القليلة الماضية في أعقاب هجمات الميليشيات المسلحة العابرة للحدود، وتقارب إيران مع الهند العدّو الأول لباكستان وذلك بسماح إيران لنيودلهي باستخدام ميناء تشابهار والدخول في سوق أفغانستان متجاوزةً بذلك إسلام أباد.

تسعى باكستان جاهدةً لتعزيز علاقاتها مع إيران للتصدي لطموحات الهند التوسعية في المنطقة ولاسيما في إيران، بينما يعودُ السببُ الرئيسي للتوترات بين إيران وباكستان إلى هجمات الميليشيات المسلحة العابرة للحدود بين البلدين. والجديرُ بالذكر هنا أنّنا سبق وقد ناقشنا في تقرير الحالة الإيرانية في الأشهر القليلة الماضية مُقترحَ تشييد باكستان سياج حدوديٍّ بطول 950 كم لسدِّ الثغرات التي تتسلّلُ منها الميليشيات على الحدود بين البلدين وبالتالي ردعُ هجماتهم المسلحة. وهنا جاءَتْ زيارةُ رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان إلى طهران في أعقاب هجوم ميليشيات إيرانية على القوات المسلحة الباكستانية لتشكيل قوة تدخّل سريع مشتركة للتصدي لهجمات الميليشيات على الحدود بين البلدين. وفي التقرير لهذا الشهر سنعرّجُ بالتحليل وإدراج التفاصيل لهذه القوة من حيث حجمها وكيف سيتقاسمُ البلدان تكلفةَ إنشائها ومن سيقودها وماهي فرصُ نجاحها. ولكن قبل البدء بالتحليل لا بدَّ من تقديم فكرة موجزة عن الزيارة الأخيرة التي قامَ بها رئيسُ الوزراءِ الباكستانيِّ إلى طهران.

أولاً: هجومُ الميليشياتِ على القواتِ الباكستانية المسلحة

صرّحَ رئيسُ الوزراءِ الباكستانيِّ في الـ 18 أبريل 2019 عن مقتل 14 من أفرادِ القواتِ المسلحة الباكستانية على إثرِ هجوم ميليشيات مسلّحة مقرُّها إيران إذ أطلقوا النارَ عليهم بعدما أنزلوهم بالقوة من حافلاتهم على طريق مكران الساحليِّ السريع في بلوشستان جنوب غرب باكستان بين المدينة الساحليةكراتشي وميناء غوادر.[1] ما أثارَ قلقَ باكستان وضاعفَ من مخاوفها الأمنية من هذه الحادثة، أنّ من قامَ بهذا الهجوم جماعةٌ مسلحةٌ انفصاليةٌ من بلوشستان وهي جيشُ تحريرِ بلوشستان.[2] وحثَّ وزيرُ الخارجيةِ الباكستاني شاه محمود القريشي طهران على اتخاذِ ما يلزمُ ضدَّ هذه الميليشيات التي فرَّتْ عائدةً إلى مخابئها في الأراضي الإيرانية. وكما طلبَ من نظيره الإيراني جواد ظريف تبادلَ المعلوماتِ الأولية حولَ الهجوم وأكّدَ ظريف أنّ هذا ما تقومُ به بلاده وأنّ أجهزتها الأمنية تتخذُ إجراءاتٍ حاسمةً ضدّ المهاجمين.[3] والجديرُ بالذكرِ هنا أنّ الهجومَ وقعَ قبل أيام قليلة من الزيارةِ المزمعة لرئيسِ الوزراءِ الباكستانيِّ إلى طهران مما جعلَ إيران تترقّبُ بقلقٍ ماً إذا كانَ رئيسُ الوزراءِ سيلغي زيارتَه جرّاءَ الهجوم، وقد كانَتْ إيران بحاجة ماسّة لإتمام الزيارةِ في موعدها في ظلِّ رفعٍ وتيرةِ استراتيجية «الضغوط القصوى» التي تتبنّاها واشنطن ولاسيما بعد قرارها بعدم تمديد الإعفاءات للدولِ الثماني المستوردة للنِّفط الإيراني. إلّا أنّ إسلام أباد لم تلغِ الزيارةَ لأنّها تدركُ أهميةَ تعزيزِ علاقاتها مع دولِ الجوارِ أمنيًا واقتصاديًا

(1) Shahabuddin Shahab, Pakistan asks Iran to act on militants behind Baluchistan killings, Reuters, April 20, 2019, accessed May 6, 2019. https://reut.rs/2VislXH.

(2) Munir Ahmed, Pakistan: Militants entered from Iran and slaughtered sailors, The Associated Press, April 21, 2019, May 6, 2019, http://bit.ly/2V6qqk4.

(3) Ibid.

وجيوسياسيًا، واستغلَّ عمران خان الزيارةَ لتقديمِ الشكوى الباكستانية من الهجومِ مباشرةً إلى الرئيسِ الإيراني حسن روحاني.

ثانيًا: زيارةُ عمران خان إلى طهران: التعاونُ الأمني

في 21 أبريل 2019، زارَ رئيسُ الوزراء الباكستاني عمران خان طهران، وبدأ زيارتَه بمدينةِ مشهد الشيعية التي تقعُ في شمالِ شرق إيران. كانَتْ هذه الخطوةُ مهمةٌ جدًا إذ تمكّنَ عمران خان من خلالها توطيدَ قاعدةِ الدعمِ الشيعية لحزبه في الداخل وإظهارِ التعاطفِ مع الطائفةِ الشيعيةِ في باكستان في وقتٍ تتصاعدُ فيه الاحتجاجاتُ على الانتهاكاتِ التي ترتكبها أجهزةُ الأمنِ الباكستانية ضدَّ الأقليةِ الشيعيةِ هناك.[1] وكانَ على رأسِ أجندة عمران خان خلال لقائه لنظيرِه الإيراني حسن روحاني في طهران الشأنَ الأمنيَّ حيث صرّحَ خان في المؤتمرِ الصحفي الذي عُقدَ على هامشِ الزيارة في 22 أبريل عن مخاوف بلاده إزاءَ الهجومِ الأخير الذي شنّتَه ميليشياتٌ مسلحةٌ في ساحلِ مكران، ووجّهَ حديثَه للرئيسِ حسن روحاني قائلًا: «سيدي الرئيس، السببُ الأساسيُّ لوجودي هنا أنّني أشعرُ أنّ الإرهابَ سيزيدُ من الاختلافات بيننا».[2] واتفقَ الرئيسان على اتخاذِ إجراءاتٍ أمنيةٍ حاسمةٍ لردعِ هجومِ الميليشياتِ المسلحةِ التي عانَتْ منها كلا البلدين في الأشهرِ المنصرمة.

وعلى غيرِ المتوقّعِ صرّحَ عمران خان أنّ ميليشياتٍ مسلحةً شنّتْ هجماتٍ على إيران من الأراضي الباكستانية وقد أثارَ هذا التصريح موجةَ نقدٍ لاذعةٍ في الداخلِ الباكستاني. لعلَّ عمران خان كانَ يهدفُ من إدلائه بهكذا تصريح في زيارةٍ طغى عليها الطابعُ الأمنيُّ كسرَ الجليدِ مع

(1) Pak PM Imran Khan Makes First Visit to Iran a Month After Tehran Accused Pakistan of Funding Terror, News18, April 21, 2019, accessed May 6, 2018, http://bit.ly/2Jknv5l.

(2) Sabena Siddiqui, Pakistan steps up efforts to soothe Iran, Al-Monitor, May 2, 2019, accessed May 6, 2019, http://bit.ly/2DPmC16.

طهران تمهيدًا لفتح قنوات تفاهم وتواصل ولاسيما أنّ العلاقات بين البلدين اتسمَتْ في الماضي بحالة من فقدان الثقة وخيّمَتْ عليها الشكوك من كلا الطرفين.[1] ولم تغبْ المصالحُ الاقتصادية عن الزيارة إذ سعى عمران خان إلى "إيجاد طرق لتعزيز التعاون والتبادل التجاريّ في العديد من القطاعات ولاسيما قطاعُ الطاقة" مشيرًا إلى أنّ التعاونَ التجاريَّ بين البلدين كانَ "محدودًا" إلّا أنّه رفضَ تقديمَ تعهدّات في هذا الصدد منوّهًا إلى الضغوطات التي ستتوجّها بلاده من الولايات المتحدة إذا أبرمَتْ اتفاقيات اقتصادية مع طهران تتعارضُ مع استراتيجية «الضغوط القصوى» التي تتّبعها واشنطن ضدّ طهران.

ثالثًا: قوةُ التدخلِ السريع: تفاصيل ومآلات

أعلنَ الرئيس حسن روحاني في أعقاب اجتماع مغلق مع نظيره الباكستانيّ عمران خان أنّ «إيران وباكستان اتفقتا على تشكيل قوة تدخلٍ سريع مشتركة للتصدي للهجمات الارهابية على الحدود بين البلدين»[2]. ووفقًا لما أوردته صحيفة ابتكار المقرّبة من الإصلاحيين في إيران أنّ أعظم ما تمخّضَت عنه زيارةُ عمران خان لطهران ولاسيما فيما يتعلّقُ بالجانب الأمني تشكيلُ قوة التدخّل السريع المشتركة[3].

وكما هو الحال في مسألة تشييد السياج الحدودي والذي ستنفّذُه باكستان لا توجدُ تفاصيل كافيةٌ حولَ تشكيل هذه القوة. إذ ما تمَّ تداولُه أنّ رئيسَ قوات الأمن الباكستانية سيقابلُ نظيرَه الإيراني قريبًا لبحث تفاصيل تشكيل القوة المشتركة[4]. وسيرسمُ هذا الاجتماعُ الملامحَ المستقبلية لهذه القوة حيث سيناقشُ الطرفان مسائل الدعم اللوجستي والأدوات التكنولوجية المستخدمة والهيكلة والقيادة وسبل التعاون لإتمامها.

دون توافُر المعلومات الكافية يصعبُ علينا التنبوءُ بنجاح أو فشل هذه القوة ولكن هناك بعضُ الملامح التي نستطيعُ الاستدلالَ بها لمعرفة مدى نجاعة هذه القوة. فمن حيث القوة البشرية للجيش، تنشرُ باكستان قواتها على طول حدودها مع الهند في كشمير وفي المناطق القبلية وفي الداخل لمحاربة المتمردين لذلك سيكونُ من الصعب عليها المساهمة في تشكيل هذه القوة. وقد تعهّدَتْ باكستان سابقًا بالمشاركة في قوات الأمن المناط بها حماية الممرّ الاقتصاديّ الصينيّ الباكستاني. اقتصاديًا، تعاني باكستان أزمةً اقتصاديةً خانقةً إذ تسعى جاهدةً في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة إنقاذ. وفي حال الحصول على قروض ستعاني من أعباء هذا الدين فلن تتمكّنَ من الموازنة بين الإنفاق على مواطنيها وبين تقديم الدعم المالي لقوة التدخّل المشتركة. أما الجانبُ الإيراني، فاستراتيجيةُ الضغوط القصوى التي تنتهجُها الإدارة الأمريكية مع إيران ستُحكمُ الخناق على صادراتها النفطية مما سيضاعفُ الأزمةَ الاقتصاديةَ في طهران. لوجستيًا، طولُ الحدود بين إيران وباكستان يمتدُّ إلى 950 كم وهي أراضٍ وعرة تشكّلُ صعوبةً وخطورةً لأيّ قوة أمنية من حيث سرعة التحرّك والوصول بأمان.

---

(1) Staff Writer, Iran and Pakistan to set up joint rapid reaction force after Balochistan attacks, The Defense Post, April 22, 2019, accessed May 6, 2019, http://bit.ly/2J4uKic.

(2) Al-Monitor Staff, Iranian media hail Tehran-Islamabad joint 'rapid reaction force', Al-Monitor, April 23, 2019, accessed May 6, 2019, http://bit.ly/2J0nFiZ.

(3) Ibid.

(4) Iran, Pakistan agree to joint border 'reaction force', DW, April 22, 2019, accessed May 6, 2019, https://p.dw.com/p/3HDwW.

خلاصة

نظرًا للواقع الاقتصاديِّ والجيوسياسيِّ لكلا البلدين، تشكيلُ هذه القوة لا يبدو بالأمرِ الهيّن ولاسيما أنّ الطرفين في الوقت الحالي لا يملكان القدرات اللازمة لدفع عجلة تشكيل هذه القوة. ويبدو أنّ اقتراحَ باكستان لتشكيل هذه القوة ما هو إلّا محاولةً منها لتلطيف التوتراتِ القائمة مع إيران ولاسيما أنّ جيشَها يواجهُ تهديدات خانقة من الجانب الهنديّ. وإذا أرادَتْ باكستان كسرَ أيّ حصارٍ قد تفرضُه الهند عليها، يجبُ على باكستان تعزيزَ علاقتها مع إيران من خلال اقتراح تشكيل قوةٍ مشتركة قد تستميلُ بها الإيرانيين ولكن على أرض الواقع لا معنى لها. وعليه عودةُ العلاقات الإيرانية الباكستانية وترجمةُ هذه الاقتراحات والاتفاقيات التي أُبرمتْ في زيارة عمران خان لطهران على أرض الواقع لن تتحقّقَ إلّا إذا شهِدَتْ البلدان هجومًا ميليشياويًّا جديدًا أو إذا ما عزّزَتْ طهران علاقتَها مع نَيودلهي.

تقريـر الحالـة الإيرانيـة

إبـريـــل 2019

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

إبـريـل 2019

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies